عدد خاص

الصندوق

مجلة فصلية تصدر عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية | العدد 58 | يناير 2011

الكويت بدأت تنفيذ مقررات المؤتمر بتوقيع د. محمد الصباح اتفاقيتين مع الخرطوم

3 مليار دولار تعهد المانحون بتقديمها لتنمية شرق السودان

على مشارف استعداداته لإضاءة شموع احتفالاته بيوبيله الذهبي

الصندوق الكويتي أطفأ الشمعة الـ 49

1961 - 2011

50 عاماً من التنمية

50 years of development

الصندوق الكويتي للتنمية

Kuwait Fund for Development

هذه بعض أوسمتنا ... ونصبنا التذكارية

وسام من جمهورية جيبوتي في عام 1977م

وسام من المملكة المغربية في عام 1997م

على مدى الخمسين عاماً الماضية تلقى مدراء عام الصندوق الكويتي المتعاقبين عدداً من الأوسمة، وذلك تقديراً لهم وللدور التنموي للصندوق الكويتي.. كما أقيمت بعض النصب التذكارية في بلدان عدة تكريماً للكويت وصندوقها التنموي.

وسام من جمهورية السودان في عام 1999م

وسام من جمهورية مصر العربية في عام 2000م

نصب تذكاري تحية للكويت في قلب ساحة موستار بجمهورية البوسنة

ونصب تذكاري آخر في مطار شايمين الصيني تكريماً للكويت

القمة الاقتصادية الثانية ..
دفعة جديدة لتعزيز العمل العربي المشترك

سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد يصافح الرئيس حسني مبارك لدى وصول سموه إلى شرم الشيخ

عقدت القمة الاقتصادية العربية الثانية في مدينة شرم الشيخ خلال شهر يناير الجاري، وتعتبر هذه القمة استكمالاً للقمة الأولى التي عقدت في الكويت في يناير 2009 والتي حققت نتائج مهمة كان في مقدمتها نجاح مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حفظه الله بإنشاء صندوق لتمويل مشروعات القطاع الخاص العربي، برأسمال ملياري دولار، بالإضافة إلى إقرار مشروعات اقتصادية وتنموية كبرى كالربط البحري والبري والكهربائي والسكك الحديدية والتركيز على مشروعات الأمن الغذائي فضلاً عن برامج متكاملة للحد من البطالة وتطوير التعليم وتحسين الرعاية الصحية في الوطن العربي.

وفيما تأتي قمة شرم الشيخ استكمالاً للقمة الأولى في الكويت .. وتؤسس نجاحها على نجاح قمة الكويت وتعطي دفعة جديدة لتعزيز العمل العربي المشترك حسبما أكد وزير المالية مصطفى الشمالي تأخذ المبادرة الأميرية بتأسيس صندوق لدعم مشروعات القطاع الخاص العربي زخماً جديداً، فقد أعلن في الجلسة الاقتصادية التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في شرم الشيخ تحضيراً للقمة الاقتصادية.. أن صندوق (المشروعات الصغيرة) دخل حيز التنفيذ في 18 أكتوبر 2010 وتم إقرار اللائحة التنظيمية للمبادرة، وبلغت قيمة المساهمات العربية في الصندوق 1.3 مليار دولار، بالإضافة إلى مساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي.. معرباً عن أمله في أن تساهم باقي الدول العربية في دعم هذا الصندوق.

لقد عقدت القمتان الاقتصاديتان العربيتان بالتنسيق بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية برئاسة قائدي البلدين سمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد حفظه الله، وفخامة الرئيس حسني مبارك، الذي تسلمت بلاده رئاسة القمة حالياً من الكويت. وسط آمال عربية كبيرة بأن تضع لبنات جديدة فوق لبنات القمة الأولى، تساهم بالفعل في تعزيز العمل العربي المشترك، وتحقيق آمال الشعوب العربية في مشروعات تنموية تكاملية تنعكس بالدرجة الأولى على اقتصاديات الدول العربية وحياة مواطنيها.

وهو ما أشار له البيان الختامي للقمة (إعلان شرم الشيخ).. بتأكيده على ضرورة إيلاء الأمن الغذائي العربي أولوية قصوى.. والالتزام الكامل بالاستراتيجيات التنموية والفكر الاقتصادي المتطور الذي تم إقراره في قمة الكويت الأولى.

الصندوق

مجلة فصلية تصدر عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (العدد 58) يناير 2011

في هذا العدد

مجلة فصلية تصدر في دولة الكويت عن
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
تهتم بشؤون التنمية في العالم

اتفاقيات

نائب رئيس الوزراء
ووزير الخارجية الشيخ
د. محمد الصباح ...

وقع 3 اتفاقيات جديدة مع
مصر والسودان وموريتانيا

الصندوق الكويتي

مسيرة 49 عاماً من العطاء

حوارات العدد

د. ادم عبدالمولى

هذا هو التحدي الذي
يواجهنا

دراسات

د. عبدالكريم صادق

الأمن الغذائي العربي
يواجه تحديات عديدة

في ملف كامل

78

وقائع مؤتمر المانحين والمستثمرين
لشرق السودان

رئيس التحرير
عبد الوهاب البدر

اللجنة المشرفة
د. عبد الكريم صادق

مدير التحرير
منى العياف

أسرة المجلة
أميرة الكندري
حنان المنيس
أحمد حيدر
فهد الطخيم

تصوير
علياء الموسوي

المقالات والتقارير والآراء المنشورة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصندوق، وفي حالة الاقتباس لابد من الإشارة للمصدر.

المراسلات: باسم
مدير تحرير مجلة الصندوق
ص.ب 2921 الصفاة 13030 الكويت
تلفون: 2999601 - فاكس: 2999690
E-mail: info@kuwait-fund.org

سطور أولى في صفحات عام الاحتفال بـ «اليوبيل»

هذه هي السطور الأولى في صفحة عام الاحتفال بـ«اليوبيل».. اليوبيل الذهبي للصندوق الكويتي للتنمية..احتفلنا به بالأمس وتحديداً في الحادي والثلاثين من ديسمبر الماضي - ذلك اليوم الذي شهد قبل 49 عاماً مضت. الإعلان عن تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وذلك بفكرة ودعم وزير المالية .. آنذاك سمو أمير دولة الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد طيب الله ثراه، وذلك في عهد المغفور له سمو الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح - رحمهم الله جميعاً وأسكنهم فسيح جناته..

.. وهكذا .. يطفئ الصندوق الكويتي شمعة مع حلول نهاية العام .. لكنه في نفس الوقت يضيئ شمعة أخرى مع حلول صباح اليوم التالي وبداية العام الجديد.. وهكذا احتفل بمرور 49 عاماً على إنشائه وبدء جهوده في دفع مسيرة التنمية في الدول العربية والنامية الأخرى.. وفي نفس الوقت أضاء أول شمعة .. وكتب السطور الأولى في أولى أيام عام الاحتفال بيوبيله الذهبي.

نحن الآن في بداية عام باليوبيل الذهبي.. والذي يتصادف مجيئه مع قرب حلول الذكرى الخامسة لعيد جلوس سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله.. والتي تتزامن أيضاً مع احتفالات الكويت بمرور نصف قرن على استقلالها..

هذه السنة «سنة اليوبيل» بدأت .. ومعها بدأت العديد من الفعاليات التي سيطلقها الصندوق الكويتي.. احتفالاً بهذه الذكرى .. استذكاراً وتوثيقاً لهذه الجهود التي ساهم فيها على مدى نصف قرن في خدمة المجهود العالمي من أجل التنمية وقام خلالها بأدوار باتت جزءاً من تاريخ دولة الكويت التنموي..

لقد اختتمنا العام التاسع والأربعين في مسيرة الصندوق بتنظيم المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين في شرق السودان.. وهو ما اقتضى أن نعد عنهما (المسيرة والمؤتمر) ملفين كاملين ورغم أنهما استحوذا على أكثر صفحات العدد، إلا أنه احتوى أيضاً على الصفحات التي يحتويها كل عدد من مجلة الصندوق نقدمها كلها في هذا العدد الخاص التذكاري.

المحرر

تسعة وأربعون عاماً

بقلم : عبدالوهاب أحمد البدر
المدير العام ورئيس التحرير

أكمل الصندوق الكويتي بانتهاء عام 2010 تسعة وأربعين عاماً متواصلاً من التعاون مع الدول العربية والدول النامية الأخرى في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد استطاع الصندوق خلال هذه الفترة توسيع نشاطه جغرافياً ليشمل 16 دولة عربية و 88 دولة نامية أخرى في العالم، فضلاً عن توسيع عملياته الإنمائية لتشمل تقديم المساعدات الميسرة والمعونات الفنية في قطاعات اقتصادية واجتماعية مختلفة.

وقد واكب الصندوق خلال هذه الفترات التغيرات التي طرأت على مسيرة التنمية في ضوء تجارب الماضي، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية والتشريعية العديدة التي قامت بها الدول خلال الثلاثة عقود الماضية بهدف الارتقاء بالأداء الاقتصادي والإنمائي من خلال أطر وسياسات مناسبة ، وبصورة خاصة لمكافحة الفقر في الدول النامية والذي أصبح يتصدر

أولويات المجتمع الدولي ومؤسسات التنمية ، وخاصة منذ إقرار الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000، والعمل على تحقيقها بحلول عام 2015 ، وفي مقدمتها تخفيض نسبة الفقر إلى نصف ما كانت عليه في عام 1990.

ويسعى الصندوق من خلال تعاونه مع الدول النامية إلى دعم جهودها في تحيق تلك الأهداف ، وبصورة خاصة من خلال استجابة الصندوق لأولويات تلك الدول في قطاعات تشمل الزراعة والتعليم والصحة التي من شأنها تعزيز قدراتها على محاربة الفقر وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها.

وسيكون عام (2011) الذي سيحتفل فيه الصندوق بالذكرى الخمسين لإنشائه مناسبة يعتز بها وبما حققه من إنجازات من خلال عمله طوال نصف قرن بجد وثبات ، مجدداً عزمه على المضي قدماً في تعاونه الوثيق مع الدول النامية وتعزيز الصداقة ما بين شركائه في التنمية ودولة الكويت.

قرارات مجلس إدارة الصندوق
في الاجتماع الثاني لمجلس إدارة الصندوق لسنة 2010

99 يواصل الصندوق نشاطه الإنمائي في سبيل دعم الدول العربية والدول النامية الأخرى وفيما يلي أهم الاجتماعات والقرارات 66

قروض بمبلغ 30 مليون دينار لمحطة كهرباء بنها المصرية و15 مليوناً في بنغلاديش

4.5 مليون لمركز طوارئ بغانا و 3.7 مليون لطريق في بنين و 3 لطريق آخر في الكاميرون

2.5 مليون دينار لتأهيل الطرق الفرعية في غرينادا

معونات فنية بملغ 400 الف لطريق في البانيا و 300 الف لدراسة كفاءة ترعة مصرية و 250 لطريق بموريتانيا

525 منحة لتمويل مدرسة إعدادية للبنات في مملكة البحرين

بدء المرحلة الأولى من اسهام الصندوق في تمويل تعزيز الأمن الغذائي في عدد من الدول العربية

عقد مجلس إدارة الصندوق الجلسة الثانية لسنة 2010 يوم الاثنين الموافق 2010/11/29 وقد وافق المجلس على توصية لجنة القروض بالموافقة على إستراتيجية عمل الصندوق للفترة 2011/2010 - 2015/2014، وكذلك توصية اللجنة بالموافقة من حيث المبدأ على الإسهام في تمويل مجموعة من المشاريع في عدة دول.

قرارات ومساهمات

وقد وافق المجلس خلال الجلسة على التقرير السنوي الثامن والأربعين (2009-2010) كما وافق على الميزانية التقديرية للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية 2012/2011.

واطلع المجلس على القرار التمريري رقم (3) لسنة 2010 الصادر بتاريخ 2010/10/06 بالموافقة على تقديم قرض لتمويل مشروع بناء الحرم الجامعي الجديد لجامعة نواكشوط في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

ووافق المجلس بجلسته هذه على تقديم القروض التالية:

- 30 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع محطة توليد كهرباء بنها في جمهورية مصر العربية.
- 3 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع طريق سانجمليما - ديجوم في جمهورية الكاميرون.
- 3.7 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع تحسين طريق أويداه - ألادا ووصلة باهو - توري في جمهورية بنين.
- 4.5 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع مركز الطوارئ والعناية الفائقة بمستشفى كورلي بو التعليمي - المرحلة الأولى (أ) في جمهورية غانا.
- 15 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع محطة توليد كهرباء شيخالبهاء إزدواجية الوقود بقدرة 225 ميغاواط ذات الدارة

المركبة في جمهورية بنغلاديش الشعبية.

- 2.5 مليون دينار كويتي لتمويل مشروع تأهيل الطرق الفرعية الزراعية – المرحلة الثانية في غرينادا.

كما وافق على تقديم المعونات الفنية التالية:

- 250 ألف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية والتصاميم الأولية لمشروع طريق «كيفه – تامشكط – لعيون» في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- 300 ألف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسة الجدوى المتكاملة لمشروع إعادة تأهيل ورفع كفاءة ترعة نجع حمادي الشرقية وفروعها والمنشآت الهيدروليكية في جمهورية مصر العربية.
- 150 ألف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتصاميم التفصيلية لمشروع المستشفى الوطني التخصصي في باباني في مملكة سوازيلاند.
- 150 الف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتصاميم الأولية لمشروع طريق كومبونغ سبو – أودونغ في مملكة كمبوديا.
- 400 الف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتصاميم التفصيلية لمشروع تقاطع «دورس – بليبا» في جمهورية ألبانيا.
- 120 ألف دينار كويتي لتمويل إعداد دراسة الجدوى والتصاميم الهندسية التفصيلي ووثائق المناقصة لمشروع إعادة تأهيل نظامي توفير مياه الشرب في مدينتي كويدو وبورت لوكو في جمهورية سيراليون.
- كما وافق على تقديم منحة خالصة بمبلغ 525 الف دينار كويتي لتغطية العجز في مبلغ منحة الصندوق رقم (271) والخاصة بتمويل مدرسة إعدادية للبنات بمدينة الحد في مملكة البحرين.

كما وافق ايضاً على ما يلي:

- إسهام الصندوق في الإزادة الثامنة لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- إسهام الصندوق في تخفيف عبء خدمة مديونية جمهورية الكونغو في إطار المبادرة الخاصة بمعالجة مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC).
- إسهام الصندوق في تمويل مشروع تعزيز الأمن الغذائي في عدد من الدول العربية (المرحلة الأولى).

موافقات من حيث المبدأ

فيما يلي بيان بالمشروعات التي اوصت لجنة القروض بالمساهمة في تمويلها في الدول المختلفة (من حيث المبدأ):

سوازيلاند :

مشروع الطريق السريع مانزيني – بادلاني

أوزبكستان:

مشروع طريق «غوزار – كوكدالا».

موزمبيق :

مشروع إنشاء معهدين للعلوم والتكنولوجيا الزراعية في إقليمي مانيكا وغازا.

الأردن :

شبكة السكك الحديدية الوطنية.

اليمن :

خطوط النقل ومحطات التحويل جهد 132 ك.ف (الحبيلين – يافع – البيضاء).

اليمن :

برنامج تطوير مدن الموانئ

اليمن :

برنامج الطرق الريفية

عُمان :

إزدواجية طريق بهلاء / عبري (ج. جبرين / عبري)

السنغال :

طريق مدخل دكار الشمالي (المقطع الثالث) (قرض ثان)

النيجر :

طريق أرليت – أسامكة

تنزانيا :

مقطع الطريق كاليوا – شاغ ومقطع الطريق شابا – نياهوا

إثيوبيا :

طريق ديسي – وغلتينا

غيانا :

ديميرار الضفة الشرقية

هذا بالإضافة إلى توصية اللجنة بالموافقة على بدء نشاط الصندوق الكويتي في جمهورية صربيا بما في ذلك الموافقة من حيث المبدأ على الإسهام في تمويل مشروع تطوير شبكة سكك حديد مدينة بلغراد.

سمو الأمير شهد التوقيع على اتفاقيتي قرض وضمان المشروع

20 مليون دينار لشبكة النقل الكهربائي بالجنوب المغربي

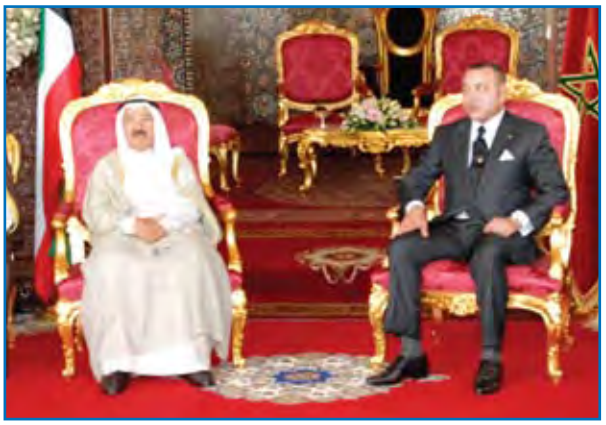

سمو الأمير لدى استقبال العاهل المغربي لسموه

سمو الأمير والعاهل المغربي يشهدان التوقيع على الاتفاقية

تم في المملكة المغربية ضمن فعاليات زيارة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت للمملكة المغربية، التوقيع على اتفاقية قرض بين المكتب الوطني للكهرباء والصندوق الكويتي يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 20 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 69 مليون دولار أمريكي وذلك للإسهام في تمويل مشروع تطوير شبكة النقل الكهربائى بالمناطق الجنوبية، كما تم التوقيع على اتفاقية ضمان في هذا الصدد بين حكومة المملكة المغربي والصندوق.

وقد وقع اتفاقية الضمان نيابة عن الصندوق نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية رئيس مجلس إدارة الصندوق الشيخ د. محمد صباح السالم الصباح ووقعها نيابة عن حكومة المملكة المغربية، وزير الاقتصاد والمالية صلاح الدين المزوار، ووقع اتفاقية القرض نيابة عن المكتب الوطني للكهرباء المدير العام علي الفاسي الفهري، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي المدير العام عبدالوهاب أحمد البدر.

يهدف المشروع إلى تطوير وتعزيز أداء شبكة النقل في المنطقة الجنوبية من البلاد والإسهام في تصريف الطاقة المرتقب إنتاجها من المشروع المغربي للطاقة الشمسية والطاقة المولدة من الرياح في جنوب البلاد، ويعتبر المشروع جزءاً من برنامج تطوير شبكة النقل في المغرب (2015/2008)، الذي يسعى إلى رفع كفاءة شبكات نقل الطاقة الكهربائية لمواجهة تنامي الطلب على الطاقة الكهربائية في المملكة المغربية.

وبتوقيع اتفاقية هذا القرض، فإنه يكون القرض السادس والثلاثين الذي يقدمه الصندوق للمملكة المغربية، حيث سبق للصندوق أن قدم لها 35 قرضاً وذلك بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 360 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 1.242 بليون دولار أمريكي، وذلك لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات، كذلك قدم لها الصندوق معونة فنية واحدة بقيمة 150 الف دينار كويتي أو ما يعادل حوالي 510 آلاف دولار أمريكي لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفني والاقتصادية لمشروع توفير مياه الشرب للقرى والأرياف، إضافة إلى منحة واحدة بقيمة مليون دينار كويتي أو ما يعادل حوالي 3.4 ملايين دولار أمريكي لتمويل مشروع تشييد وتوسعة مستشفى ودار التضامن في مدينة أصيلة.

سمو الأمير مجتمعا بالرئيس التونسي السابق

.. وبفخامة الرئيس الجزائري

وكان حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قد قام خلال شهر أكتوبر الماضي بجولة عربية مغاربية شملت تونس والجزائر والمغرب اجرى خلالها مباحثات مع قادة هذه الدول الشقيقة تتناول العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في كافة المجالات بالإضافة إلى القضايا العربية والدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

جاءت جولة سمو أمير البلاد العربية ضمن عدة جولات سابقة قام بها سموه منذ توليه سدة الحكم في البلاد في 29 يناير عام 2006 شملت العديد من الدول الشقيقة والصديقة تتويجاً للعلاقات المتينة التي تربط دولة الكويت وهذه الدول في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية وغيرها.

وتضم دول المغرب العربي في شمال افريقيا خمسة بلدان ممتدة على شاطئ البحر المتوسط حتي المحيط الاطلسي وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا.

وتشير إحصاءات الصندوق الكويتي إلى أنه قدم لاربع من هذه الدول عدا ليبيا قروضاً بلغ مجموعها 48 قرضاً بقيمة إجمالية بلغت 575.263 ملين دينار كويتي مخصصة لقطاعات الزراعة والري والصناعة والمياه والصرف الصحي والنقل والمواصلات والطاقة وبنوك التنمية والشؤون الاجتماعية (كونا).

ومنذ بدايات العام الحالي 2010 قام سمو أمير البلاد بجولات عدة إذ رأس سموه وفد دولة الكويت إلى الدور الـ 22 لأعمال القمة العربية التي عقدت في مدينة (سرت) الليبية في 26 مارس الماضي.

.. كما قام سموه بجولة رسمية زار خلالها أيضاً عدداً من الدول العربية شملت مصر وسوريا والأردن ولبنان وجاءت ضمن إطار حرص دولة الكويت على استمرار التشاور بينها وبين الدول العربية حول مختلف المسائل والموضوعات في ظل المستجدات التي تمر بها المنطقة بهدف خدمة قضايا الأمة العربية إلى جانب البحث في السبل الكفيلة بتعزيز آليات التعاون المشترك بينها.

وتم خلال هذه الجولة توقيع عدد من الاتفاقيات بشأن تعزيز التعاون في كافة القطاعات الإعلامية والاقتصادية والفنية والتجارية والاستثمارية والعلمية.

ويؤكد الكثير من المسؤولين الكويتيين في مناسبات مختلفة حرص دولة الكويت على تنمية علاقاتها الخارجية وإنها السباقة دائماً في تدعيم سبل التعاون مع مختلف دول العالم في الكثير من المجالات التي تخدم مصالح الكويت والدول الشقيقة والصديقة وفتح آفاق جديدة للتعاون مع دول العالم.

.. سموالأمير يشهد التوقيع على اتفاقية قرض مع موريتانيا

11 مليون دينار لتمويل إنشاء جامعة نواكشوط

سمو الأمير والرئيس الموريتاني يشهدان توقيع الاتفاقية من قبل نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د. محمد الصباح ووزير الاقتصاد الموريتاني

تم في مدينة نواكشوط ضمن فعاليات زيارة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت للجمهورية الإسلامية الموريتانية التوقيع على اتفاقية قرض بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 11 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 37.4 مليون دولار أمريكي، وذلك للإسهام في تمويل مشروع الحرم الجامعي الجديد لجامعة نواكشوط.

وقد وقع اتفاقية القرض، نيابة عن حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية سيد ولد التاه، بينما وقع اتفاقية القرض، نيابة عن الصندوق الكويتي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية رئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح.

يهدف المشروع إلى دعم البرنامج الوطني لتنمية قطاع التعليم في الجمهورية الإسلامية الموريتانية في مجال تحسين كفاءة ومستوى التعليم العالي، من خلال توفير البنية الأساسية والمرافق والتجهيزات اللازمة لتلبية الطلب الحالي والمتوقع على التعليم الجامعي في العاصمة نواكشوط وفقاً لأحدث المعايير الأكاديمية العالمية.

يتكون المشروع من أعمال إنشاء الحرم الجامعي الجديد لجامعة نواكشوط على موقع تبلغ مساحته 900 هكتاراً على بعد 8 كم شمال مدينة نواكشوط.

وبتوقيع اتفاقية هذا القرض، فإنه يكون القرض 15 الذي يقدمه الصندوق للجمهورية الإسلامية الموريتانية، حيث سبق أن قدم لها الصندوق 14 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 66.3 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 225.4 مليون دولار أمريكي، وذلك لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات. كما قدم الصندوق لها 8 منح ومعونات فنية بقيمة إجمالية بلغت 1.3 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 4.4 ملايين دولار أمريكي خصصت لأغراض تشمل تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لبعض المشاريع، كما قام الصندوق بإدارة 3 منح قدمتها حكومة دولة الكويت بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 3 ملايين دينار كويتي أي حوالي 10.5 ملايين دولار أمريكي لتغطية تكاليف عدد من المشاريع في قطاعي المياه والاجتماعي.

30 مليون دينار لتمويل مشروع محطة توليد كهرباء بنها المصرية

د. محمد الصباح والمدير العام عبدالوهاب البدر وسفيرنا بالقاهرة خلال اجتماعات اللجنة المشتركة الكويتية المصرية

تم في مدينة القاهرة ضمن فعاليات اجتماعات اللجنة المشتركة العليا الكويتية المصرية في دورتها التاسعة التوقيع على اتفاقية قرض بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 30 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 105 ملايين دولار أمريكي) للإسهام في تمويل مشروع محطة توليد كهرباء بنها في جمهورية مصر العربية، كما تم التوقيع أيضاً على اتفاقية خاصة بترتيبات تنفيذ المشروع بين الصندوق الكويتي للتنمية وشركة وسط الدلتا لإنتاج الكهرباء التي تضطلع بالمشروع.

وقد وقع على اتفاقية القرض نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية وزيرة التعاون الدولي فايزة محمد أبو النجا ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية رئيس مجلس الإدارة الشيخ د. محمد صباح السالم الصباح، الذي وقع أيضاً على اتفاقية المشروع بينما وقع عليها نيابة عن شركة وسط الدلتا لإنتاج الكهرباء رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لإدارتها المهندس/ عوض محمد فتحي سليمان.

ويهدف المشروع للإسهام في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في الشبكة القومية الموحدة بجمهورية مصر العربية وتحسين أداء شبكة وزيادة اعتماديتها وذلك بزيادة إنتاج الكهرباء.

وبتوقيع اتفاقية هذا القرض ونفاذه يكون الصندوق الكويتي للتنمية قد قدم 34 قرضاً لتمويل مشاريع في جمهورية مصر العربية حيث سبق له أن قدم لحكومتها أو لهيئات تابعة لها 33 قرضاً بقيمة إجمالية بلغت حوالي 425 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 1781.6 مليون دولار أمريكي أو حوالي 9977 مليون جنيه مصري، وذلك لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات، كما قدم الصندوق ثمانية منح ومعونات فنية بقيمة إجمالية قدرها حوالي 1.4 مليون دينار كويتي خصصت لأغراض تشمل تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لبعض المشاريع وتمويل انشطة مركز الوثائق الاستراتيجية حول برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، كذلك قام الصندوق بإدارة منحتين مقدمتين من حكومة دولة الكويت لحكومة جمهورية مصر العربية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 4.8 مليون دينار كويتي لبناء بعض المدارس التي تأثرت بالزلزال عام 1993 وبناء بعض القرى التي تضررت من السيول عام 1995.

25 مليون دينار لتمويل مشروع سدي أعالي عطبرة وستيت في السودان

الرئيس السوداني مستقبلا نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الدكتور محمد صباح السالم الصباح والوفد المرافق له

الشيخ د. محمد الصباح ووزير الخارجية السوداني علي كرتي يوقعان وثائق الاتفاقية

الخرطوم – (كونا)– التقى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح والوفد المرافق له الرئيس السوداني عمر حسن البشير على هامش مشاركته في اجتماعات اللجنة الوزارية العليا السودانية الكويتية في دورة انعقادها الأولى.

وقال الشيخ الدكتور محمد الصباح للصحافيين عقب اللقاء «تشرفت بلقاء فخامة الرئيس البشير وتحدثنا عن اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة التي أتت مباشرة بعد المؤتمر الناجح للمانحين والمستثمرين لتنمية شرق السودان»، وأضاف «إن وجودي اليوم بالسودان لتفعيل ما تم الاتفاق عليه في المؤتمر ونحن نعتز بالوقوف مع أشقائنا في السودان وفي المساهمة بكل ما يحقق التنمية والنهضة ولاستقرار في هذا البلد الحبيب». وتابع « تحدثنا كذلك عن القمة الاقتصادية العربية والرؤى كما تحدثنا عن كيفية تبني قرارات القمة العربية الاقتصادية التي عقدت بالكويت وعن صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة».

وأكد دعم الكويت للسودان في التحديات الماثلة أمامه والمتعلقة باستحقاق الاستفتاء والجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار في إقليم دارفور قائلاً في هذا الخصوص «نحن هنا لتأكيد أن اللحمة العربية واحدة».

ومن جانبه قال وزير الخارجية السوداني علي كرتي إن زيارة الشيخ محمد الصباح «تعني الكثير» بالنسبة للسودان الذي «يحتاج في هذا الوقت لمساندة إخوانه العرب ولا سيما دولة الكويت وهي حكيم العرب في كل المجالات».

ضم الوفد المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر ومدير إدارة الوطن العربي بوزارة الخارجية السفير جاسم المباركي ومدير إدارة مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر المحمد الأحمد الصباح وعضو غرفة تجارة وصناعة الكويت فهد الجوعان والمدير الإقليمي للدول العربية في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية مروان عبدالله الغانم.

على صعيد متصل تم في مدينة الخرطوم ضمن فعاليات اجتماعات اللجنة العليا المشتركة الكويتية السودانية في دورتها الأولى التوقيع على اتفاقية قرض بين جمهورية السودان والصندوق الكويتي يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 25 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 85 مليون دولار أمريكي) وذلك للإسهام في تمويل مشروع مجمع سدي أعالي عطبرة وستيت.

وقد وقع اتفاقية القرض نيابة عن حكومة جمهورية السودان، وزير المالية والاقتصاد الوطني علي محمود محمد عبدالرسول، بينما وقع اتفاقية القرض نيابة

.. و 7 مليون دولار منحة من صندوق الحياة الكريمة لزيادة انتاج الغذاء

د. محمد الصباح وعلي كرتي يتبادلان وثائق الاتفاقية

عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، رئيس مجلس إدارة الصندوق الشيخ د. محمد صباح السالم الصباح.

ويهدف المشروع المقترح إلى المساهمة في تنمية منطقة شرق السودان عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي وتوليد الطاقة الكهربائية يوتوفير مياه الشرب، بتطوير واستغلال الموارد المائية المتوفرة في المنطقة من نهري أعالي عطبرة وستيت، لتكثيف الزراعة في الأراضي المجهزة حالياً للري في منطقة حلفا الجديدة والمروية من سد خشم القربة القائم، ومستقبلا تطوير الأراضي التي سيتم تجهيزها للري في منطقة أعالي عطبرة بولاية كسلا، كما يهدف المشروع إلى حماية المنطقة من الفيضانات عن طريق تنظم تدفق مياه أنهار المنطقة.

وبتوقيع اتفاقية هذا القرض، فإنه يكون القرض 22 الذي يقدمه الصندوق لجمهورية السودان، حيث سبق أن قدم لها الصندوق 21 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 152.4 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 518.2 مليون دولار أمريكي، وذلك لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات. كما قدم الصندوق لها ثلاث منح ومعونات فنية بقيمة إجمالية بلغت 386 الف دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 1.3 مليون دولار أمريكي.

كما تم في الخرطوم ضمن فعاليات إجتماعات اللجنةالعليا المشتركة الكويتية / السودانية في دورتها الأولى التوقيع على اتفاقية بين حكومة جمهورية السودان والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بوصفه مديراً عاماً لصندوق الحياة الكريمة في الدول الإسلامية، والبنك الزراعي السوداني، يقدم الصندوق الكويتي بمقتضاها منحة لحكومة جمهورية السودان بمبلغ قدره 7 مليون دولار أمريكي من موارد صندوق الحياة الكريمة في الدول الإسلامية، وذلك للإسهام في زيادة إنتاج الغذاء في جمهورية السودان.

وقد وقع إتفاقية المنحة نيابة عن حكومة جمهورية السودان وزير المالية والاقتصاد الوطني علي محمود عبدالرسول، ووقعها نيابة عن البنك الزراعي السوداني سعادة المدير العام عوض عثمان محمد أحمد مبشر، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية رئيس مجلس إدارة الصندوق الشيخ د. محمد صباح السالم الصباح.

وسيتم تخصيص مبلغ المنحة المقدمة لحكومة جمهورية السودان لفتح حساب خاص لدى البنك الزراعي السوداني الذي سيقوم بمقتضى الاتفاقية المشار إليها، باستخدام أرصدة هذا الحساب الخاص لتوفير التمويل، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر، لتمويل المشاريع الصغيرة والصغرى في مجال إنتاج الغذاء وتوفير الخدمات المساندة لإنتاج الغذاء بما في ذلك تصنيع المواد الغذائية وتخزينها وتسويقها.

وسيقوم البنك بممارسة نشاطه في هذا الصدد وفقاً لبرنامج يعده لهذا الغرض وتوافق عليه حكومة جمهورية السودان والصندوق الكويتي. هذا وسيقوم البنك بتخصيص مبلغ يعادل ما لا يقل عن 3 مليون دولار أمريكي للتمويل الأصغر عن طريق جهات وسيطة تكون مقبولة للحكومة والصندوق.

القرض السادس عشر من الصندوق الكويتي للمملكة

1.5 مليون دينار لتطوير الشبكة الكهربائية البحرينية

وزيرا المالية والأشغال بمملكة البحرين والمدير العام عبدالوهاب البدر والسفير عزام الصباح خلال مراسم التوقيع

تم في مدينة المنامة التوقيع على اتفاقية قرض بين هيئة الكهرباء والماء البحرينية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره 15 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل حوالي 51 مليون دولار أمريكي) للإسهام في تمويل مشروع تطوير شبكة نقل الكهرباء جهد 220 كيلوفولت، كما تم التوقيع على اتفاقية ضمان في هذا الصدد بين حكومة مملكة البحرين والصندوق.

وقد وقع اتفاقية الضمان نيابة عن مملكة البحرين وزير المالية الشيخ أحمد بن حمد آل خليفة ووقع اتفاقية القرض نيابة عن هيئة الكهرباء والماء المهندس فهمي بن علي الجودر - وزير الأشغال بينما وقع اتفاقيتي القرض والضمان نيابة عن الصندوق الكويتي المدير العام عبدالوهاب البدر.

يهدف المشروع إلى توسيع ورفع كفاءة شبكة النقل لمواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء ونقل الطاقة الكهربائية من محطة الدور لتوليد الكهرباء إلى مراكز الأحمال في المملكة.

وبتوقيع هذا القرض، فإنه يكون القرض السادس عشر الذي يقدمه الصندوق لمملكة البحرين، حيث سبق أن قدم لها الصندوق 15 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 131 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 45 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى 12 منحة ومساعدات فنية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 23.1 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 109 ملايين دولار أمريكي.

أشاد بالمستوى الرفيع الذي حققته العلاقات بين البلدين

البدر وسيلاجيتش استعرضا جهود الصندوق الكويتي في البوسنة

الرئيس سيلاجيتش مستقبلا المدير العام

المدير العام والوفد المرافق له في لقطة تذكارية مع عدد من الوزراء في البوسنة

أكد مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر لدى اجتماعه مؤخراً برئيس مجلس الرئاسة البوسنية حارث سيلايجيتش عزم الصندوق مواصلة دعمه لمشاريع البنية التحتية في البوسنة والهرسك.

وأضاف البدر في تصريح خاص لـ (كونا) أن الصندوق سيدرس العديد من مشاريع البنية التحتية التي تحتاج البوسنة والهرسك لتنفيذها مبيناً أن الحكومة البوسنية رشحت عدة مشاريع لدراستها من قبل الصندوق.

وأوضح أن الصندوق يمتلك خبرات فنية كبيرة وسيدرس بعناية المشاريع المطروحة كافة وذلك في سبيل دعم ما هو مناسب منها الأمر الذي سيساعد في تدعيم البنية التحتية في البوسنة والهرسك، مشيراً إلى المشاريع التي نفذها الصندوق في البوسنة والهرسك والتي شملت تعبيد الطرق وإنشاء الجسور وغيرها من مشاريع البنية التحتية. وأشار البدر إلى المستوى الرفيع الذي توصلت إليه العلاقات بين دولة الكويت والبوسنة والهرسك، لافتاً إلى الجهود التي تبذلها قيادة كلا الشعبين في رفع مستوى التعاون بما يخدم مصالح الشعب الكويتي والشعب البوسني.

يذكر أن الرئيس سيلايجيتش قد استقبل المدير العام لدى قيامه مؤخراً بزيارة البوسنة وقد حضر المقابلة سفير الكويت في سراييفو محمد فاضل خلف. وقال المستشار الاقتصادي للرئاسة البوسنية عدنان كابو لـ «كونا» إن المدير العام عبدالوهاب البدر اطلع حارث سيلايجيتش على خطط الصندوق المستقبلية في البوسنة. وأضاف أن الخطط التي يقترح أن يمولها الصندوق الكويتي تشمل استكمال بناء طريق دولي سريع عبر البوسنة وتقديم قروض ميسرة للشركات الإنتاجية البوسنية المتجهة للتصدير. وأعرب كابو عن تقدير البوسنة والهرسك لحكومة الكويت التي تقوم عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومنذ عشرة أعوام بتمويل مشاريع بنية تحتية متنوعة في البلاد.

القرض السادس عشر من الصندوق الكويتي لإسلام أباد

12 مليون دينار لمشروع نيلوم - جيلوم الكهرومائي الباكستاني

الوقيان وسيتابيان أثناء توقيع الاتفاقية

تم في إسلام آباد التوقيع على اتفاقية قرض بين جمهورية باكستان الإسلامية والصندوق الكويتي للتنمية، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره إثني عشر مليون دينار كويتي (12 مليون دينار كويتي) (أي ما يعادل نحو 40.8 مليون دولار أمريكي) وذلك للإسهام في تمويل مشروع نيلوم – جيلوم الكهرومائى. كما تم التوقيع أيضاً على اتفاقية مشروع للقرض بين الصندوق وشركة نيلوم – جيلوم للطاقة الكهرومائية.

وقد وقع اتفاقية القرض نيابة عن جمهورية باكستان الإسلامية سيتابيان فضل حلين وكيل وزارة الاقتصاد ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام هشام الوقيان.

يهدف المشروع إلى تطوير النظام الوطني لتوليد الطاقة الكهربائية لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في البلاد، وموارد الطاقة المتجددة وتحديداً الطاقة المائية.

وبتوقيع هذه الاتفاقية، فإنه سيكون القرض 16 الذي يقدمه الصندوق إلى جمهورية باكستان الإسلامية، حيث سبق للصندوق أن قدم لها 15 قرضاً تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 109 ملايين دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 372 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروعات من مختلف القطاعات.

القرض الحادي عشر من الصندوق لكوتونو

3.7 مليون دينار لتحسين طريق في بينين

هشام الوقيان نائب المدير العام وغريغوار أكوثودجي وزير العدل وزير المالية والاقتصاد بالإنابة أثناء توقيع الاتفاقية

تم في مدينة كوتونو التوقيع على اتفاقية قرض بين جمهورية بنين والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، يقدم الصندوق بمقتضاها قرضاً مقداره ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 12.6 مليون دولار أمريكي، وذلك للإسهام في تمويل مشروع تحسين طريق أويداه – ألادا ووصلة باهو وتوري.

وقد وقع اتفاقية القرض، نيابة عن حكومة جمهورية بنين، غريغوار اكوثودجي – وزير العدل وزير المالية والاقتصاد بالإنابة، بينما وقعها نيابة عن الصندوق الكويتي هشام الوقيان نائب المدير العام.

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر في المناطق الجنوبية الغربية من بنين بتحسين ارتباطها مع العاصمة كوتونو ومناطق البلاد الأخرى في كافة الأحوال الجوية، لتسهيل وخفض تكاليف نقل منتجاتها الزراعية وتسهيل وصول سكانها للأسواق والخدمات الاجتماعية، كما يهدف المشروع إلى الإسهام في تكامل شبكة الطرق الدولية لتسهيل حركة النقل الدولي العابر والحد من الاختناقات المرورية في المدخل الغربي لمدينة كوتونو.

وبتوقيع اتفاقية هذا القرض، فإنه يكون القرض 11 الذي يقدمه الصندوق لجمهورية بنين، حيث سبق للصندوق أن قدم لها 10 قروض وذلك بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 24.6 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي 83.6 مليون دولار أمريكي، وذلك لتمويل مشاريع في قطاعات النقل والمياه والطاقة.

لقاء تنويري للدفعة الرابعة عشرة من برنامج تدريب المهندسين

العمر يتحدث لمنتسبي الدفعة 14

جانب من حضور اللقاء التنويري

نظمت إدارة مركز التدريب في الصندوق الكويتي لقاء تنويرياً لمنتسبي الدفعة الرابعة عشرة من برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج. حضر اللقاء نائب المدير العام حمد العمر ومدير إدارة مركز التدريب نضال العليان وعدد من أعضاء إدارة التدريب.

وفي بداية كلمته التي ألقاها خلال اللقاء التنويري هنأ العمر متدربي الدفعة الجديدة والبالغ عددهم 30 مهندساً ومهندسة، بقبولهم في هذا البرنامج متمنياً لهم التوفيق والنجاح وقال: «أنتم بمثابة اللبنة الجديدة التي تضاف إلى صرح قد بدأ بناؤه منذ سنوات».

كما شدد العمر على دور البرنامج في صقل شخصيات الشباب وتنمية خبرتهم في مجالات دراستهم. كما أكد على ضرورة الالتزام بقواعد وشروط البرنامج التدريبي داعياً المتدربين إلى الحرص على أن يكونوا خير سفراء لبلدهم خلال فترة التدريب الخارجية قائلاً: «لقد تم اختياركم لتفوقكم العلمي واجتيازكم شروط القبول، فاحرصوا على أن تكونوا خير سفراء لشباب الكويت، ولأهلكم وللصندوق الكويتي».

وبين العمر أن البرنامج يلقي اهتمام ودعم القيادة العليا في الصندوق الكويتي بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من البرنامج باعتباره وسيلة لتدريب المهندسين الكويتيين حديثي التخرج وتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص.

إلى ذلك قدم أعضاء إدارة التدريب لمنتسبي الدفعة عرضاً توضيحياً حول البرنامج ومراحله المختلفة.

على صعيد آخر متصل يتدرب حالياً منتسبو الدفعة الثالثة عشرة بالبرنامج التدريبي للصندوق في عدد من الشركات العالمية استكمالاً للمرحلة الثانية من البرنامج، بينما يتدرب منتسبو الدفعة 12 في المرحلة الثالثة والأخيرة من البرنامج في عدد من شركات القطاع الخاص المحلية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تخريج 11 دفعة بواقع 215 مهندساً ومهندسة يعمل معظمهم حالياً في القطاع الخاص الكويتي.

سمو الأمير اصدر مرسوماً بالتجديد للوقيان والعمر

أصدر حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد مرسوماً أميرياً بتجديد تعيين كل من هشام الوقيان وحمد العمر نائبي مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بدرجة وكيل وزارة مساعد لمدة أربع سنوات.

هشام الوقيان

حمد العمر

تم التوقيع عليها في دمشق ... بالأحرف الأولى

اتفاقية قرض بـ 20 مليون دينار بين الكويت وسورية

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية قرض بالأحرف الأولى مع الحكومة السورية لتمويل جزء من مشروع توسيع محطة «الناصرية» بريف دمشق بقيمة 20 مليون دينار.

وقال سفير دولة الكويت في سوريا عزيز الديحاني إن الصندوق وقع الاتفاقية مع مدير إدارة الدين العام في وزارة المالية السورية وبموجبه سيتم توسيع محطة الناصرية وإضافة 350 ميغاواط (دارة مركبة).

وأكد السفير الديحاني أهمية القرض وإسهامه في دفع التنمية الكهربائية بسورية بما يسهم في تعزيز جهود الدولة في مواجهة تحديات المرحلة المقبلة.

وقال إن وفد الصندوق الكويتي قام بجولة تفقدية لموقع المشروع في ريف دمشق واطلع على ما تحتاجه محطة الناصرية من توسعة تساعد الحكومة السورية على سد النقص بالطاقة الكهربائية.

السفير عزيز الديحاني

وأشاد السفير الديحاني بعمق العلاقات الكويتية السورية متمنياً أن تسهم الزيارات المتبادلة في توطيد وتعزيز علاقات البلدين الشقيقين والارتقاء بها في المجالات المختلفة.

يساهم في رفع مستوى وجودة الخدمات الطبية

أبو مغلي: مستشفى رام الله بني وجهز بمنحة كويتية قيمتها 10 ملايين دولار

رام الله - (كونا): اثنى وزير الصحة الفلسطيني الدكتور فتحي أبو مغلي على ما تقدمه الكويت من دعم للفلسطينيين وبشكل خاص في المجال الصحي قائلاً «إن الكويت تدعم السلطة الفلسطينية على مختلف الصعد السياسي والاقتصادية والصحية والتعليمية إضافة إلى دعم موازنة السلطة».

جاء ذلك في مقابلة خاصة لابو مغلي اجرتها وكالة الأنباء الكويتية في مستشفى «الجراحات التخصصية» الذي تموله دولة الكويت ويعتبر جزءاً من «مجمع فلسطين الطبي» الذي يضم «مستشفى الشيخ زايد» للطوارئ وجناح الاطفال الممول من قبل البحرين.

وذكر ابو مغلي «ان المستشفى بني بمنحة كريمة من الكويت قيمتها عشرة ملايين دولار اميركي ونفذ عبر مؤسسة «بكدار» وهي مؤسسة وطنية شبه حكومية تنفذ مشاريع تابعة للسلطة، مضيفاً أن البناء بالكامل إضافة إلى الأجهزة والمعدات تم توفيرها بدعم كويتي.

وأوضح «ان المستشفى مختص في جراحات الكلى والأعصاب والقلب وأنه تم إجراء ثلاث عمليات زراعة كلي تكللت بالنجاح مبيناً ان مستوى الخدمة في المستشفى والمجمع الطبي متقدم بشكل واضح إذا ما قورنت بالسنوات القليلة الماضي.

وفي السياق ذاته ذكر وزير الصحة «إن» مجمع فلسطين الطبي مثل نقلة نوعية بفعل الدعم العربي إضافة الى اهتمام السلطة والوزارة ببناء مؤسسة صحية متكاملة لتوفير خدمات ذات جودة عالية ومستدامة للفلسطينيين.

أكد أن التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والكويت عمره ٤ عقود متصلة

د. آدم عبدالمولى لـ "الصندوق": هذا هو التحدي الذي يواجهنا ... في دولة الكويت

> نسعى كبرنامج للانتقال من مرحلة عقلية تنفيذ المشاريع إلى مرحلة عقلية الشراكة في صياغة السياسات الاستراتيجية

أكد المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت د. آدم عبدالمولى أن الكويت شهدت طفرة إنمائية هائلة بكل المقاييس، وبالتالي اصبح لزاماً علينا كبرنامج أن نطور من أدواتنا الإنمائية في الكويت وأن يكون البرنامج مبتكراً دائماً في هذا الإطار.

وقال عبدالمولى في حوار خاص مع مجلة «الصندوق» أن أهم تحد يواجه البرنامج في دولة الكويت هو اثبات كفاءة برامج الأمم المتحدة الإنمائية أمام برامج بيوت الخبرة العالمية من اجل التأكيد على استمرارية دولة الكويت في شراكتها مع برامج الأمم المتحدة لافتاً إلى أن البرنامج يمتاز عن بيوت الخبرة العالمية بأنه يعمل في أكثر من 135 دولة حول العالم ويقدم خدماته الإنمائية في كافة المجالات لأكثر من 5 عقود، كما أنه يتميز بأنه يقدم خدماته بلا مقابل لذا فإن برامجه الإنمائية تكون خالية من أي شبهات أو مجالات تتوافق مع أهواء سياسية.

واوضح عبدالمولى أن القضاء على معوقات التنمية البشرية في العالم العربي يتطلب العمل على إيجاد سبل تحفز المواطن العربي على رفع قدرته الفنية والفكرية والتعليمية كذلك يجب زيادة الاستثمار في التعليم الفني والمهني وتوطين التكنولوجيا في الدول العربية مع مراعاة الاهتمام بنوعية وجودة الخدمات الاجتماعية.

وذكر عبدالمولى أن من أهم الموضوعات التي يوليها البرنامج اهتماماً هو الانتقال من مرحلة عقلية تنفيذ المشاريع إلى مرحلة عقلية الشراكة في صياغة السياسات الاستراتيجية، لافتاً إلى أن البرنامج على مستوى العالم يحاول الانتقال من مرحلة تنفيذ المشاريع المختلفة إلى مرحلة الشراكة مع الحكومات المضيفة في إطار صياغة السياسات التنموية.

وشدد على ضرورة اعتبار الأمن الغذائي العربي قضية استراتيجية لكل الدول العربية واعطاء هذا الموضوع أولوية قصوى، مشيراً إلى أن الدول العربية تمتلك من الإمكانيات ما يمكنها من تحقيق اكتفاء ذاتي في اغلب المواد الغذائية شريطة أن تتضافر الجهود للاستفادة من هذه الإمكانيات.

وتطرق عبدالمولى إلى مؤتمر شرق السودان الذي ستستضيفه الكويت بتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة

نتحاور مع مؤسسات المجتمع المدني كافة لتحويل رغبة حكومة الكويت في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان إلى واقع ملموس

قائلاً: إن حكومة الكويت تقوم بدور فعال ومهم جداً باستضافتها لهذا المؤتمر والتصدي لقضايا التنمية في أكثر مناطق السودان تجاهلاً من الحكومات السودانية المتعاقبة، مؤكداً أن هذا المؤتمر سيلفت انظار العالم لمنطقة شرق السودان بعد سنوات من التجاهل. وفيما يلي تفاصيل اللقاء الذي ادلى به المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت لمجلة الصندوق...

- **حدثنا عن طبيعة التعاون بين البرنامج ودولة الكويت... ما الأهداف الإنمائية المشتركة.. وما التحديات القائمة؟**

يرجع التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودولة الكويت إلى أكثر من 42 عاماً من الشراكة المتواصلة، في هذه الأثناء تغيرت الأهداف الإنمائية للكويت، وكان لزاماً أن تحدث مواكبة في آليات عمل البرنامج ليواكب هذه التطورات، وإذا نظرنا لهذه العقود الأربعة يمكن القول إن الكويت شهدت طفرة إنمائية هائلة بكل المقاييس، وبالتالي اصبح لزاماً علينا كبرنامج أن نطور من أدواتنا الإنمائية في الكويت وأن يكون البرنامج مبتكراً دائماً في هذا الإطار، فعلى سبيل المثال كان البرنامج قبل 15 عاماً يكثف جهوده الإنمائية في الكويت على مشروعات البنية التحتية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي وما إلى ذلك والآن اصبح البرنامج يركز على مشروعات التنمية البشرية بشكل أكبر، وفيما يتعلق بالتحديات القائمة فهناك تحديات عديدة أبرزها أن البرنامج يعمل في دولة تمتلك من الإمكانيات المادية ما يمكنها من استجلاب خبرات عالمية من خارج الأمم المتحدة، لذلك فإن اهم تحد يواجهنا في الكويت هو اثبات كفاءة برامج الأمم المتحدة الإنمائية أمام برامج

لا توجد دولة في العالم انجزت كل ما يلزم في إطار التنمية البشرية.. فهناك هامش للمزيد من التحسينات وهو ما سنعمل عليه مستقبلا مع اطراف الشراكة في الكويت

هذه الجهات الخارجية، وهذا يقع في خانة المنافسة الشرسة مع بيوت الخبرة العالمية من أجل التأكيد على استمرارية دولة الكويت في شراكتها مع برامج الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد أود القول إن البرنامج يمتاز عن بيوت الخبرة العالمية بأنه يعمل في أكثر من 135 دولة حول العالم ويقدم لهذه الدول خدمات إنمائية عديدة ومتنوعة في كافة المجالات الإنمائية لأكثر من 5 عقود مما جعله يمتلك حصيلة هائلة من الخبرة، كما أن من أهم المميزات التي يتمتع بها البرنامج هي أنه يقدم خدماته بلا مقابل وبالتالي فإن برامجه الإنمائية تكون خالية من أي شبهات، كما أن خدماته لاتنطوي على مجاملات أو تتوافق مع أهواء سياسية على عكس ما تقوم به بعض بيوت الخبرة العالمية في بعض الأحيان.

3 شركاء استراتيجيين

- **ما أبرز الموضوعات التنموية التي تولونها اهتماماً اكثر من غيرها خلال المرحلة الحالية.. ولماذا؟**

من المعروف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع 3 شركاء رئيسيين في كل دولة وهم الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وبالنسبة للقطاع الخاص والمجتمع المدني في الكويت فهناك تشاورات في طور البداية لتقوية الشراكة معها ونحاول في هذا الصدد الاستعانة بالقسم المختص بالقطاع الخاص في رئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتفعيل آفاق التعاون مع هذا القطاع وخاصة وأن لدينا قناعة بأن هذا القطاع بمثابة جبهة لم نتعاون معها بالقدر الوافر حتى الآن ولكنها تبشر بالتفاؤل، وفيما يتعلق بالمجتمع المدني فهناك العديد من الشراكات القائمة في مجالات

"ملف البيئة يحتاج إلى جهود كبيرة ويجب أن يحظى بنظرة شمولية من المسؤولين"

متعددة منها حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة والأطفال بشكل خاص، ونسعى لتطوير هذه الشراكات في الفترة المقبلة، خاصة وأن الحكومة الكويتية تعهدت باتخاذ عدد من الخطوات في نطاق تحسين حقوق الإنسان في الكويت منها إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وفي هذا الإطار انوه هنا بالاتصالات التي تلقيناها من عدة جمعيات معنية بحقوق الإنسان في الكويت وجمعيات النفع العام التي طلبت منا بأن نعمل سوياً على بلورة ما تعهدت به الحكومة الكويتية لتحويله إلى واقع ملموس، وخاصة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في الكويت، كما أن مؤسسات المجتمع المدني طلبت منا ايضاً عقد ندوة مشتركة للتشاور في كيفية انفاذ هذا التعهد الذي قطعته الحكومة الكويتية على نفسها ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة اتصالات مع الأطراف المعنية على كيفية بلورة مقترحات محددة خاصة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة العدل.

شراكة في صياغة السياسات

ويضيف عبدالمولى قائلاً: ومن أهم الموضوعات التي نوليها اهتماماً ايضاً هو الانتقال من مرحلة عقلية تنفيذ المشاريع إلى مرحلة عقلية الشراكة في صياغة السياسات الاستراتيجية، فالبرنامج على مستوى العالم يحاول الانتقال من مرحلة تنفيذ المشاريع المختلفة إلى مرحلة الشراكة مع الحكومات المضيفة في إطار صياغة السياسات التنموية، وفي الكويت هنا تحديات ابرزها كما اسلفت الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية، وبالتالي يقع على عاتقنا الآن اثبات أن البرنامج اكثر فاعلية وقدرة، ولديه الخبرة التاريخية والجغرافية والمعرفة الواسعة بالواقع التنموي في كافة بلدان العالم وبالتالي فهو قادر على تقديم سياسات تنموية خالية من أي أغراض سياسية أو ربحية، ومن ناحية أخرى هناك أولويات نرى أنه لم يتم التصدي لها بشكل جيد حتى الآن منها قضايا تتعلق بالبيئة وهذا جانب مهم وملح لأنه يتعلق بصحة المواطن ومستقبل البلد، ونرى أنه بالرغم من أهمية هذ الموضوع الحيوي إلا أن هناك أولويات أخرى تقدمت عليه، وكذلك هناك موضوع آخر مهم وهو تنويع مصادر الدخل القومي للكويت، فاقتصاد هذا البلد لايزال يعتمد على النفط بنسبة 94٪، وبالتالي فإن الحاجة ملحة جداً جداً للعمل على تنويع مصادر الدخل، حيث يمكن الاتجاه إلى الاعتماد على التصنيع كما فعلت دول مجاورة مثل السعودية، وكذلك يمكن إسراع الخطى في اتجاه تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري كما ورد في خطة التنمية التي في طور التنفيذ الآن، وكذلك يجب تولية ملف الإصلاح التعليمي أهمية خاصة نظراً لأن رأس المال الحقيقي للكويت يجب ألا يكون النفط وإنما يجب أن يكون رأس مال هذا البلد هو الإنسان الكويتي ولذلك ينبغي التركيز على هذا الجانب المهم.

لا أتوقع عراقيل

- **ذكرتم أن هناك مساعي لإنشاء مؤسسة لحقوق الإنسان هل تتوقعون أن توضع كثيراً من العراقيل على طريق إنشاء مثل هذه المؤسسة؟**

لانتوقع ذلك لأنه ليس لدى الكويت في مجال حقوق الإنسان مشاكل معقدة، فالكويت مجتمع مفتوح ويتمتع بحريات سياسية وصحافية، فضلاً عن أوضاع المرأة وهي مقياس دقيق لقياس تقدم المجتمعات، وهنا أود أن أشير إلى أن الكويت مجتمع متقدم في هذا الإطار مقارنة بغيرها، ولكن بشكل إجمالي لايوجد مجتمع سواء كان متقدماً أو متخلفاً خال من بعض القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وكل دول الخليج تقريباً لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ونسعى من خلال

د. آدم عبدالمولى

إنشاء هذه المؤسسة في الكويت لاستكمال هذا الجانب لتقوم بدور فاعل مع باقي مؤسسات المجتمع المدني في إطار الجهود التي تصب في صالح حقوق الإنسان.

إصلاح التعليم

• **على صعيد إصلاح التعليم في الكويت .. كيف تقيم مستوى التعليم الآن وكيف ترى سبل التطوير في هذا الجانب؟**

إذا نظرنا إلى هذا الموضوع بالمعايير العامة من حيث معدلات الأمية نجد أن الكويت من افضل الدول التي حققت إنجازات في هذا الجانب فنسبة الأمية فيها باتت أقل من 6٪ وهي نسبة متدنية بكل المقاييس وخلال سنوات قليلة يمكن أن تصل نسبة الأمية في الكويت إلى صفر٪، ولكن هذا ليس الذي نتحدث عنه، فنحن كبرنامج نتحدث عن محتوى هذا التعليم الذي يجب أن يواكب كل تطورات العصر والإلمام بكل ما هو جديد، وأن يكون نسبة كبير من المتخصصين الكويتيين في كافة المجالات لاسيما التخصصات الدقيقة والنادرة ليقل الاعتماد على الخبراء والمختصين الأجانب، فهذا الذي نعنيه بالتعليم في الكويت.

• **هل هناك برنامج معين تقترحونه في هذا الصدد؟**

لا، ليس هناك برنامج محدد في الوقت الراهن معد من قبلنا كبرنامج أمم متحدة يتعلق بإصلاح التعليم في الكويت، ولكننا جاهزون في أي وقت لتقديم خبراتنا في هذا المجال، ويمكن أن نبادر باقتراحات من خلال التحاور مع حكومة الكويت.

• **ما تقييمكم لسنوات التعامل السابقة بين البرنامج ودولة الكويت.. وما أهم ما تحقق خلالها وعلى أي صعد؟**

> **إيلاء ملف الإصلاح التعليمي أهمية خاصة لأن المواطن هو رأس المال الحقيقي للبلد**

يصعب الحديث عن 42عاماً من الشراكة المتواصلة بين البرنامج ودولة الكويت، ولكن يمكن القول إن البرنامج كان سباقاً في المساهمة بمشاريع توسيع وتطوير شبكات الكهرباء في جميع مناطق الكويت، وإجمالاً نحن بصدد عمل مسح لإنجازاتنا على مدار 4 عقود مضت هنا في الكويت ولكننا في طور استكمال هذا المسح الشامل الذي سيكون بمعاونة خبراء مختصين، فالأمر يحتاج لمجهود كبير ووقت لإنجازه.

التنمية البشرية

• **الكويت هي الأولى عربياً على مستوى التنمية البشرية ... ورغم ترتيبها المتقدم إلا أن هناك ما يمكن اعتباره نقصاً في مستويات هذه التنمية .. برأيكم أين يكمن النقص وكيف يعالج؟**

لقد تكرم سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بتقديم تقرير الكويت حول الأهداف التنموية للألفية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً، ولقد اسعدنا كثيراً اننا شاركنا في إعداد هذا التقرير، الذي أكد أن الكويت انجزت اغلب الأهداف التنموية للألفية، ولكن تبقى هناك بعض الأمور التي نتطلع إليها تحقيقاً للمزيد من الإنجازات وتتعلق بحقوق المرأة مثلاً كمنح الجنسية لأولاد المرأة الكويتية، وإجمالاً يمكن القول بالنسبة للتنمية البشرية بالمعايير العالمية نجد أن آخر تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخص التنمية البشرية وضع الكويت في صدر قائمة الدول العربية ومن أفضل دول العالم في هذا الإطار، ولكن ليس معنى ذلك أن الكويت قامت بكل ما يلزم

وهذا ليس قاصراً على الكويت فحسب، فلا توجد دولة في العالم انجزت كل ما يلزم في إطار التنمية البشرية، فيظل هناك هامش للمزيد من التحسينات وهذا ما سنحاول أن نعمل عليه مستقبلاً مع كافة اطراف الشراكة في الكويت سواء الحكومة أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني، ونأمل أن يكون التقرير المقبل افضل من التقارير السابقة.

القضاء على معوقات التنمية

• كيف يمكن القضاء على معوقات التنمية البشرية العربية من وجهة نظركم؟

هذا الأمر يتطلب العمل على إيجاد سبل تحفز المواطن العربي على رفع قدراته الفنية والفكرية والتعليمية كذلك يجب القيام بالمزيد من الاستثمار في التعليم الفني والمهني ولابد من توطين التكنولوجيا في الدول العربية، وينبغي الاهتمام بنوعية وجودة الخدمات الاجتماعية وليس بكمياتها، وكذلك يجب الموازنة بين دور القطاع الخاص ودور الدولة كي يتسنى للقطاع الخاص القيام بدوره في التنمية على الوجه الأمثل على أن يتولى القطاع العام الجانب الإشرافي والتوجيهي فضلاً عن الجانب الرقابي.

التنمية الشاملة

أهداف التنمية الشاملة تتطلب تحقيق قاعدة واسعة من الاصلاحات سواء اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً ... ماذا عن دور البرنامج في هذا الإطار خاصة على مستوى المنطقة العربية؟

إذا ما أخذنا دولة الكويت كنموذج كونها دولة عربية يمكن القول إن الدور الأساسي للبرنامج في كل دولة هو السعي لتقوية الشراكة بينه وبين حكومة البلد المضيف لكي يتاح لهذا البلد الاستفادة من كل الخبرات داخل الأمم المتحدة وخارج الأمم المتحدة كي يحقق هذا البلد طموحاته الإنمائية.

طفرة الخليج الإنمائية

• كيف تنظرون للمشاريع التنموية في الكويت ومنطقة الخليج بشكل عام مقارنة مع ما تتمتع به من وفرة مالية؟

دول الخليج شهدت طفرة إنمائية في العقود الثلاثة الماضية تجلت في التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي فترة وجيزة بكل المقاييس، وخاصة على الصعيد الاقتصادي تم انجاز الكثير، لذا ينبغي أن يصاحب هذا التحول الاقتصادي تحولات مماثلة في قدرات الإنسان الخليجي، فلا يزال هناك اعتماد اكثر من اللازم في تقديري الشخصي على الخبرة الاجنبية في كافة المجالات وهو ما يدعو إلى الاهتمام أكثر بقدرات المواطن الخليجي ليقوم هو بالتصدي لهذه الطفرة الإنمائية، ومن ناحية أخرى لابد من تولية موضوع تنوع مصادر الدخل اهتماماً بالغاً، فهناك دول خليجية تعتمد بشكل شبه كامل على الموارد الطبيعية من نفط وغاز، لذا يجب تطوير مصادر الدخل القومي الإجمالي بشكل فعال خاصة في ظل المساعي الحثيثة في كثير من بلدان العالم الآن لإيجاد طاقة بديلة للنفط، فضلاً عن أنه من ناحية أخرى فإن الثروات الطبيعية مهما طال الزمن فإنها إلى زوال، وبالتالي يجب الإسراع في التحرك في هذا الاتجاه، وفي اعتقادي أن هذا هو الجانب المقلق في السياسات التنموية بالخليج، كما ادت العولمة إلى ربط اقتصاديات دول الخليج بالنظام النقدي العالمي، لذلك فإن الهزات الاقتصادية العالمية التي تحدث في بعض مراكز رأس المال العالمي تلقى بظلالها السلبية الثقيلة على دول الخليج كما حدث على مدار العامين الماضيين وما صاحب ذلك من اضطراب في

> **نجري مسحاً شاملاً لإنجازاتنا في الكويت على مدار 4 عقود مضت بمساعدة خبراء مختصين**

اسواق المال الخليجية وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تتضمن مصطلحات تثير حفيظة بعض الدول... وربما هناك اسباب أخرى غير هذه المصطلحات.. فلماذا... وما هي هذه الأسباب وكيف تتعاملون مع هذه التحفظات؟**

إن المعايير المستخدمة حالياً والمتعارف عليها دولياً هي التي تضبط مثل هذه المصطلحات سواء المتعلقة بالفقر أو حقوق المرأة أو الحريات والسياسات إلى ما غير ذلك، فهذه المعايير تأتي ضمن اتفاقيات دولية صادقت عليها كثير من دول العالم، وبعض هذه الدول صادقت على بعض الاتفاقيات وليس كلها وبتحفظ، لذلك فإن التقارير الصادرة عن البرنامج تتضمن المصطلحات الدولية بغض النظر عن انطباقها على بلد معين، لأن هذه المعايير تنطبق على الجميع، ومع ذلك هذه المعايير تثير حفيظة بعض البلدان، وهنا أود الإشارة إلى أن الهدف من هذه المعايير هو أن يتم تطابق بين سلوكيات هذه الدول وما التزمت به، فعلى سبيل المثال هناك بعض التحفظات في الدول العربية ابدتها كل الدول الإسلامية تقريباً على بعض بنود الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع التمييز ضد المرأة لأسباب دينية وما إلى ذلك، ولكن هذا لايعني أن الاتفاقية في مجملها لاينبغي التمسك بها، فعندما يتم التمسك بالاتفاقية من قبل أي دولة رغم تحفظها يؤخذ بالاعتبار تحفظ هذه الدولة وفي نفس الوقت تسعى الجهات الدولية المختصة لإنقاذ الاتفاقية والعمل علي تشجيع الدول المتحفظة على العمل من أجل تقليل هذه التحفظات

> **الأمن الغذائي العربي قضية استراتيجية ويجب إيلاؤه أهمية قصوى**

د. عبدالمولى مستقبلا عدداً من الشخصيات بالبرنامج

إلى الحد الأدنى.

الأمن الغذائي

- **ما الحلول والأفكار المبتكرة التي يمكن من خلالها تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي فيظل تفاقم الأزمة الناجمة عن الاحتباس الحراري والوقود الحيوي واشتعال الصراع على المياه الذي تنبأ العلماء بأنه سيكون جوهر الصراع في العقود المقبلة؟**

ينبغي النظر إلى هذا الموضوع على اعتباره قضية استراتيجية لكل الدول العربية، وإعطائه أولوية قصوى، وأود القول هنا إن الدول العربية تمتلك من الإمكانيات المتعددة ما يمكنها من تحقيق اكتفاء ذاتي في اغلب المواد الغذائية إن لم يكن جميعها، شريطة أن يكون هناك تضافر في الجهود للاستفادة من كل ما تملكه كل دولة، فهناك دول تملك المال ودول أخرى تملك الأراضي الزراعية الخصبة أو التي يمكن استصلاحها، المهم أن يكون هناك توحيد للجهود والعمل في إطار محدد للوصول إلى الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي خاصة وأنه كما ورد في تساؤلكم أن الفترة المقبلة ستكون صعبة جداً نظراً وأن كل الدلائل تشير إلى أن الصراع علي المياه سيشهد تطورات ربما لا يحمد عقباها.

• **التوعية البيئية عامل أساسي من العوامل المساعدة على تحقيق التنمية ... حدثنا عن جهودكم في البرنامج في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بمجال إعادة تدوير النفايات؟**

نحن نقوم الآن ببعض المشروعات الصغيرة في هذا الإطار، ولكن لابد من النظر إلى هذا الموضوع بعمق أكثر على جميع المسارات سواء البرية أو البحرية أو الجوية، فمثلاً البيئة البحرية هناك تقارير اطلعت عليها تشير إلى جود ملوثات غاية في الخطورة على البيئة البحرية الكويتية، كما أن النفايات وكيفية التخلص منها من الموضوعات البيئية المهمة جداً، وكذلك موضوع الصرف الصحي الذي يحتاج نظرة استراتيجية متوسطة وبعيدة الأمد خاصة مع استمرار الامتداد العمراني في الكويت وزيادة الكثافة السكانية، إجمالاً ملف البيئة في الكويت يكثر الحديث عنه وهو في حاجة ماسة للعمل من اجل وضع سياسات واستراتيجيات للمرحلتين الحالية والمستقبلية، وفي تقديري يجب أن يحظى هذا الملف بنظرة شمولية من متخذي القرار في الكويت.

شرق السودان

• **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيساهم بالتعاون مع الصناديق العربية في مؤتمر المانحين لشرق السودان .. فما أهمية هذا المؤتمر وما دوركم فيه وما توقعاتكم بشأنه؟**

لايمكنني التحدث باستفاضة في هذا الموضوع رغم اهميته لعدة اسباب منها أن الخطاب الصادر من مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى موجه إلى وزير خارجية دولة الكويت والدكتور مصطفى عثمان اسماعيل مساعد رئيس جمهورية السودان للشؤون الخارجية واكدت فيه أن زميلنا ممثل البرنامج في السودان هو الممثل الرسمي للبرنامج في هذا المؤتمر، أما أنا فسأكون ضمن الطاقم المضيف، كما إنني لم اطلع حتى

• **ما الدور المأمول من البرنامج في الفترة المقبلة؟**

نأمل أن تستمر الشراكة بيننا وبين حكومة دولة الكويت، خاصة وأن الوقت الحالي يشهد إقبال الكويت على تنفيذ خطة تنموية اقتصادية واجتماعية طموحة قامت بإعدادها الأمانة العامة للتخطيط وتمت المصادقة عليها من قبل الحكومة ثم من مجلس الأمة الكويتي، لذا من المنطقي أن يكون هذا هو إطار التعاون والشراكة مع الحكومة الكويتية خلال المرحلة المقبلة وهو ما نسعى إليه الآن من خلال تنفيذ عدد من المشاريع في هذا الصدد، فمنذ عام 2009 ونحن كبرنامج نعمل على إنجاز العديد من المشروعات الإنمائية في دولة الكويت منها ما تم تنفيذه بالفعل ونسبة هذه المشروعات تقدر بـ 50٪ ومنها ما هو قيد التنفيذ، وهذه المشروعات التي تقدر قيمتها الإجمالية بـ 25،1 مليون دينار هي مشروع دعم وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة بقيمة 1.4 مليون دينار، ومشروع دعم ديوان المحاسبة بقيمة 1.5 مليون دينار، ومشروع أقراص الليزر الضوئية لوزارة التربية بقيمة 490 الف دينار، ومشروع دعم مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بقيمة 3.3 ملايين دينار، ومشروع ميكنة مكتبات التلفزيون بقيمة 499 الف دينار، ومشروع دعم الطفولة وتحديات التعلم المبكر بقيمة 999 الف دينار، ومشروع الإدارة البيئية المستدامة في دولة الكويت بقيمة 631 الف دينار، ومشروع دعم مؤسسة الموانئ الكويتية بقيمة 199 الف دينار، ومشروع دعم اتفاقيات المنطقة المقسومة بقيمة 558 الف دينار، ومشروع دعم وزارة التخطيط بقيمة 6.5 ملايين دينار، ومشروع استراتيجية دعم السياحة في دولة الكويت بقيمة 1.2 مليون دينار، ومشروع شبكة الكويت للمعلومات البيئية المتكاملة بقيمة 414 الف دينار، ومشروع تنمية املاك الدولة بقيمة 247 الف دينار، ومشروع دعم ترويج الاستثمار

الآن على كل الأوراق المتعلقة بالمؤتمر، ولكن باختصار يمكنني القول إن هذا المؤتمر مبادرة طيبة من دولة الكويت، وأشعر كمواطن سوداني بالامتنان لأن حكومة دولة الكويت بادرت باستضافة هذا المؤتمر وعملت على تيسير سبل انعقاده على أراضيها من أجل زيادة استقرار السودان، والذي اتمنى أن يحقق الأهداف المرجوة منه وتوقعاتي له النجاح.

- **وكيف يمكن الاستفادة من وجود العديد من المؤسسات العربية والدولية الإنمائية في هذا الملتقى لتوفير احتياجات شرق السودان وتهيئ الفرص الاستثمارية وانعاش الاقتصاد والحد من الفقر والارتقاء بالأوضاع المعيشية للمواطن في شرق السودان؟**

يمكنني القول إن المواطن في شرق السودان هو ضحية صراعات ونزاعات سياسية لا دخل له بها، كما أن التركيز في السنوات الأخيرة ظل منصباً على جنوب السودان واقليم دارفور، وهناك شبه إغفال لمنطقة شرق السودان رغم ما تعانيه هذه المنطقة من نقص في كافة مناحي الحياة لدرجة أنه يمكن اعتبارها اكثر مناطق السودان فقراً وتخلفاً، لذا فإن كل ما يمكن أن تقدمه هذه الصناديق في شرق السودان فهو مهم جداً ومطلوب، وكما نما إلى علمي أن هناك اتجاهاً لإنشاء سد في شرق السودان يعطي دفعه لعمليات الري للأراضي الزراعية كما يحقق طفرة إنمائية هائلة في هذه المنطقة، وإجمالاً فإن ما أود قوله في هذا الخصوص هو أن حكومة الكويت تقوم بدور فعال ومهم جداً باستضافتها لهذا المؤتمر والتصدي لقضايا التنمية في أكثر مناطق السودان تجاهلاً من الحكومات السودانية المتعاقبة، كما أن هذا المؤتمر سيلفت انظار العالم لمنطقة شرق السودان بعد سنوات من التجاهل.

وبناء القدرة الانتاجية في مكتب الاستثمار الاجنبي بقيمة 317 الف دينار، ومشروع الحاضنات الصغيرة بقيمة 344 الف دينار، ومشروع دعم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بقيمة 399 الف دينار، ومشروع ترميم وعرض مجموعة مختارة من التحف والآثار الإسلامية في مجمع متحف الكويت الوطني بقيمة 1.2 مليون دينار، ومشروع المظلة الاستراتيجية الداعمة للتنمية البشرية المستدامة بقيمة 3.2 ملايين دينار، ومشروع نظام قياس الأداء الحكومي بقيمة 290 الف دينار، ومشروع الخطة الوطنية الشاملة للتدريب لديوان الخدمة المدنية بقيمة 401 الف دينار، ومشروع تطوير وتطبق الإيزو 9001:2000 في أمانة دعم القرار داخل مجلس الوزراء بقيمة 224 الف دينار، بالإضافة إلى مشروع الإصلاح التعليمي في الكويت والبالغ قيمته 509 آلاف دينار.

علما بأنه من المتوقع أن يتم الانتهاء من المشروعات قيد التنفيذ بحلول عام نهاية 2011 وبذلك نكون قد انجزنا مشروعاتنا في أقل من نصف المدة المقررة لإنجازها، حيث كان مقرراً أن يتم الانتهاء منها بحلول عام 2014 وفق الخطة الخمسية.

- **وفي حال الانتهاء من المشروعات المتبقية قبل موعدها بفترة زمنية طويلة .. ماذا عن أوجه التعاون خلال تلك الفترة؟**

نتوقع أن يتم الاتفاق مع حكومة دولة الكويت على مشروعات إنمائية جديدة من خلال التنسيق مع الأمانة العامة للتخطيط، حيث تجري معها مشاورات عديدة كونها شريكاً اساسياً ممثلاً عن حكومة الكويت، وستكون المشروعات الجديدة منبثقة عن خطة التنمية التي تركز بشكل رئيس على بناء القدرات داخل الجهاز الحكومي، لذا نتوقع أن تركز المشروعات الجديدة على رفع كفاءة كافة الأجهزة الحكومية.

الصندوق الكويتي...
مسيرة عمرها 49 عاماً
من العطاء والتنمية

بحلول الحادي والثلاثين من ديسمبر 2010 يحتفل الصندوق الكويتي للتنمية بمواصلة مسيرة عطائه على مدار 49 عاماً مضت كانت حافلة بالانجازات التي تعزز جهود التنمية المستدامة في دول العالم النامي.

وخلال الـ 49 عاماً الماضية قدم الصندوق الكويتي منذ الأول من يناير عام 1962 وحتى تاريخ 31 أكتوبر 2010 قروضاً لـ 102 دولة حول العالم موزعة على 6 مناطق جغرافية، حيث بلغ عدد هذه القروض 788 قرضاً بقيمة 4.439 مليار دينار (ما يعادل 15.094 مليار دولار)، وجاءت الدول العربية في مقدمة الدول النامية المستفيدة من هذه القروض، حيث حظيت 16 دولة عربية على 301 قرض بلغت قيمتها 2.421 مليار دينار (بما يعادل 8.231 مليار دولار) وبذلك تكون الدول العربية قد استحوذت على حوالي 54.5 ٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق.

وبدلالة الارقام نجد ان قطاع النقل والاتصالات في الدول العربية احتل الصدارة بين كافة قطاعات التنمية، حيث بلغ عدد القروض الموجهة لهذا القطاع 100 قرض بقيمة إجمالية بلغت 709.7 ملايين دينار (بما يعادل 2.413 مليار دولار)، ثم يحل قطاع الطاقة ثانياً من حيث احتياجات الدول العربية للتنمية، حيث حصلت الدول العربية الـ 16 على 59 قرضاً بلغت قيمتها 737.2 مليون دينار (بما يعادل 2.506 مليار دولار)، وجاء قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بعدد قروض بلغ 56 قرضاً بقيمة 331.9 مليون دينار (بما يعادل 1.128 مليار دولار)، فيما حل قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمامات التنموية في الدول العربية المستفيدة من اسهامات الصندوق الكويتي للتنمية على مدار 49 عاماً مضت، حيث بلغ عدد القروض المخصصة للتنمية الصناعية في هذه الدول 32 قرضاً، بلغت قيمتها 181.4 مليون دينار (ما يعادل 617.02 مليون دولار)، فيما حل قطاع المياه والمجاري في المرتبة الخامسة من خلال 29 قرضاً بلغت قيمتها

> **788 قرضا قدمها الصندوق بقيمة 4.4 مليار دينار خلال مسيرته التنموية**

230.6 مليون دينار (ما يعادل 782.2 مليون دينار)، وجاء قطاع البنوك والتنمية في المركز السادس من خلال 14 قرضاً بلغت قيمتها 122.8 مليون دينار (ما يعادل 417.5 مليون دولار)، أما التنمية الاجتماعية فجاءت في المرتبة السابعة من حيث اهتمام الدول العربية، حيث بلغ عدد القروض في هذا القطاع 8 قروض بلغت قيمتها 98.9 مليون دينار (ما يعادل 336.2 مليون دولار)، أما القطاعات الأخرى فبلغ عدد القروض الموجهة إليها 4 قروض بقيمة 8.9 ملايين دينار (ما يعادل 30.3 مليون دولار).

دول شرق وجنوب آسيا

وجاءت دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي ثانياً من حيث استفادتها من جهود الصندوق الكويتي في مجال التنمية، حيث بلغ عدد الدول المستفيدة 19 دولة حصلت على 150 قرضاً بلغت قيمتها 858.04 مليون دينار (ما يعادل 2.917 مليار دولار) وتمثل القروض التي حصلت عليها دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي 19.3 ٪ من إجمالي

> **الدول العربية في طليعة المستفيدين من قروض الصندوق بإجمالي 302 قرض بقيمة 2.4 مليار دينار**

> **150 قرضاً لدول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي قيمتها 858.4 مليون دينار**

قروض الصندوق خلال مسيرته التنموية، وتشير القراءات المتأنية في دلالات الارقام إلى أن قطاع النقل والاتصالات جاء على رأس القطاعات التي استأثرت باسهامات الصندوق في هذه الدول، حيث بلغ عدد القروض في هذا القطاع للدول الـ 19 الآسيوية 56 قرضاً بقيمة 297.6 مليون دينار (ما يعادل 1.011 مليار دولار)، تلاه قطاع الطاقة الذي بلغ عدد القروض التي استحوذ عليها 39 قرضاً بقيمة 253.2 مليون دينار (ما يعادل 861.2 مليون دولار)، وتلاه قطاع الزراعة من خلال 22 قرضاً بقيمة 100.5 مليون دينار (ما يعادل 341.9 مليون دولار)، وحل قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة على مستوى التنمية في دول شرق وجنوب آسيا، حيث بلغ عدد القروض التي حظي بها هذا القطاع 21 قرضاً بقيمة 125.2 مليون دينار (ما يعادل 425.7 مليون دولار)، وجاء قطاع التنمية الاجتماعية في المركز الخامس من خلال حصوله على 5 قروض بقيمة 43.8 مليون دينار (ما يعادل 148.9 مليون دولار)، وحصل قطاع المياه والمجاري على 3 قروض

> **قطاع النقل والاتصالات في صدارة القطاعات المستفيدة من القروض بنسبة 37.4 ٪**

بقيمة 16.7 مليون دينار (ما يعادل 56.8 مليون دولار)، أما القطاعات الأخرى فحظيت بـ 3 قروض بلغت قيمتها 19.3 مليون دينار (ما يعادل 65.7 مليون دولار)، أما قطاع البنوك والتنمية فحل في المرتبة الثامنة من خلال حصوله على قرض واحد فقط حصلت عليه دولة بوتان.

دول غرب أفريقيا

وحلت دول غرب أفريقيا ثالثاً بين الدول المستفيدة من جهود الصندوق، حيث بلغ عدد الدول المستفيدة 19 دولة حصلت على 137 قرضاً بلغت قيمتها 438.9 مليون دينار (ما يعادل 1.492 مليار دولار) بلغت نسبة القروض التي حصلت عليها دول غرب أفريقيا المستفيدة من الصندوق 9.8 ٪ من إجمالي قروض الصندوق المقدمة في مجالات التنمية كافة. ومن خلال الارقام يتبين كذلك أن قطاع النقل والاتصالات جاء في صدارة اهتمامات دول غرب افريقيا، حيث بلغ عدد القروض التي حصلت عليها الدول الـ 19 في غرب القارة السمراء 75 قرضاً بقيمة 245.4 مليون دينار (ما يعادل 834.4 مليون

137 قرضاً لدول غرب افريقيا بلغت قيمتها 438.9 مليون دينار

دولار)، تلاه قطاع المياه والمجاري الذي بلغ عدد القروض الموجهة له 20 قرضاً بقيمة 47.8 مليون دينار (ما يعادل 162.7 مليون دولار)، وتلاه قطاع الزراعة الذي حل ثالثاً ضمن اهتمامات دول غرب افريقيا من خلال 19 قرضاً بلغت قيمتها 61.2

107 قروض لدول وسط وجنوب وشرق افريقيا بقيمة 330.8 مليون دينار

مليون دينار (ما يعادل 208.2 مليون دولار).

قطاع الطاقة..

أما قطاع الطاقة فجاء في المركز الرابع من خلال 14 قرضاً بقيمة 54.8 مليون دينار (ما يعادل 186.5 مليون دولار)، أما مجالات التنمية الأخرى فبلغ نصيبها 5 قروض بلغت قيمتها 12.6 مليون دينار (ما يعادل 42.8 مليون دولار)، وحل قطاع الاجتماعي سادساً من خلال 3 قروض بقيمة 10.9 ملايين دينار (ما يعادل 37.06 مليون دولار)، وحل قطاع الصناعة في المرتبة السابعة من خلال قرض واحد بقيمة 6 ملايين دينار (ما يعادل 20.4 مليون دولار).

أما قطاع البنوك والتنمية فخرج خالي الوفاض من مضمار التنمية في دول غرب أفريقيا.

الصندوق في سطور

- تأسس الصندوق الكويتي للتنمية بمقتضى القانون رقم 35 لسنة 1961، ليكون أول مؤسسة إنمائية في الشرق الأوسط، من أجل تقديم المساعدات للدول العربية، وكان الصندوق بفكرة ودعم سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد.
- أول من تولى إدارة الصندوق عقب تأسيسه السيد عبدالعزيز البحر، ثم خلفه السيد عبداللطيف الحمد، ثم السيد فيصل الخالد، ثم السيد بدر مشاري الحميضي، وحالياً المدير العام السيد عبدالوهاب البدر.
- بدأ العمل في الصندوق بمقر صغير مؤقت في منطقة الشويخ أمام محطة تقطير المياه، وكان البداية بأربعة موظفين فقط، وبمساعدة عدد من المستشارين العرب الذين كانوا يعملون بوزارة المالية حيث وضعوا خطط البداية وهيكل الصندوق الإداري ولوائحه.
- منح الصندوق المواطن الكويتي احساساً حقيقياً

55 قرضاً لدول وسط آسيا وأوروبا بقيمة 281.3 مليون دينار

38 قرضاً لدول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بقيمة 109.3 ملايين دينار

وجاءت دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا رابعاً من حيث الحصول على قروض لتمويل المشاريع التنموية المختلفة، حيث بلغ عدد القروض التي حصلت عليها 21 دولة 107 قروض بقيمة 330.8 مليون دينار (ما يعادل 1.124 مليار دولار) وهي تشكل 7.4 ٪ من إجمالي قروض الصندوق خلال مسيرة مظفرة وصلت لمحطتها الـ 49، وجاء قطاع النقل والاتصالات في مقدمة القطاعات في هذه الدول، وذلك من خلال 59 قرضاً بلغت قيمتها 194.01 مليون دينار (ما يعادل 659.6 مليون دولار)، وحل قطاع الطاقة في المرتبة الثانية من خلال 16 قرضاً بلغت قيمتها 56.9 مليون دينار (ما يعادل 193.7 مليون دولار)، وجاء قطاع الزراعة في المركز الثالث من حيث اهتمامات دول وسط وجنوب وشرق افريقيا، حيث بلغ عدد القروض 11 قرضاً بقيمة 22.3 مليون دينار (ما يعادل 76.01 مليون دولار)، وجاء قطاع المياه والمجاري في المركز الرابع من خلال 8 قروض بقيمة 21.7 مليون دينار (ما يعادل 73.9 مليون دولار)، أما قطاع الصناعة فجاء في المرتبة

بذاته وقدرته على العطاء، وأن له دوراً مهماً في هذا العالم، فقد كان إنشاء الصندوق بمثابة رسالة مضيئة تعلن بأن هذا البلد الصغير في المساحة قادر على القيام بدور مهم وفعال تجاه اشقائه في كافة الاقطار العربية.

- شهد الصندوق تطورات عدة خلال مسيرته التنموية يمكن تلخيصها في 5 مراحل اساسية، حيث بدأت مسيرة الصندوق بتقديم المساعدات للدول العربية فحسب وذلك في الفترة من 1961 وحتى عام 1974، ثم كانت المرحلة الثانية التي شهدت توسيع جهوده لتشمل الدول النامية الأخرى وفي عام 1985 بدأت المرحلة الثالثة من مسيرة التطوير التي استمرت حتى عام 1990، وهي المرحلة التي نجح فيها الصندوق في توسيع قاعدة انتشاره ليبلغ عدد الدول المستفيدة من جهوده إلى 65 دولة حول العالم، ثم جاءت المرحلة الرابعة وهي مرحلة غزو العراق للكويت، حيث حرص الصندوق على مواصلة جهوده والقيام بدوره فانتقل مقره مؤقتاً إلى لندن، ومارس نشاطه من هناك وبعد التحرير بدأ مرحلة جديدة وهي المرحلة الخامسة التي تميزت بالتوجه نحو دعم الانشطة الاجتماعية والبيئية إلى جانب التنمية البشرية.

الخامسة من خلال 6 قروض بقيمة 20.3 مليون دينار (ما يعادل 69.1 مليون دولار)، أما قطاعات التنمية الأخرى فحلت في المرتبة السادسة من خلال 3 قروض بلغت قيمتها 4.8 ملايين دينار (ما يعادل 16.6 مليون دولار)، فيما حل قطاع الاجتماعي في المركز السابع من خلال عدد 2 قرض بقيمة 6.1 ملايين دينار (ما يعادل 20.7 مليون دولار)، أما قطاع البنوك والتنمية فحل في المركز الأخير في قائمة قطاعات التنمية في دول وسط وجنوب وشرق افريقيا بعدد 2 قرض بلغت قيمتها 4.3 ملايين دينار (ما يعادل 14.8 مليون دولار).

وحلت دول وسط آسيا وأوروبا في المرتبة الخامسة في جدول ترتيب الدول المستفيدة من جهود الصندوق، حيث استفادت 16 دولة حصلت على 55 قرضاً بلغت قيمتها 281.3 مليون دينار (ما يعادل 956.6 مليون دولار)، وهي تشكل نحو 6.3 ٪ من إجمالي قروض الصندوق، وتصدر قطاع النقل والاتصالات قطاعات التنمية في دول وسط آسيا وأوروبا، وذلك من خلال 26 قرضاً بقيم 129.8 مليون دينار (ما يعادل 441.6 مليون دولار)، تلاه قطاع المياه والمجاري من خلال 13 قرضاً بلغت قيمتها 92.08

> **179 منحة قدمها الصندوق خلال مشواره التنموي بقيمة 91.8 مليون دينار**

مليون دينار (ما يعادل 313.1 مليون دولار)، تلاه قطاع الطاقة من خلال 6 قروض بلغات قيمتها 20.8 مليون دينار (ما يعادل 71.05 مليون دولار)، وجاء قطاع الزراعة في المركز الرابع من خلال 6 قروض ايضاً ولكن بقيمة بلغت 17.7 مليون دينار (ما يعادل 60.5 مليون دولار)، أما قطاع الاجتماعي فبلغ عدد القروض الموجهة إليه 2 قرض بقيمة 9.5 ملايين دينار (ما يعادل 32.3 مليون دولار) وحل قطاع البنوك والتنمية في المرتبة السادسة من خلال قرض واحد حصلت عليه دولة البوسنة والهرسك وبلغت قيمته 6.1 ملايين دينار (ما يعادل 20.7 مليون دولار).

أما قطاع الصناعة فحصل على قرض واحد كان من نصيب دولة بيلاروس وكان بقيمة 5.1 ملايين دينار (ما يعادل 17.3 مليون دولار)، ولم تحظ قطاعات التنمية الأخرى بأي قروض في دول وسط آسيا وأوروبا.

وفي المرتبة السادسة والأخيرة من حيث التوزيع الجغرافي للدول المستفيدة من قروض الصندوق الكويتي للتنمية على مدار 49 عاماً جاءت دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث استفادت من جهود الصندوق 11 دولة، حصلت على 38 قرضاً بقيمة 109.3 ملايين دينار (ما يعادل 371.8 مليون دولار) وهي تشكل 2.46 ٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق.

> 101 معونة فنية بقيمة 17.3 مليون دينار استفادت منها 40 دولة ومؤسسة

قطاع في الصدارة دائماً

وجاء قطاع النقل والاتصالات كالعادة في جميع الدول المستفيدة في الصدارة من خلال 30 قرضاً بلغت قيمتها 82.4 مليون دينار (ما يعادل 280.4 مليون دولار)، تلاه قطاع المياه والمجاري الذي حصل على 4 قروض بقيمة 10.7 مليون دينار (ما يعادل 36.5 مليون دولار)، أما قطاع الزراعة فحصل على 3 قروض جعلته في المرتبة الثالثة بين قطاعات التنمية في هذه الدول، وبلغت قيمة هذه القروض 15.2 مليون دينار (ما يعادل 51.8 مليون دولار)، أما قطاع الطاقة فحصل على قرض واحد كان من نصيب دولة سانت فنسنت وبلغت قيمته 890 الف دينار (ما يعادل 3.03 ملايين دولار)، ولم تحظ قطاعات الصناعة والبنوك والتنمية والاجتماعية والقطاعات الأخرى بأي قروض في دول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

خلاصة

ومن خلال ما سبق نستخلص من لغة الأرقام ان مسار قطار التنمية انطلق بقوة في اتجاه قطاع النقل والاتصالات الذي استحوذ على النصيب الأكبر من قيمة قروض الصندوق من خلال مسيرته الطويلة، حيث وجهت الدول المستفيدة في شتى بقاع العالم 1.659 مليار دينار (ما يعادل 5.640 مليارات دولار) لهذا القطاع وهي تشكل 37.4 ٪ من إجمالي القيمة، تلاه قطاع الطاقة الذي تم انفاق 1.124 مليار دينار (ما يعادل 3.822 مليارات دولار)، على المشاريع في هذا المجال وهي تشكل 25.3 ٪ من إجمالي القيمة، أما قطاع الزراعة فحل ثالثاً من خلال توجيه 549.2 مليون دينار (ما يعادل 1.867 مليار دولار) لهذه النوعية من المشاريع بما يشكل 12.4 ٪ من إجمالي قيمة القروض، أما قطاع المياه والمجاري فحل رابعاً من خلال انفاق 419.2 مليون

علامات مضيئة في مسيرة زاخرة بالعطاء

• لم يتوقف الصندوق الكويتي للتنمية عن مد يد العون للدول النامية في شتى بقاع العالم حتى في أحلك الظروف، فالصندوق واصل عطاءه إبان فترة الاحتلال العراقي الغاشم مما زاد من تقدير العالم لدولة الكويت، حيث ابرم الصندوق خلال تلك الفترة العصيبة 11 اتفاقية مع عدد من الدول، بلغت قيمتها الإجمالية 116,8 مليون دينار، مما كان له دور في تعزيز علاقات تلك الدول بالكويت وهو ما ساهم في مردود سياسي إلى جانب المردود الاقتصادي.

• تعامل الصندوق مع تداعيات الأزمة المالية العالمية التي نشبت في منتصف 2008 بقدر وافر من الاحترافية، حيث لم تلحق بموارده أية مخاطر من أي نوع، ولم يتعرض لأي انكشافات لدى أي مؤسسة مالية قد تؤدي إلى تعرضه لمخاطر مالية تؤثر على قدرته في متابعة نشاطاته والوفاء بالتزاماته، والأكثر من ذلك أن الصندوق قام بزيادة حجم التمويلات خلال عامي 2009/2008 بمبلغ 90 مليون دولار، ولم يقتصر دوره على زيادة حجم التمويلات فحسب، بل وقام باستحداث قطاعات تنموية جديدة للحد من تداعيات الأزمة المالية في بعض الدول التي يمولها، إذ استحدث قطاع «بنوك وتنمية» وهو أحد القطاعات الجديدة التي تبنى الصندوق تمويلها على المستوى الجغرافي.

دينار (ما يعادل 1.425 مليار دولار) على المشاريع في هذا المجال وهي تشكل 9.4 ٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق خلال مسيرته، أما قطاع الصناعة فجاء في المركز الخامس من حيث اهتمامات جميع الدول المستفيدة من قروض الصندوق، حيث بلغ إجمالي ما تم إنفاقه على هذه المشاريع 338.1 مليون دينار (ما يعادل 1.149 مليار دولار) وهي تشكل 7.6 ٪ من إجمالي القروض، فيما جاء قطاع الاجتماعي في المركز السادس من خلال توجيه 169.2 مليون دينار (ما يعادل 575.2 مليون دولار) الانفاق على المشاريع في هذا المجال وهي تشكل نحو 3.8 ٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق، أما قطاع البنوك والتنمية فحل في المركز السابع من خلال انفاق 134.7 مليون دينار (ما يعادل 458.2 مليون دولار) تشكل 3 ٪ من إجمالي القروض، فيما حل قطاع مجالات التنمية الأخ رى في المركز الثامن والأخير من حيث اهتمامات الدول المستفيدة، حيث تم انفاق 45.7 مليون دينار (ما يعادل 155.6 مليون دولار) على هذه المشاريع التي تشكل 1 ٪ من إجمالي قروض الصندوق الكويتي للتنمية.

جدول يوضح التوزيع القطاعي للقروض حتى 31 اكتوبر 2010

الترتيب	التوزيع القطاعي	عدد القروض	القيمة بالمليار دينار	القيمة بالمليار دولار	النسبة ٪
1	النقل والاتصالات	346	1.659	5.640	٪ 37.4
2	الطاقة	134	1.124	3.822	٪ 25.3
3	الزراعة	117	0.549	1.867	٪ 12.4
4	المياه والمجاري	77	0.419	1.425	٪ 9.5
5	الصناعة	61	0.338	1.149	٪ 7.6
6	الاجتماعي	20	0.169	0.575	٪ 3.8
7	بنوك وتنمية	18	0134	0.458	٪ 3
8	أخرى	15	0.45	0.155	٪ 1
	إجمالي	788	4.34	15.09	٪ 100

جدول يوضح التوزيع الجغرافي للقروض حتى 31 اكتوبر 2010

الترتيب	التوزيع الجغرافي	عدد الدول	القيمة بالمليار دينار	القيمة بالمليار دولار	النسبة ٪
1	الدول العربية	16	2.4	8.231	٪ 54.5
2	دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	19	0.858	2.917	٪ 19.3
3	دول غرب افريقيا	19	0.438	1.492	٪ 9.9
4	دول وسط وجنوب وشرق افريقيا	21	0.330	1.124	٪ 7.5
5	دول وسط آسيا وأوروبا	16	0.281	0.956	٪ 6.3
6	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	11	0.109	0.371	٪ 2.5
	إجمالي	102	4.4	15.09	٪ 100

رسم توضيحي يبين نسب نصيب القطاعات من قروض الصندوق خلال مسيرته

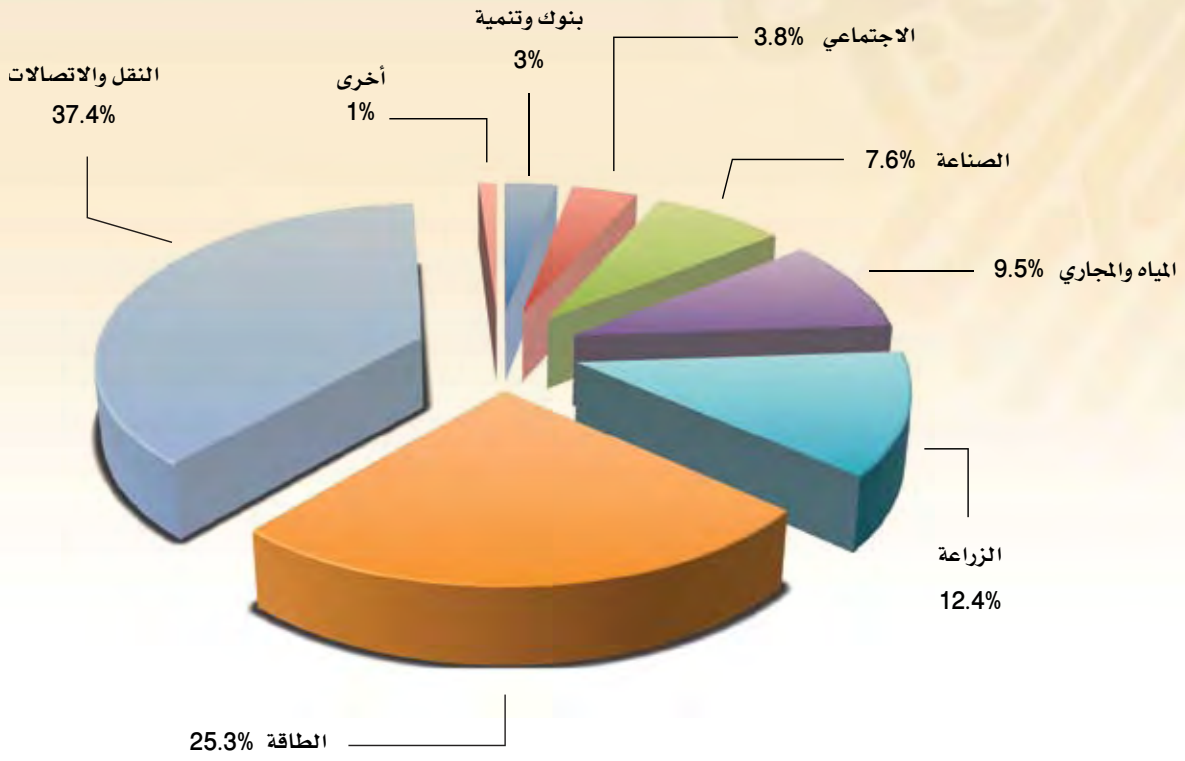

المنح والمساعدات الفنية

وخلال مسيرة الصندوق قدم خلال الفترة من 1 يناير وحتى 31 اكتوبر 2010 العديد من المنح والمعونات الفنية، حيث بلغ عدد المنح الموزعة على 6 مناطق جغرافية 179 منحة بلغت قيمتها 91.81 مليون دينار (ما يعادل 312.15 مليون دولار)، حيث وجهتها الدول المستفيدة إلى قطاعات النقل والزراعة والطاقة والصناعة والتنمية الاجتماعية وباقي مجالات التنمية الأخري، وجاءت في مقدمة الدول المستفيدة من منح الصندوق الكويتي للتنمية من حيث العدد مجموعة الدول العربية، حيث حظيت بـ 67 منحة بلغت قيمتها 50.8 مليون دينار (ما يعادل 172.9 مليون دولار) وهي تشكل نحو 55.4 ٪ من إجمالي منح الصندوق خلال مسيرته، تلتها مجموعة دول غرب افريقيا التي حصلت على 25 منحة بقيمة 3.32 ملايين دينار (ما يعادل 11.3 مليون دولار) وهي تشكل 3.6 ٪ من إجمالي المنح، أما مجموعة دول وسط وجنوب وشرق افريقيا فحلت في المرتبة الثالثة من خلال حصولها على 16 منحة بقيمة 3.3 ملايين دينار (ما يعادل 11.2 مليون دولار)، أما مجموعة دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي فجاءت في المرتبة الرابعة من خلال حصولها على 15 منحة بلغت قيمتها 11.3 مليون دينار (ما يعادل 38.3 مليون دولار) تشكل نحو 12.3 ٪، أما مجموعة دول وسط آسيا وأوروبا فحصلت على 13 منحة من الصندوق الكويتي للتنمية احتلت بها المرتب الخامسة بين الدول المستفيدة من هذه المنح التي بلغت قيمتها 3.1 ملايين دينار (ما يعادل 10.6 ملايين دولار) وتشكل نحو 3.4 ٪، وفي المرتبة السادسة والأخيرة حلت مجموعة دول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من خلال حصولها على 3 منح فقط بلغت قيمتها 21 الف دينار (ما يعادل 71 الف دولار) وهي تشكل 0.2 ٪ من إجمالي منح الصندوق الكويتي، فيما حظيت المؤسسات المختلفة بـ 40 منحة مقدمة من الصندوق بقيمة 19.7 مليون دينار (ما يعادل 67.1 مليون دولار) وهي تشكل نحو 21.5 ٪ من إجمالي المنح.

المعونات الفنية

أما على مستوى المعونات الفنية التي قدمها الصندوق فبلغ عددها 101 معونة فنية مقسمة بواقع 40 معونة للدول في المناطق الجغرافية الست و 61 معونة فنية مدمجة بقرض حيث بلغ إجمالي هذه المعونات 17.3 مليون دينار (ما يعادل 58.8 مليون دولار)، وكعادة الدول العربية دائماً ما تأتي في صدارة اهتمامات الصندوق معونة بلغت قيمتها 3.8 ملايين دينار (ما يعادل 12.8 مليون دولار)، وهي تشكل نحو 21.9 ٪ من هذه المعونات، تلتها مجموعة دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية من خلال حصولها على 9 معونات فنية بلغت قيمتها 1.8 مليون دينار (ما يعادل 6 ملايين دولار)، وهي تشكل 10.4 ٪ من إجمالي المعونات، أما مجموعة دول غرب أفريقيا فجاءت في المرتبة الثالثة من خلال حصولها على 7 معونات بلغت قيمتها 1.5 مليون دينار (ما يعادل 5.3 ملايين دولار) وهي تشكل 8.9 ٪ من إجمالي قيمة المعونات، وفي المرتبة الرابعة حلت مجموعة دول وسط آسيا وأوروبا حيث حصلت على 5 معونات بلغت قيمتها 1.4 مليون دينار (ما يعادل 4.9 ملايين دولار)وهي تشكل نحو 8.3 ٪ من حجم المعونات، وفي المرتبة الخامسة حلت مجموع دول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من خلال حصولها على 3 معونات

بقيمة 52 الف دينار (ما يعادل 1.7 مليون دولار) وهي تشكل نحو 3 ٪ من إجمالي المعونات، وفي المرتبة السادسة والأخيرة جاءت مجموعة دول وسط وجنوب وشرق افريقيا من خلال حصولها على 3 معونات بقيمة 43 الف دينار (ما يعادل 1.4 مليون دولار) وهي تشكل نحو 2.5 ٪ من إجمالي المعونات الفنية التي قدمها الصندوق للدول المستفيدة، أما على مستوى المؤسسات المختلفة فقدم الصندوق نحو 61 معونة فنية بلغت قيمتها 7.8 ملايين دينار (ما يعادل 26.6 مليون دولار) وهي تشكل نحو 45 ٪ من إجمالي المعونات التي قدمها الصندوق منذ إنشائه وحتى 31 أكتوبر 2010.

جدول يوضح التوزيع الجغرافي للمنح حتى 31 اكتوبر 2010

الترتيب	الدول	عدد المنح	القيمة بالمليون دينار	القيمة بالمليون دولار	النسبة ٪
1	الدول العربية	67	50.86	172.9	٪ 55.4
2	دول غرب افريقيا	25	3.32	11.3	٪ 3.6
3	دول وسط وجنوب وشرق افريقيا	16	3.3	11.2	٪ 3.5
4	دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	15	11.3	38.3	٪ 12.3
5	دول وسط آسيا وأوروبا	13	3.1	10.6	٪ 3.4
6	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3	0.21	0.71	٪ 0.2
7	مؤسسات	40	19.7	67.1	٪ 21.6
	إجمالي	179	91.8	312.1	٪ 100

جدول يوضح التوزيع الجغرافي للمعونات الفنية حتى 31 اكتوبر 2010

الترتيب	الدول	عدد المعونات	القيمة بالمليون دينار	القيمة بالمليون دولار	النسبة ٪
1	الدول العربية	13	3.8	12.8	٪ 21.9
2	دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	9	1.8	6	٪ 10.4
3	دول غرب افريقيا	7	1.5	5.3	٪ 8.9
4	دول وسط آسيا وأوروبا	5	1.4	4.9	٪ 8.3
5	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3	0.52	1.7	٪ 3
6	دول وسط وجنوب وشرق افريقيا	3	0.43	1.4	٪ 2.5
7	مؤسسات	61	7.8	26.6	٪ 45
	إجمالي	101	17.3	58.8	٪ 100

الصندوق الكويتي ودوره في التنمية المحلية

• لم تقتصر جهود الصندوق الكويتي على تقديم الدعم والمساعدات. بل يقوم الصندوق بدور بارز في الداخل أيضاً، حيث لم يمنعه اهتمامه بتقديم المساعدات للدول النامية من توجيه بوصلة اهتماماته صوب الشأن الداخلي (المحلي). فالصندوق قام بتقديم الدعم للقطاع الخاص الكويتي، وذلك من خلال منح الأفضلية للشركات الكويتية وكذلك الشركات الاجنبية المتحالفة معها لتنفيذ المشروعات التي يمولها الصندوق، هذا إلى جانب تشجيع هذه الشركات على الاستعانة بالخدمات المالية والمصرفية الوطنية والاتفاق مع الدول المقترضة حول الاستعانة بالخدمات الاستشارية المتعلقة بالمنح والمعونات.

وبلغ عدد هذه المشروعات حتى نهاية 2009 نحو 205 مشروعات من إجمالي مشروعات الصندوق التي تم تنفيذها من قبل شركات كويتية متحالفة مع شركات اجنبية، تجاوزت قيمة هذه المشاريع 280 مليون دينار كويتي توزعت على 314 مقاولاً ومورد واستشارياً محلياً.

• كما ساهم الصندوق في القضية الإسكانية بدولة الكويت من خلال اصدار سندات بقيمة 500 مليون دينار لصالح بنك التسليف والادخار على مدى 5 سنوات وبواقع 100 مليون دينار سنوياً.

• كما أن الصندوق الكويتي يساهم في دعم موارد المؤسسة

19.7 مليون دينار إجمالي دعم الصندوق للمؤسسات والمنظمات والبرامج الإنمائية المختلفة

299.8 مليون دينار قيمة المنح الحكومية المدارة من قبل الصندوق

دعم المؤسسات

وفي إطار دعم المؤسسات المختلفة قدم الصندوق الكويتي للتنمية خلال مسيرته منحاً ومساعدات فنية بلغ عددها 39 منحة بلغت قيمتها 19.738 مليون دينار (ما يعادل 66.310 مليون دولار)، حصلت المنظمة الدولية للقانون والتنمية على 6 منح ومساعدات بقيمة 850 الف دينار (ما يعادل 2.890 مليون دولار)، وحصل برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية على 3 منح بلغت قيمتها 8.864 ملايين دينار (ما يعادل 30.193 مليون دولار)، وحصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على منحة واحدة بقيمة 49.4 الف دينار (ما يعادل 165.1 الف دولار)، وحصل معهد دراسات التنمية على منحة بقيمة 29.8 الف دينار (ما يعادل 99.7 الف دولار)، وحصل برنامج المنح الدراسية باسم (روبرت مكنمارا) على منحة واحدة بقيمة 145.7 الف دينار (ما يعادل 486.4 الف دولار)، وحصل برنامج التعاون الاقليمي وبين اقليمي (يونيتار) على منحة بقيمة 29.3 الف دينار (ما يعادل 97.8 الف دولار) وحصل مؤتمر قمة المياه على منحة بقيمة 28.7 الف دينار (ما يعادل 100 الف دولار)، وحصل مكتب هيئة الخليج والجنوب العربي في البحرين على منحة بقيمة 1.023 مليون دينار (ما يعادل 3.416 مليون دولار)، وحصل مؤتمر هارفارد للمياه على منحة بقيمة 21.4 آلاف دينار (ما يعادل 71.6 الف دولار)، وحصل المركز الاقليمي لتكنولوجيا المعلومات على منحة بقيمة 300 الف دينار (ما يعادل 1.001 مليون دولار)، وحصل المؤتمر الخاص بالتأثير البيئي -تغطية تكاليف- على 7 آلاف دينار (ما يعادل 23.3 الف دولار)، وحصل المؤتمر الدولي السادس للطرق ذات الحركة المنخفضة -مينسويا- على منحة بقيمة 10 آلاف دينار (ما يعادل 33.3 الف دولار)، وحصل صندوق أمراض المناطق المدارية مساهمة الصندوق كعضو رئيسي- على منحة بقيمة 300.8 الف دينار (ما يعادل 1 مليون دولار)، وحصل برنامج مكافحة الديدان على منحة بقيمة 75.5 الف دينار (ما يعادل 246.5 الف دينار)، وحصل برنامج مكافحة وباء عمى النهر -المرحلة الخامسة- على منحة بقيمة 229.8 الف دينار (ما يعادل 750 الف دولار)، وحصل برنامج مكافحة دودة غينيا (الديدان الطفيلية) على منحة بقيمة 147.08 الف دينار

العامة للرعاية السكنية من خلال تحويل 25٪ من أرباحه السنوية لها.

وعلى صعيد آخر متصل وفي إطار دعم توجهات الدولة لتحقيق التنمية الشاملة قام الصندوق بتكليف من حكومة دولة الكويت بتمويل وإدارة وإعداد الدراسات الخاصة بإنشاء ميناء جديد في جزيرة بوبيان، وهو ما يعد حافزاً للتنمية الشاملة بالجزيرة لتشمل ايضاً عدداً من الانشطة المرتبطة بالميناء ومنها المنطقة الحرة والمستودعات والمدينة الصناعية والانشطة الاقتصادية والترفيهية والاجتماعية، ومن المتوقع ان يتحول الميناء إلى محطة رئيسية في منظومة النقل الاقليمية ومركز للانشطة الاقتصادية الفعالة في المنطقة.

• وفي إطار مساعيه لتطوير قدرات الكوادر البشرية الكويتية بادر الصندوق في عام 2004 باطلاق برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج وذلك لدعم جهود التنمية المحلية، فالبرنامج ومنذ انطلاقة البرنامج حتى الآن استقبل 14 دفعة، وبلغ عدد الملتحقين بالبرنامج 278 متدرباً، فيما بلغ عدد المتخرجين من البرنامج 235 (لغاية الدفعة الثانية عشرة)، ويبلغ عدد المستمرين في البرنامج حالياً 43 متدرباً، علماً بأن الدفعة الثالثة عشرة في مرحلتها الثانية حالياً وتضم 15 متدرباً، وتضم الدفعة الرابعة عشرة (ضمن المرحلة الأولى) 28 متدرباً، وستبدأ الدفعة الخامسة عشرة تدريبها في يونيو 2011.

(ما يعادل 500 الف دولار)، وحصل المعهد العربي للتخطيط على منحة بقيمة 1.820 مليون دينار (ما يعادل 6.074 ملايين دولار)، وحصل البرنامج الخاص لمساعدة الدول الافريقية ج صحراء -ايفادا- على منحة بقيمة 4.590 ملايين دينار (ما يعادل 15 مليون دولار)، وحصل برنامج مكافحة مرض الديدان الطفيلية (دودة غينيا) على 143.4 الف دينار (ما يعادل 500 الف دولار) كتمويل إضافي للمرحلة النهائية، فيما حصل برنامج مكافحة وباء عمى النهر في افريقيا على 424.3 الف دينار (ما يعادل 1.5 مليون دولار)، وذلك لتمويل المرحلة النهائية للبرنامج، كما حصل برنامج جديد لمكافحة وباء عمى النهر على 598.5 الف دينار (ما يعادل مليوني دولار)، أما المؤسسات الأخرى فحصلت خلال مسيرة الصندوق على 48.3 الف دينار (ما يعادل 161.4 الف دولار).

المنح المدارة من قبل الصندوق

الصندوق الكويتي هو ذراع التنمية لدولة الكويت يوكل إليه مهمة المنح التي تقدمها حكومة دولة الكويت للدول الأخرى للإشراف عليها، وقد بلغ عدد هذه المنح منذ إنشاء الصندوق وحتى 31 أكتوبر 2010 نحو 45 منحة عبارة عن 43 منحة للدول ومنحتين للمؤسسات، وبلغت قيمة هذه المنح المدارة من قبل الصندوق 299.8 مليون دينار (ما يعادل 1.019 مليار دولار)، حيث استحوذت الدول العربية على 28 منحة بقيمة 268.3 مليون دينار (ما يعادل 912.3 مليون دولار) وهي تشكل نحو 89.5 ٪، فيما جاءت دول غرب افريقيا في المرتبة الثانية، حيث حصلت على 8 منح حكومية من دولة الكويت بلغت قيمتها 14.08 مليون دينار (ما يعادل 47.9 مليون دولار) وهي تشكل نحو 4.7 ٪ من إجمالي المنح الحكومية، تلتها في المرتبة الثالثة دول وسط وجنوب وشرق افريقيا من خلال حصولها على 4 منح بقيمة 4.14 ملايين دينار (ما يعادل 14.08 مليون دولار) وهي تشكل 1.4 ٪، فيما حلت دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الرابعة من خلال حصولها على منحة واحدة بقيمة 3.5 ملايين دينار (ما يعادل 11.8 مليون دولار) وهي تعادل 1.2 ٪ من قيمة المنح الحكومية.

وجاءت دول وسط آسيا وأوروبا في المرتبة الخامسة بواقع منحة واحدة بقيمة 3.06 ملايين دينار (ما يعادل 10.4 مليون دولار) وهي تشكل 1.02 ٪، واخيراً جاءت دول امريكا اللاتينية في المرتبة السادسة والأخيرة بواقع منحة واحدة بقيمة 2.6 ملايين دينار (ما يعادل 8.8 ملايين دولار)، وهي تشكل نحو 0.8 ٪ من إجمالي قيمة المنح الحكومية التي قدمتها دولة الكويت واستفادت منها الدول في 6 مناطق جغرافية، فيما حصلت المؤسسات على منحتين حكوميتين بقيمة 4.1 ملايين دينار (ما يعادل 14 مليون دولار) وهي تعادل 1.4 ٪ من إجمالي المنح الحكومية المدارة من قبل الصندوق.

240.5 مليون دينار إجمالي القروض والمنح والمعونات الفنية في 2010

30 مليون دينار قيمة أعلى قرض في 2010 لتمويل محطة العين السخنة لتوليد الكهرباء بمصر

أنشطة 2010

استكمالاً لجهوده التنموية، واصل الصندوق تحقيق استراتيجيته الطموحة خلال عام 2010 الذي يكمل الصندوق عامه الـ 49 بنهايته حيث قدم الصندوق خلال العام المنقضي قروضاً بمبلغ 219.2 مليون دينار (ما يعادل 745.3 مليون دولار)، كما قدم الصندوق منحاً ومعونات فنية خلال 2010 بقيمة 21.3 مليون دينار (ما يعادل 72.6 مليون دولار) ليصل إجمالي ما قدمه الصندوق في الفترة من 1 يناير وحتى 24 نوفمبر 2010 من قروض ميسرة ومنح ومعونات فنية 240.5 مليون دينار (ما يعادل 817.9 مليون دولار)، أي أن القروض الميسرة التي قدمها الصندوق للدول المستفيدة تشكل نحو 91.1 ٪، فيما بلغ نصيب المنح والمعونات 8.9 ٪.

القروض الميسرة

وبالنظر للقروض الميسرة التي قدمها الصندوق خلال عامه الـ 49 نجد ان الدول العربية حظيت بالنصيب الأكبر من هذه القروض البالغ قيمتها 219.2 مليون دولار، حيث بلغ نصيب هذه الدول منها 131.3 مليون دينار (ما يعادل 446.4 مليون دولار) وهي تشكل 59.8 ٪ من إجمالي قيمة القروض التي استفادت منها 9 دول عربية، حيث جاءت مصر على رأس الدول المستفيدة من قروض الصندوق خلال 2010 من خلال حصولها على قرض بنحو 30 مليون دينار (ما يعادل 102 مليون دولار)، فيما حصلت المملكة المغربية على قرض بقيمة 20 مليون دينار (ما يعادل 68 مليون دولار، وحصلت الجمهورية العربية السورية والمملكة

البحرين - جسر المنامة - المحرق

مصر - محطة عين السخنة لتوليد الكهرباء 2010/3/14

الاردنية الهاشمية ومملكة البحرين على قروض بقيمة 15 مليون دينار (ما يعادل 51 مليون دولار) لكل منها، فيما حصلت الجمهورية اليمنية على قرض بقيمة 11.8 مليون دينار (ما يعادل 40.1 مليون دولار)، وحصلت الجمهورية الاسلامية الموريتانية على قرض بقيمة 11 مليون دينار (ما يعادل 37.4 مليون دولار)، وحصلت جمهورية جيبوتي على قرض بقيمة 8 ملايين دينار (ما يعادل 27.2 مليون دولار)، فيما حصلت الجمهورية اللبنانية على قرض بقيمة 5.5 ملايين دينار (ما يعادل 18.7 مليون دولار).

وجاءت مجموعة دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية من حيث حصولها على قروض من الصندوق الكويتي منذ بداية 2010 وحتى تاريخ 24 نوفمبر، وذلك من خلال حصول 5 دول على 43.1 مليون دينار (ما يعادل 146.7 مليون دولار) وهي تشكل 19.6 ٪ من إجمالي ما قدمه الصندوق من قروض في تلك الفترة، وتصدرت تلك المجموعة جمهورية باكستان الاسلامية من خلال حصولها على قرض بقيمة 14.3 مليون دينار (ما يعادل 48.6 مليون دولار)، تلتها جمهورية الصين الشعبية التي حصلت على قرض بقيمة 11.5 مليون دينار (ما يعادل 39.1 مليون دولار)، وتلتها جمهورية لاوس الديمقراطية التي حصلت على قرض بقيمة 7.3 ملايين دينار (ما يعادل 24.9 مليون دولار).

أما جمهورية منغوليا الشعبية فحصلت على قرض بقيمة 6 ملايين دينار (ما يعادل 20.4 مليون دولار)، وحصلت جمهورية فيتنام الاشتراكية علي قرض بقيمة 4 ملايين دينار (ما يعادل 13.6 مليون دولار).

وفي المرتبة الثالثة جاءت مجموعة دول وسط وجنوب وشرق افريقيا، حيث حصلت 5 دول من هذه المجموعة على قروض بقيمة 24 مليون دينار (ما يعادل 81.6 مليون دولار)، وهي تشكل 10.9 ٪ من إجمالي القروض الميسرة الممنوحة من قبل الصندوق خلال عام 2010، حيث حصلت جمهورية اثيوبيا على قرض بقيمة 7 ملايين دينار (ما يعادل 23.8 مليون دولار)، فيما حصلت جمهورية كينيا على قرض بقيم 5.9 ملايين دينار (ما يعادل

جيبوتي - طريق تاجورا - بلحو 2010/6/30

ماليزيا - تريناجانو لزيت النخيل

20.06 مليون دولار)، وحصلت جمهورية رواند على قرض بقيمة 4.1 ملايين دينار (ما يعادل 13.9 مليون دولار)، وحصلت جمهورية زامبيا على قرض بقيمة 4 ملايين دينار (ما يعادل 13.6 مليون دولار)، وحصلت جمهورية أوغنداعلى قرض بقيمة 3 ملايين دينار (ما يعادل 10.2 مليون دولار).

وحصلت مجموعة دول غرب أفريقيا على 4 قروض حتى 24 نوفمبر 2010، وبلغت قيمة هذه القروض 15.7 مليون دينار (ما يعادل 53.5 مليون دولار)، وهي تشكل 7.3 ٪ من إجمالي القروض، حيث جاءت جمهورية مالي في مقدمة هذه الدول من خلال حصولها على قرض بقيمة 4.5 ملايين دينار (ما يعادل 13.5 مليون دولار) تلتها جمهورية توغو من خلال حصولها علي قرض بقيمة 4 ملايين دينار (ما يعادل 13.6 مليون دولار)، وحصلت جمهورية غامبيا على قرض بقيمة 4 ملايين دينار (ما يعادل 13.6 مليون دولار)، وحصلت جمهورية كوت ديفوار على قرض بقيمة 3.2 ملايين دينار (ما يعادل 11.05 مليون دولار)، وجاءت دول وسط آسيا وأوروبا في المرتبة الخامسة من خلال حصولها على قرض واحد كان من نصيب جمهورية طاجيكستان وبلغت قيمته 5 ملايين دينار (ما يعادل 17 مليون دولار)، ويشكل هذا القرض 2.4 ٪ من إجمالي القروض الممنوحة من الصندوق في عامه الـ 49، فيما لم تحصل مجموعة دول امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على أي قروض خلال الفترة من 1 يناير وحتى 24 نوفمبر 2010.

المنح والمعونات

أما بالنسبة للمنح والمعونات الفنية التي قدمها الصندوق خلال 2010 فإنها اقتصرت على المؤسسات دون الدول، وبلغ عددها 5 منح ومعونات فنية، وكانت عبارة عن منحة بقيمة 5 ملايين دينار (ما يعادل 17 مليون دولار) خصصت للمؤتمر والمعرض الدولي العاشر لتحسين استخدام الطاقة في المباني، فيما تم تخصيص 2.8 ملايين دينار (ما يعادل 9.7 ملايين دولار) للمؤتمر العربي الرابع (إدارة التعاون العربي - العربي)، وتم رصد 5 ملايين دينار (ما يعادل 17 مليون دولار) لإعداد التقرير الثاني حول الوضع المالي للمنطقة العربية،

أريتيريا - توسعة محطة كهرباء بليزا

كوت ديفوار - طريق سينغروبو باكوبو 2010/9/16

وتم تخصيص 3.5 ملايين دينار (ما يعادل 11.9 مليون دولار) للمنتدى الثاني للخدمات الالكترونية بدول مجلس التعاون الخليجي. كما تم تخصيص 5 ملايين دينار (ما يعادل 17 مليون دولار) لدعم مشروع العنف الموجه للطفل ذي الإعاقة، وبذلك بلغ إجمالي المنح والمعونات الفنية المقدمة من الصندوق حتى 24 نوفمبر 2010 نحو 21.3 مليون دينار (ما يعادل 72.6 مليون دولار).

جدول يوضح المناطق الجغرافية المستفيدة من قروض الصندوق

خلال الفترة من 1 يناير وحتى 24 نوفمبر 2010

الترتيب	التوزيع الجغرافي	قيمة القرض بالمليون دينار	قيمة القرض بالمليون دولار	النسبة ٪
1	الدول العربية	131.3	446.4	٪ 59.8
2	دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	43.2	146.7	٪ 19.6
3	دول وسط وجنوب وشرق افريقيا	24	81.6	٪ 10.9
4	دول غرب افريقيا	15.7	53.5	٪ 7.3
5	دول وسط آسيا وأوروبا	5	17	٪ 2.4
	إجمالي	219.2	745.2	٪ 100

تحدثوا لـ « الصندوق » بمناسبة الاحتفال بمرور 49 عاماً على انشائه

سفراء الأشقاء والأصدقاء:
تهنئة وتحية .. لصندوق الكويت للتنمية

وجه عدد من سفراء الدول الشقيقة والصديقة في لقاءات متفرقة اجرتها معهم مجلة الصندوق التحية والتهنئة للصندوق الكويتي بمناسبة احتفاله بمرور 49 عاماً على إنشائه.. واستعداده للاحتفال بمرور نصف قرن علي تأسيسه كأول صندوق إنمائي في منطقة الشرق الأوسط، منوهين بجهوده ومساعداته الإنمائية التي ساهمت في تحقيق طفرة تنموية في العديد من الدول المستفيدة وفيما يلي التفاصيل:

علامة مضيئة وبارزة في سماء التنمية العربية

يسعدني ويشرفني أن أتقدم للصندوق الكويتي للتنمية بالتهنئة في احتفاليته بعامه الـ 49، فهو علامه مضيئة وبارزة في سماء التنمية العربية، فإسهامات الصندوق غنية عن التعريف فالجميع يشهد بجهوده في هذا المجال، ودوره الإنمائي ليس قاصراً على العالم العربي فحسب، وإنما تتوزع جهوده على 6 مناطق جغرافية تغطي مناطق العالم أجمع.

إن أبرز ما يميز جهود الصندوق الكويتي للتنمية أن هذه الجهود يتلمسها المواطن البسيط في الدول التي تتلقى تمويلات أو منحاً أو مساعدات فنية من الصندوق لإنجاز مشروعات تنموية في كافة المجالات.

نأمل في أن يشهد الصندوق خلال عام جديد من مسيرته التنموية الرائدة مزيداً من التوفيق والازدهار وأن تستمر مسيرته وأن تكلل بالنجاح دائماً وأن نقدم له التهنئة العام المقبل عندما يكمل نصف قرن من العطاء.

سفير جمهورية مصر العربية لدى دولة الكويت
طاهر فرحات

ذراع الكويت الممدودة للأشقاء والأصدقاء في شتى بقاع العالم

أشيد بجهود الصندوق الكويتي للتنمية ونتقدم بخالص الشكر والتقدير لأمير دولة الكويت سمو الشيخ صباح الأحمد ولحكومة الكويت وشعبها الشقيق على هذا الصرح الكويتي العملاق الذي يقوم بجهود كبيرة في كافة مجالات التنمية في العالمين العربي والإسلامي، فضلاً عن دول أخرى في جميع أنحاء العالم.

فالصندوق هو الذراع الكويتية الخيرة الممدودة لكل الأشقاء والاصدقاء في شتى بقاع العالم، والكويت مشهود لها دائماً بمواقفها البناءة مع كل الأشقاء، ومشهود ايضاً لسمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بمبادراته الاقتصادية والإنمائية والتي يتم جزء كبير منها عبر الصندوق لكونه الذراع التي تتحقق من خلال هذه التوجهات إلى واقع ملموس يصب في صالح التنمية بمفهومها الشامل.

وبالنسبة لعلاقات المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت فهي ممتدة وتاريخية وتعود لعام 1962، فنحن أول الدول المستفيدة من الجهود الإنمائية للصندوق في جميع مجالات وقطاعات التنمية بشقيها سواء في مجال التنمية البشرية أو في مجال البنية التحتية وكلها تمس المواطن الاردني في كافة مناحي الحياة.

ونتمنى للصندوق مزيداً من النجاح والتقدم والاستمرار في تحقيق اهدافه الإنسانية السامية التي انشئ من اجلها.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لسمو الأمير الذي يرعى الصندوق، ونتقدم كذلك بخالص الشكر والتقدير لكل القائمين على الصندوق ونشد على ايديهم ونشكر جهودهم المباركة.

سفير المملكة الاردنية الهاشمية لدى دولة الكويت
جمعة العبادي

يد الخير الممدودة لكل الدول الأفريقية التي شهدت طفرة إنمائية

أتقدم بالشكر للكويت أميراً وحكومة وشعبا علي الجهود المميزة التي يقوم بها الصندوق الكويتي للتنمية، فهو يد الخير الممدودة لكل الدول الأفريقية التي شهدت طفرة انمائية وكان له دور بارز فيها.

ونأمل أن تستفيد جنوب افريقيا من جهود الصندوق قريبا في ظل آفاق التعاون الممتدة بين حكومة جنوب افريقيا والصندوق الكويتي للتنمية، خاصة وأن هناك مباحثات تجري الآن بين وزارة المالية بجنوب افريقيا والصندوق للمشاركة في تمويل مشروعات تنموية متنوعة في مجالات النقل والاتصالات والطرق والكباري والزراعة والصحة وقطاعات أخرى.

إن جهود الصندوق كبيرة جداً واسهاماته واضحة وملموسة في قرابة 43 دولة افريقية، ونتمنى ان تستمر هذه الجهود لتستمر الطفرة الإنمائية في القارة السمراء.

سفير فوق العادة ومفوض جنوب افريقيا
لدى دولة الكويت
أشرف يوسف سليمان

نتمنى أن يواصل رحلة عطائه المشرفة وأن يظل رائد التنمية في المنطقة

نحن على اتصال دائم بالصندوق الكويتي للتنمية لمتابعة تنفيذ المشروعات التنموية المختلفة التي تقام في كافة ربوع لبنان بإسهامات ومساعدات صندوق الخير الكويتي، خاصة المشروعات التي تم العمل فيها خلال السنوات الخمس الأخيرة والتي شارفت على الانتهاء.

فهذه المشروعات في مختلف القطاعات سواء الكهرباء أو الماء والطاقة فضلاً عن المستشفيات والمدارس في جميع المناطق اللبنانية.

جهود الصندوق كبيرة وواضحة للجميع في لبنان سواء على المستوى القيادي أو المستوى الشعبي، فالصندوق الكويتي يمثل لنا في لبنان حالة خاصة نظراً لجهوده الجبارة في إعادة إعمار لبنان خاصة في كل قرى الجنوب التي دمرتها آلة الحرة الغاشمة للعدو الاسرائيلي.

وأتمنى باسم كل اللبنانيين أن يواصل الصندوق رحلة عطائه المشرفة وأن يظل رائد التنمية في المنطقة.

سفير جمهورية لبنان لدى دولة الكويت
بسام النعماني

نهنئه وهو يطوي صفحة ناصعة ويفتح أخرى تضاف لسجله الرائع

بأسمى كلمات الحب والتقدير نتقدم للصندوق الكويتي للتنمية بالتهنئة باحتفاليته وهو يطوي صفحة ناصعة ويستعد لفتح صفحة جديدة تضاف لسجله الرائع خلال مسيرته المظفرة.

ونتمنى أن يظل دائماً في خدمة التنمية خاصة في البلدان العربية وأن يواصل عطاءه لخدمة المواطن العربي من خلال توفير التمويلات اللازمة لإنجاز المشروعات التنموية التي تحتاجها الدول النامية في كل مكان بالعالم وخاصة دول العالم العربي.

وأشكر القيادة السياسية في دولة الكويت وعلى رأسها حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد أمير دولة الكويت على العطاء المستمر الذي يخدم المصالح العربية والإنسان العربي، وأتمنى للصندوق الكويتي مزيداً من النجاح وأشكر كل القائمين عليه لما قدموه لبلدي موريتانيا من تمويلات وهبات سخية ساهمت في تنمية موريتانيا.

سفير جمهورية موريتانيا لدى دولة الكويت
حمادي ولد أميمو

نتمنى أن يستمر على درب الانجازات ليظل اسم الكويت عالياً

نبارك لأنفسنا ونحن نتقدم بالتهنئة للقائمين على الصندوق الكويتي للتنمية وهو يحتفل بإطفاء وإضاءة شمعة جديدة خلال مسيرته المرصعة بالإنجازات في كل الدول العربية وغير العربية.

إن اسهامات الصندوق لاتعد ولا تحصى وهي اسهامات يشعر بها المواطنون في كل البلدان التي استفادت من جهود هذا الصندوق الذي رفع اسم الكويت عالياً ليس على المستوى الإقليمي فحسب، وإنما على المستوى العالمي، لذا نتمنى للصندوق أن يستمر على درب الانجازات ليظل اسم الكويت عاليا.

فرغم أن عجلة التنمية متوقفة الآن في بلدي الصومال نظرا للظروف التي يمر بها إلا إننا نكاد نجزم ان الصندوق الكويتي سيكون أول المشاركين في جهود التنمية في الصومال عندما تبدأ عجلة التنمية في الدوران من جديد، وهذه الثقة مبنية على السجل الحافل من التعاون بين الصندوق وجمهورية الصومال.

سفير جمهورية الصومال لدى دولة الكويت
عبدالقادر أمين شيخ

في رؤية سورية لجهوده التنموية .. صاغها رجال أعمال وإعلاميون ومسؤولون لـ «الصندوق»:

الصندوق الكويتي .. نقطة مضيئة في التعاون العربي

شهد الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر الماضي انطلاقة جديدة في علاقات التعاون السورية الكويتية ... حيث استضافت الكويت المنتدى الكويتي السوري الأول للاستثمار الذي أقيم برعاية وحضور سمو رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر المحمد ورئيس مجلس الوزراء السوري محمد ناجي عطري وقد لاقى المنتدى على مدى أيام انعقاده اهتماماً إعلامياً وحضوراً لافتاً... وهو ما ترجمته حوارات عديدة اجرتها مجلة "الصندوق" مع عدد من المسؤولين ورجال الأعمال السوريين، الذين اتيح لهم التعرف على جهود الصندوق الكويتي الإنمائية في بلادهم، والتي تعود إلى 40 عاماً مضت.

ونوهوا بهذه الجهود والمساعدات التي قدمها الصندوق وساهمت في تحسين الكثير من المرافق... كما تمنوا استمرار التعاون وفتح آفاق جديدة فيه حداً بلغ بالدكتور فيصل الخطيب (رجل الأعمال) إلى دعوة الصندوق لافتتاح مكتب دائم له في دمشق على خلفية مشروعاته العديدة في سورية.

كما تمنى المتحدثون أن تكون السنوات الخمسون المقبلة في عمر الصندوق التي يكمل بها عقده المئوي سنوات خير ورخاء .. محيين جهوده بمناسبة احتفاله العام المقبل بيوبيله الذهبي (1961-2011) وفيما يلي تفاصيل حوارات مجلة الصندوق من قلب المنتدى الكويتي السوري الأول:

بداية أكد نائب رئيس اتحاد الغرف السورية عادل طيارة فخر بلاده واعتزازها بإسهامات الصندوق الكويتي للتنمية في العديد من المشروعات الاستراتيجية التي كان لها انعكاسات إيجابية على الاقتصاد السوري وكذلك البيئة وكافة مناحي الحياة في سورية، مشيراً إلى أن المشروعات التي ساهم الصندوق في تمويلها اقترنت بالفائدة الاقتصادية والقيم الاجتماعية.

وأوضح طيارة أن الصندوق الكويتي ساهم في تمويل قرابة الـ 27 مشروعاً حيوياً في سورية، فضلاً عن المنح والمعونات الفنية وذلك على مدار 4 عقود من التعاون في ظل العلاقات الوثيقة التي تربط بين البلدين الشقيقين الكويت وسورية، مشيراً إلى أن اسهامات الصندوق كانت في مشروعات متنوعة سواء في مجالات الطاقة أو توليد الكهرباء أو الصرف الصحي والطرق وتحديث الاتصالات الهاتفية، هذا بالإضافة إلى العديد من المشروعات في مجالات متعددة.

وعن دخول الصندوق في عامه التاسع والأربعين قال طيارة «نتمنى الاستمرار والتألق فالصندوق يعد إحدى العلامات المضيئة في مسيرة التنمية في الدول العربية، وأن يستمر عطاؤه اللامحدود في دفع جهود التنمية المستدامة في عالمنا العربي مثل ما عودنا دائماً».

طياره: مشروعاته التي ساهم في تمويلها في سورية حققت أهدافها الاقتصادية والاجتماعية

المواطن السوري ... تلمس جهود الصندوق

من جانبه أكد عضو غرفة تجارة وصناعة طرطوس د. جودت مرعي أن الصندوق الكويتي للتنمية له أياد بيضاء في كافة دول العالم النامية وخاصة في الدول العربية ومنها سورية، مشيداً بالمشروعات التنموية الكثيرة التي شارك الصندوق في تمويلها وهو ما انعكس بشكل إيجابي على المسار الاقتصادي السوري فضلاً عن المسار الاجتماعي، مؤكداً أن المواطن السوري تلمس جهود الصندوق من خلال المشروعات التي انعكست على حياته اليومية.

وقال مرعي بمناسبة احتفال الصندوق بمرور نحو نصف قرن على إنشائه «إن الصندوق الكويتي نعمة من الله على البلدان المستفيدة منه واتمنى له مواصلة مسيرة العطاء».

تمويلات الصندوق

من جهته قال د. فيصل الخطيب من شركة الشال للاستشارات في سورية إن انعكاسات المشروعات التي يمولها الصندوق على السوريين واضحة للعيان، مشيراً إلى أن المشرعات التي ساهم الصندوق في تمويلها متنوعة وفي مجالات مهمة كالبنى التحتية والطاقة والكهرباء والطرق السريعة والصرف الصحي إلى آخره، مبيناً أن هذه المشروعات كان لها تأثير إيجابي على حياة المواطنين في سورية.

وأضاف الخطيب: «أتمنى للصندوق الكويتي التوفيق

مرعي: المواطنون السوريون يلمسون جهود الصندوق من خلال مشروعاته التي انعكست على حياتهم

في مسيرته الهامة مع دخوله في عامه التاسع والأربعين، كونه يسهم بفاعلية في انجاز الكثير من المشروعات الحيوية في العديد من الدول سواء العربية أو غير العربية مما كان له أثر ملموس على المستويين المعيشي والاجتماعي في الدول المستفيدة من تمويلات الصندوق».

وذكر أن كثيراً من الدول تتطلع إلى المزيد من عطاء الصندوق الكويتي للتنمية سواء في سورية أو غيرها من الدول التي تستفيد من تمويلاته خاصة وأنه الذراع الذي تدعم به حكومة الكويت الدول الشقيقة.

واعرب الخطيب عن أمله في أن تشهد الـ 50 عاماً المقبلة في مسيرة الصندوق مزيداً من العطاء والدعم للتنمية المستدامة لكونه من أقدم الصناديق العربية ووصلت عطاءاته السخية إلى أكثر من 104 دول حول العالم.

كما أعرب عن أمله في أن يستمر دعم الصندوق لسورية وأن يتوج الصندوق جهوده الإنمائية في بلاده بإنشاء مكتب دائم في دمشق اسوة بمكتبه الدائم في لبنان وعدد من الدول الأخرى.

الآثار الاقتصادية

وحول الاثار الاقتصادية الإيجابية الناجمة عن جهود الصندوق الكويتي في سورية تحدث نائب رئيس مجلس الإدارة في بنك سورية والخليج عصام انبوبا

الخطيب: أتمنى ان يتوج جهوده في سورية بافتتاح مكتب دائم له في العاصمة السورية

انبوبا: تمويلاته التي استمرت لخمسة عقود انعكست إيجابياً على المستثمرين

قائلاً: إن تمويلات الصندوق الكويتي للعديد من المشروعات في سورية على مدار أكثر من 40 عاماً انعكست بشكل إيجابي على المستثمرين السوريين، حيث ساهمت في توسيع مجالات استثماراتهم وزيادة انشطتهم الاقتصادية سواء التجارية أو الصناعي فضلاً عن الخدمية.

وأضاف انبوبا أن هذه الجهود ساهمت في تحسين حياة المستثمرين السوريين الاجتماعية، مشيراً إلى أن المجتمع السوري مؤهل للتطور وهو بحاجة مستمرة للتمويل والدعم المادي والسيولة النقدية اللازمة لترجمة الأفكار الاقتصادية إلى واقع ملموس وهو ما يحدث في سورية الآن بمعاونة الصناديق الإنمائية العربية ومنها الصندوق الكويتي للتنمية.

صندوق المشروعات الصغيرة

وبسؤاله عن صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد المبادرات الأميرية السامية وأهم افرازات القمة الاقتصادية التي انعقدت في الكويت في 2009 وكان بمبادرة سامية من امير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد وهو الصندوق الذي خرج للنور مؤخراً برأسمال 1.2 مليار دولار من أصل ملياري دولار.. قال انبوبا: هذا الصندوق خطوة إيجابية تستحق الشكر والإشادة لكل من ساهم في تأسيسه وخاصة سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد صاحب هذه المبادرة الفريدة، مشيراً إلى أن مثل هذه الصناديق ستؤدي إلى تطوير وتحسين أوضاع كثير من اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي ومنها سورية خاصة وأن الأسواق الناشئة واقتصادات الدول النامية تحتاج دائماً إلى رؤوس الأموال اللازمة للانطلاق نحو إنشاء مشروعات متنوعة تصب في الدخل القومي الإجمالي لهذه الاقتصادات.

ولفت إلى أن حياة المواطن من ذوي الدخل المحدود تتغير بشكل جذري عند إقامة مشروع صغير أو متوسط لذلك سيكون هذا الصندوق فاتحة خير على كثير من المواطنين في الدول العربية.

وبمناسبة دخول الصندوق في عامه التاسع والأربعين قال انبوبا: «إن الأجيال الجديدة ترى الآن اثار حصاد ما غرس منذ 50 عاماً مضت، وما يتم إنجازه الآن ستنعم به أجيال قادمة بعد 50 عاماً أخرى».

وتوجه بالشكر لكل القائمين على الصندوق الكويتي للتنمية وخص بالشكر القيادات التي تفكر دائماً في الشعوب المحتاجة، مؤكداً في هذا الصدد أن الثواب الحقيقي سيكون من عند الله.

من جانبه قال الإعلامي في التلفزيون السوري عبدالرحيم فاخوري إن هناك آثاراً إيجابية واضحة الملامح شكلها الصندوق الكويتي من خلال إقامة العديد من المشروعات الحديثة والمتطورة، مشيراً إلى أن هناك مشروعات تنموية ساهم في تمويلها

فاخـوري: ننـظر إلى هذه المؤسسة على أنها حالة متطورة من الدعم الرسمي

الصندوق في كافة المجالات انعكست على حياة المواطن السوري.

مؤسسة اقتصادية

وأكد في هذا السياق أن السوريين ينظرون إلى هذه المؤسسة الاقتصادية الهامة على أنها حالة متطورة من الدعم المرتكز على ضمانات هامة وأساسية تؤهل هذه المشروعات إلى استدامة مستقبلية تحمل كل النتائج الطيبة والمثمرة عبر مستقبل اقتصادي واضح الملامح.

ولفت إلى أن أكثر المشروعات التي ساهم في تمويلها الصندوق من وجه نظره هي المشروعات الصحية عبر منتجعات صحية للعلاجات المتطورة وكذلك المشافي المتخصصة في مجالات مهمة وكذلك المشروعات السياحية التي تحتاجها سورية خاصة وأن محفزات السياحة في سورية تتجلى من خلال وجود العديد من المناطق السياحية البكر التي لاتزال في انتظار التمويل لاستغلال الآثار التي تعود إلى احقاب تاريخية قديمة فضلاً عن السياحة الاصطافية والتي تتسم بها سورية من خلال وديانها وباديتها وشواطئها.

وبمناسبة احتفالية الصندوق بمرور 49 عاماً من التألق والعطاء قال فاخوري «إن الصندوق ترك آثاراً هامة على أرض الواقع السوري، لذلك ينظر السوريون لهذا الصرح الشامخ بنظرة يملؤها الاحترام والتقدير والتفاؤل».

استقبل رئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر خلال زيارته للكويت حيث جرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون بين سورية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

خلال زيارته تحدث عطري عما تم توقيعه من مشاريع خلال زيارته إلى الكويت كإنشاء محطة كهربائية في منطقة دير الزور، حيث تم توقيع هذه الاتفاقية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي سيقدم الدعم بالاشتراك مع الحكومة السورية لإنشاء هذه المحطة، وكذلك اتفاق مع وزارة النفط بإنشاء مصفاة للنفط في محطة دير الزور بطاقة 140 الف برميل، هذا إلى جانب شبكات الطرق ومشفى جراحة القلب الذي أصبح في مرحلة التجهيز والإنشاء وأمور تطوير أخرى، ووجه عطري شكره للكويت لمساهمتها في دفع هذه المشاريع من خلال الصندوق الكويتي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وهيئة الاستثمار.

أعرب رئيس الوزراء السوري عن شكره الكبير لحكومة الكويت على دعمها تمويل بعض مشاريع التنمية في سورية وخص بذلك الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

مجلة « الصندوق » استعرضت معهم مساهمة الصندوق الكويتي بـ 171 مليون دولار في دعمهما

3 مفكرين مقدسيين: تقديرنا كبير للدعم الكويتي "للأقصى" و "القدس"

صبري: نثمن جهود وتبرعات الكويت وتخصيصها موارد للصندوقين وتقديمها المنح والمعونات

نشرت مجلة الصندوق في عددها الثالث والخمسين تقريراً مفصلاً عن انجازات واسهامات صندوقي الاقصى والقدس ورد فيه أن دولة الكويت ساهمت في تمويل صندوقي "الأقصى" و"القدس" بمبلغ 171 مليون دولار حتى الآن إلى جانب تقديمها منحاً حكومية أخرى للشعب الفلسطيني.

وأوضح التقرير المذكور أن الصندوق الكويتي قدم معونات فنية للشعب الفلسطيني، كما قام بإدارة منحة في مارس عام 2009 لإعادة إعمار غزة بقيمة 58.7 مليون دينار كويتي (200 مليون دولار)، مشيراً إلى أن الصندوق الكويتي وهو ممثل دولة الكويت في اللجنة لصندوق الاقصى والقدس أدار منحة قدمتها الكويت بقيمة 7.6 ملايين دينار (25 مليون دولار) خصصت لدعم برامج مساعدة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن الصندوق الكويتي قدم في عام 2000 منحة بمبلغ 7.5 ملايين دينار (ما يعادل 25 مليون دولار) لدعم عملية السلام في الشرق الاوسط.

وحول منحة الكويت لبرنامج مساعدة الفلسطينيين افاد التقرير بأن الصندوق الكويتي خصص منها 21 مليون دولار لنفقات الإدارة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي ومليوني دولار لبرنامج اعادة توطين عائلات فلسطينية، ومليوني دولار للبرنامج العاجل لإعادة التأهيل واستخدمت المنحة لتغطية كلفة بناء 6 مدارس في مناطق مختلفة من الضفة الغربية.

وفيما يتعلق بمنح الصندوق الكويتي لدعم عملية

الغالي: ماتقدمه المؤسسات العربية لدعم القدس والأقصى لاتساوي 5% من احتياجات القدس المهمة والملحة

صالح: صندوقا الأقصى والقدس ساهما في إنجاز الكثير من المشروعات

السلام في الشرق الأوسط ورد في التقرير أن الصندوق الكويتي استخدم المنحة ومقدارها 25 مليون دولار في تنفيذ مشروعات تعليمية وصحية وعهد الصندوق إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي بادارتها لتمويل مشاريع محددة.

مجلة «الصندوق» انتهزت فرصة وجود ثلاثة من المفكرين المقدسيين من ابناء مدينة القدس في زيارة للكويت على رأسهم مفتي القدس الشيخ عكرمة صبري ومدير مركز دراسات الزيتونة د. محسن صالح.. وعضو مؤسسة القدس الدولية حسام الغالي .. لتسألهم عن انجاز الصندوقين (الأقصى والقدس) في المدينة الصامدة وفي هذا الإطار وصف عضو مؤسسة القدس الدولية حسام الغالي جهود الصندوقين (الأقصى والقدس) بأنه نشاط مبارك يصب في صالح خدمة المدينة المقدسة، لافتا إلى أن مؤسسة القدس الدولية تتابع عن كثب ما تقوم به كافة المؤسسات التنموية لدعم القدس سواء عن طريق إعادة بناء البيوت أو التعليم إلى غير ذلك من احتياجات الشعب المقدسي، مثمنا في هذا الصدد دور صندوقي الاقصى والقدس.

ولفت الغالي إلى أن الصندوقين (الأقصى والقدس) يعملان في إطار الأهداف المرسومة لهما مؤكداً أن القائمين عليهما يبذلون جهوداً حثيثة للإنفاق على كثير من الأنشطة التي يحتاجها أهل القدس بشكل أساسي، داعيا الدول العربية إلى المشاركة في توفير الموارد المالية المخصصة للصندوقين الأقصى والـ 200 مليون دولار الأخرى لصندوق القدس مشددا على ضرورة تخصيص المزيد من الموارد المالية لهما نظرا لأن احتياجات القدس أكبر بكثير من الموارد المالية المتاحة حاليا.

وأشار الغالي ايضا إلى أن بلدية القدس تتلقى دعما من حكومة الاحتلال التي تترأس عملية التهويد في القدس يزيد على 700 مليون دولار سنويا، هذا بخلاف ما تنفقه البلدية من مواردها الخاصة وكذلك دعم الوزارات والهيئات المختلفة في حكومة الاحتلال وجمعيات النفع العام، لافتا إلى أن هذه الجهات تنفق ملايين الدولارات سنويا في اجل تهويد القدس ودعم سياسة الاستيطان.

وقال إنه يتوجب على الدول العربية من خلال

صناديقها الإنمائية أن تولي عناية أكبر بالقدس خاصة وأن التحديات تزداد بشكل مستمر والأمر يتطلب تضافر الجهود من أجل انقاذ المدينة المقدسة والمسجد الأقصى.

وعن الايجابيات التي تحققت عبر اسهامات صندوقي الاقصى والقدس أوضح الغالي أن هناك أعمالاً محمودة يقوم به الصندوقتان وخاصة في مجال دعم البيوت المهددة بالهدم وكذلك البيوت المهدد أهلها بالطرد، كما لمسنا كمؤسسة أن هناك مشاريعا كثيرة انشئت للحفاظ على المسجد الأقصى، وكذلك لمسنا دعما في مجال ترميم المساجد والحفاظ على بعض الآثار الإسلامية، غير أنه استدرك موضحاً أنه إذا ما تم جمع كل الجهود التي تبذل من قبل كل المؤسسات العربية لدعم القدس والأقصى سنجدها لاتساوي اكثر من 5٪ من احتياجات القدس المهمة والملحة.

وحول دور المعونات الكويتية لدعم الشعب الفلسطيني اكد الغالي بأن ما تقدمه الكويت حكومة وشعبا هو محط اهتمام الجميع، مشيدا بهذه الاسهامات التي تصب في اتجاه رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن الكويت ساهمت في صندوقي الاقصى والقدس بـ 171 مليون دولار كما انها قدمت منحا حكومية عديدة إلى جانب منح الصندوق الكويتي وهذا يدل على اهتمام حكومة الكويت وشعبها بالقضية الفلسطينية.

ووجه الغالي رسالة إلى كل الدول العربية مفادها ضرورة تقديم مزيد من الدعم للقدس، قائلاً «ان كل بيت نقوم بتثبيته حول المسجد الأقصى انما نحن نقوم بتثبيت متراس للدفاع عن المسجد الأقصى».

وشدد على أن أهل القدس يحتاجون إلى الكثير من الدعم المادي والمعنوي كي يتمكنوا من التصدي إلى الجرائم الصهيونية وخاصة فيما يتعلق بهدم المنازل، مشيراً إلى قضية أخرى لاتقل أهمية وهي إسكان الشباب وتعليمهم وتوظيفهم، لافتا إلى أن هناك 20 ٪ من أهل القدس طلون عن العمل و 65٪ منهم تحت خط الفقر و 46٪ من ابناء المقدسين خارج المدارس لافتاً الى ان من بين المشروعات التي ساهم فيها الصندوقين مع باقي الصناديق والمؤسسات المالية العربية مشروعات دعم التعليم الذي يشمل بناء العديد من المدارس وطباعة الكتب المدرسية وتوسعة وتطوير وتجهيز العديد من روضات الاطفال، فضلا عن جامعات فلسطينية.

وذكر أن الاسهامات تطرقت ايضاً إلى المشروعات الصحية ومن بينها تجهيز المستشفيات والمراكز العلاجية ودعم وتجهيز مؤسسات التأهيل والتدريب لذوي الاحتياجات الخاصة، مؤكداً في هذا السياق أنه رغم هذه الجهود إلا أنه لابد من أن يكون للصناديق الانمائية العربية دور كبير من الدور الذي تقوم به حالياً.

متابعة الانجازات

من جانبه قال مدير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات د. محسن صالح أن المركز يتابع الإنجازات التي يقوم بها صندوقيا الاقصى والقدس بشكل عام.

وحول انطباعاته عن الصندوقين ومدى اسهاماتهما في المنظومة التنموية في القدس قال د. صالح ان هناك مشاريع كثيرة ساهم في انجازها الصندوقان سواء في مجال التعليم أو الإسكان أو الصحة.

وأشاد بدور الصندوقين في متابعة أوضاع الفلسطينيين خاصة في قطاع غزة بعد الدمار الذي خلفه العدوان الأخير في نهاية 2008 وبداية 2009، مشيراً إلى ان الصندوقين ساهما في دعم مقومات الحياة والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من متطلبات الحياة الضرورية، وذلك من خلال الإغاثات الطبية والغذائية اثناء العدوان والتأهيل السريع للمرافق المختلفة بعد العدوان وكذلك التهيئة لإعادة إعمار البنية التحتية والاقتصادية في القطاع.

وأكد أن المطلوب من الصندوقين (الاقصى والقدس) تحديد احتياجات القدس الحقيقية وأن توضع أولويات لهذه الاحتياجات، مشيراً إلى وجود نقص هائل في مجالات الصحة والتعليم والإسكان، فضلاً عن البطالة، معرباً عن أمله في أن تستمر هذه الجهود في رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني الذي يعول كثيراً على مثل هذه الصناديق.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك تحديد من قبل الصناديق والمؤسسات التي تعمل في فلسطين للمشاريع التي تريد أن تمولها وأن تتابع بنفسها سبل الإنفاق على هذه المشاريع التي حددتها سلفا قبل الشروع في توفير مبالغ التمويل وذلك لضمان أن الأموال التي تم انفاقها وضعت في مكانها المناسب، مشيراً إلى السياسة الأوروبية حاليا هي سياسة الدائرة المكتملة، بمعنى أن الجهات الأوروبية المانحة تقوم بربط المدخلات بالمخرجات اي ربط المشاريع بالإنفاق.

وأفاد د. صالح بان القدس والأقصى بشكل عام من اقل المناطق التي تتلقى خدمات وتعاني من ضعف الإنفاق على الاحتياجات الأساسية الملحة، مشيراً إلى أنه لا توجد دعناية حقيقية من حيث المشاريع بالقدس في اغلب المجالات، مشدداً على أن اغلب المشاريع التي يتم انجازها في الأقصى والقدس تكون عبر هبات من مؤسسات شعبية من داخل وخارج فلسطين.

إمام وخطيب المسجد الأقصى

فيما قال امام وخطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري انه يتابع جهود هذين الصندوقين عن طريق ما يتناهى إلى سمعه عن هذه الجهود ذلك أنه وإن كان لم يقدر له أن يتابع جهود الصندوقين على أرض الواقع إلا انه ثمن جهود المنح والمعونات التي تقدمها لدعم الشعب الفلسطيني بشكل عام والقدس والمسجد الأقصى بشكل خاص.

وأوضح أن القدس في حاجة إلى أمرين اساسيين الأول: هو دعم المؤسسات الانمائية للمجالات المتعلقة بالتعليم والصحة والإسكان، والثاني: دعم المشروعات الصغيرة التي يمكن من خلالها تشغيل الشباب بحيث يكون هناك اكتفاء ذاتي من خلال الأعمال الحرة.

وحول ما لمسه من جهود لصندوقي الاقصى والقدس قال صبري ان البنك الاسلامي يشرف على الصندوقين وقد قام ببناء مساكن لموظفي وحراس المسجد الاقصى المبارك، داعياً «الإسلامي» في هذا الصدد إلى ضرورة شراء البيوت المهددة بالهدم حول المسجد الاقصى.

وحول الاحتياجات الملحة في القدس افاد إمام وخطيب المسجد الأقصى انها كثيرة ولكن اهمها التعليم والصحة والإسكان والشؤون الاجتماعية والأندية الشبابية والسياحة الدينية والحفاظ على المواطنة المقدسية.

دعمت صندوق مكافحة الإيدز بمبلغ نصف مليون دولار

الكويت: جهودنا مستمرة في مساعدة الدول الأقل نمواً

جددت الكويت مؤخراً .. وفي أكثر من محفل دولي تعهداتها بتقديم الدعم والمساعدة للدول الأقل نمواً..

ويأتي هذا اتساقاً مع المبادرات الأميرية السامية التي اطلقت في العام الماضي 2009 ومنها إنشاء صندوق الحياة الكريمة برأسمال 100 مليون دولار، وإنشاء صندوق لدعم القطاع الخاص العربي ساهمت فيه الكويت بمبلغ 500 مليون دولار.. كما أن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد اعلن في كلمته امام الدورة 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة ان الكويت قررت زيادة مساهماتها التطوعية السنوية لعدد من وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة بما يقارب 5 أضعاف مساهماتها السابقة.

400 مليون دولار لدعم الإنتاج الزراعي العالمي ومكافحة الفقر

وعلى الصعيد نفسه نوه عدد من السفراء ومدراء الإدارات بوزارة الخارجية وبالوفد الكويتي الدائم في الأمم المتحدة بدور الكويت التنموي الذي تقوم به عبر الصندوق الكويتي للتنمية واستذكروا في كلماتهم سواء أمام لجان منظم الأغذية والزراعة (فاو) أو امام لجان الأمم المتحدة المختلفة جهود الصندوق المستمرة التي استفادت منها 104 دولة.

فقد أكد مدير الإدارة الاقتصادية في وزارة الخارجية السفير الشيخ علي خالد الجابر الصباح دور الكويت الريادي في التصدي لقضايا الفقر والجوع في إطار التعاون الإقليمي والدولي مشدداً على أهمية الاستثمارات الزراعية الخارجية في توفير الأمن الغذائي.

وقال الشيخ علي الجابر ممثل الكويت في اجتماع لجنة الأمن الغذائي العالمي في الـ (فاو) على هامش أعمال الدورة الـ 36 للجنة الأمن الغذائي العالمي في منظمة الأغذية والزراعة (فاو) إن حرص الكويت على المشاركة في اجتماعات أعلى هيئة مشتركة بين الحكومات لشؤون الأمن الغذائي ينبع من اهتمامها العميق بهذه القضية التي تمثل أحد التحديات العالمية الكبرى بأبعادها الإنسانية وأثرها على التنمية والاستقرار والسلم.

ونوه في هذا الصدد بجهود الحكومة الكويتية بقيادة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد وسياستها بعيدة النظر من أجل تأمين أمن الكويت الغذائي في الحاضر والمستقبل بالتركيز على

الجابر: المبادرة السامية بإنشاء صندوق الحياة الكريمة ترجمة ملموسة لسياسات الكويت الواعية لهذه القضايا

الرومي: نشارك المجتمع الدولي حاجته إلى السلام والأمن والتنمية

الاستثمار الزراعي داخلياً وفي بعض الدول التي زارها سموه مثل فيتنام ولاوس وكذلك في السودان بامكانياته الكبيرة والهامة بالنسبة للمنطقة العربية.

وأوضح أن مبادرة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بإنشاء صندوق الحياة الكريمة لدعم توفير السلع الغذائية العاجلة للمحتاجين والمساهمة في برامج زيادة الإنتاج الزراعي مع تبرعه بمبلغ 100 مليون دولار بعدما قدمت الكويت 300 مليون دولار لدعم تأسيس صندوق مكافحة الفقر جاءت ترجمة ملموسة لسياسة الكويت وفكرها الواعي بهذه القضايا.

وأشار إلى أن استضافة الكويت التي اختيرت مقراً خليجياً للجنة الأمن الغذائي للقمة العربية الأفريقية الثالثة في عام 2013 يعكس مدى الاهتمام العميق والنشط الذي توليه الكويت وقيادتها الحكيمة لهذه القضية الجوهرية لأمن ومستقبل البشرية.

إلى ذلك أكد مدير إدارة آسيا في وزارة الخارجية السفير محمد المجرن الرومي مشاركة الكويت للمجتمع الدولي في الحاجة إلى السلام والأمن والتنمية في كل دول العالم مشيراً إلى دعم دولة الكويت لبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها في مجال التعاون الدولي.

جاء ذلك في اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في جمهورية لاوس الديمقراطية في العاصمة فيينتيان حيث القى رئيس الوفد الكويتي السفير الرومي كلمة وفد الكويت أكد فيها احترام الكويت منذ استقلالها لميثاق الأمم المتحدة ودعمها لأنشطتها وعليه أنشأت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية «الذي قدم على مدى خمسة عقود المساعدات لأكثر من 100 دولة وذلك عن طريق القروض الميسرة للمساهمة في بناء البنية التحتية للدول المستفيدة حيث بلغت قيمة القروض التي قدمها الصندوق منذ تأسيسه ما يعادل 14 مليار دولار أمريكي وفاقت النسبة التي قدمتها الكويت النسبة المقررة عالمياً».

وأضاف أنه أشار إلى أن الكويت زادت من مساهمتها التطوعية السنوية إلى خمسة أضعاف في عدد من وكالات وبرامج الأمم المتحدة كما أشار إلى مبادرة سمو أمير البلاد بإنشاء صندوق الحياة الكريمة

ومبادرة الكويت لمواجهة أزمة الموارد الغذائية وارتفاع الأسعار وإنشاء صندوق مكافحة الفقر في العالم.

وذكر السفير الرومي انه بناء على زيارة سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء إلى لاوس عام 2008 فإن الكويت أكدت دعمها ومساندتها لجمهورية لاوس في مجال التنمية الاقتصادية ورغبتها في الاستثمار في جميع المجالات.

على صعيد آخر ذي صلة نوه السكرتير الأول لدى الأمم المتحدة عبدالعزيز الجار الله بجهود الكويت وصندوق التنمية في دفع جهود التنمية في العالم مؤكداً أن الكويت لم تدخر جهداً في مواصلة تقديم مساعداتها للدول النامية والدول الأقل نمواً عن طريق مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، حيث حرصت منذ استقلالها في عام 1961 على مساعدة المجتمع الدولي للتخفيف من المعاناة الإنسانية في مختلف بقاع العالم.

وذكر بأن صندوق التنمية الكويتي يواصل منذ خمسة عقود تقديم مساعدات ومنح غطت حتى الآن أكثر من 100 دولة في جميع أنحاء العالم جاء ذلك في كلمة لوفد الكويت الدائم في الأمم المتحدة القاها السكرتير الأول عبدالعزيز الجارالله أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين خلال مناقشتها لبند القضاء على الفقر والتي دعت فيها الكويت الدول المانحة إلى الوفاء بتعهداتها المالية والتقنية من أجل القضاء على الفقر في العالم وحثت الدول النامية على القيام باصلاحات اجتماعية وسياسية شفافة تيسر تحقيق تلك الغاية.

وقال الجارالله ان القضاء على الفقر يتطلب عملاً دؤوباً وشاقاً وجهوداً مكثفة ومتضافرة والتزاماً صادقاً وجاداً، وأن «الوقت حان لكي ينجز المجتمع

الجار الله: لم ندخر وسعاً في مساعدة الدول النامية وتكثيف جهود القضاء على الفقر .. ضرورة

الدولي قدراً ملموساً من التقدم في مجال الوفاء بتعهداته، وشدد على أن «تنفيذ الدول لالتزاماتها اصبح أهم ما نتطلع إليه في هذه الفترة».

ودعا في هذا الصدد الدول المانحة إلى تنفيذ الوعود التي قطعتها على نفسها في مجال المساعدات المالية والتقنية والوفاء بما تعهدت به من تخصيص نسبة 0.7 في المئة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الدولية.

واعترف الجار الله بصعوبة تحقيق أهداف الألفية الإنمائية ذلك في ضوء ما تحمله المؤشرات من أرقام غير مشجعة تشير إلى تجاوز عدد الفقراء مليار شخص في عام 2009 نتيجة لما يشهده العالم من تحديات جديدة متمثلة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلب أسعار الطاقة وتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية مشدداً على أن كل هذه التحديات وغيرها تستدعي تضافر الجهود والمساعي وتأصيل مفهوم الشراكة العالمية وتعزيز العمل الجماعي بين الدول لبلوغ ما نصبو إليه جميعاً من التصدي بفعالية لافة الفقر والقضاء عليها.

على صعيد آخر متصل أكدت دولة الكويت دعمها

الجيران: إن دولة الكويت «ستظل على عهدها في تقديم كل ما تستطيع من دعم ومساعدة لأشقائنا في هذه الدول

وتواصلها بتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً إيماناً منها بالتضامن بين دول الجنوب كما حثت الدول المتقدمة على الإسهام في مساعدة تلك البلدان لتحقيق أهدافها الإنمائية.

وقال السكرتير الثالث سالم حمد الجيران في كلمة وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة ألقاها أمام اللجنة الاقتصادية التابعة للجمعية العامة في دورتها الـ 65 خلال مناقشتها لبند (مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة) إن دولة الكويت «ستظل على عهدها في تقديم كل ما تستطيع من دعم ومساعدة لأشقائنا في هذه الدول».

وأضاف الجيران أنه على الرغم من حدوث بعض التحسن في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نمواً إلا أن معظمها بحاجة إلى مساعدة يبذلها المجتمع الدولي من خلال الشراكة الدولية في التنمية.

وذكر أن الكويت جددت التزامها بمساعدة الدول النامية في كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح الشهر الماضي أمام الدورة الـ 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أكد فيها النهج الثابت الذي تتبعه الكويت في دعم جهود وأنشطة الأمم المتحدة في مختلف المجالات.

وقال إن دولة الكويت تواصل تقديم المساعدة الإنمائية إلى مختلف مناطق العالم مشيراً إلى الإسهامات التي يقوم بها الصندوق الكويتي للتنمية الذي قدم خلال خمسة عقود مساعدات ومنحا استفاد منها حتى الآن أكثر من 100 دولة حول العالم وقروضاً ميسرة إضافة إلى تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية إلى الدول والشعوب التي تضررت بسبب الكوارث الطبيعية منوهاً ايضاً بقرار دولة الكويت زيادة مساهماتها التطوعية السنوية لعدد من وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة بما يقارب خمسة أضعاف مساهماتها السابقة «رغبة من الكويت في دعم هذه الأنشطة الإنسانية وتعميق تعاونها المشترك مع المنظمة الدولية».

إلى ذلك أعلنت دولة الكويت تعهدها بتقديم نصف مليون دولار لعام 2011 في مؤتمر المانحين للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

وقال الممثل الدائم للكويت في الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي في كلمته أمام المؤتمر الثالث لتمويل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا «يسرني أن أعلن تعهد دولة الكويت بتقديم مبلغ 500 الف دولار عام 2011 لدعم الأهداف النبيلة التي يقوم بها هذا الصندوق.

وأشار إلى أن حكومة الكويت ساهمت بمليون دولار لهذا الصندوق العالمي في عام 2003 واعتباراً من عام 2008 قررت حكومة الكويت المساهمة في الصندوق بمبلغ نصف مليون دولار سنوياً.

في دراسة علمية ناقشت اخطر قضايا الساعة .. وأوصت بحلول عديدة

د. صادق: الأمن الغذائي العربي يواجه تحديات عديدة

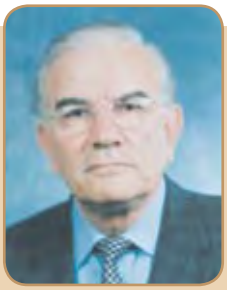

أكد المستشار الاقتصادي بالصندوق الكويتي د. عبدالكريم صادق ان الدول العربية تواجه تحديات جمه في مجال الأمن الغذائي، موضحاً أنها بالرغم من ذلك تمتلك امكانات وفرصاً عديدة لتعزيز مقومات الأمن الغذائي.

وقال د. صادق في دراسة بعنوان الأمن الغذائي في الوطن العربي، والتي قدمها امام مؤتمر الإعلام الاقتصادي الثاني الذي نظمته جمعية العلاقات العامة وشارك فيها الصندوق الكويتي ان إمكانيات وفرص تعزيز الأمن الغذائي تتأتى من خلال سياسات وإجراءات من أهمها التركيز على إدارة الطلب على المياه والتصرف بها واستخدامها بكفاءة في إطار السياسات التي تشجع على ترشيد استخدامها في المجالات المختلفة والمحافظة على البيئة.

ومن بين هذه السياسات والإجراءات ايضاً العمل على تحسين إنتاجية السلع الغذائية وخاصة الحبوب، وهو يتطلب الاهتمام بالزراعة المطرية والتوسع في الزراعة المروية واستخدام التقنيات ووسائل الري الحديثة والتي تساعد على استغلال الأراضي الأقل صلاحية للزراعة.

وقال الدكتور صادق ان من بين هذه السياسات والإجراءات ايضاً تحسين مستوى أداء المشروعات الزراعية من خلال توفير البذور المحسنة وكفاءة النقل والتخزين ودعم وتطوير البحوث العلمية والاختبارات الزراعية والعمل على تطوير تقنيات المياه غير التقليدية كتحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتأهيل وتدريب المزارعين وتزويدهم بالمعرفة الزراعية، وخلق البيئة المناسبة للاستثمار الزراعي من قبل القطاعين العام والخاص فضلاً عن التشريعات والقوانين المشجعة على الاستثمار بالإضافة إلى تدبير التمويل اللازم للاستثمارات للنهوض بالقطاع الزراعي وايلاء هذه المشروعات اولوية والعمل على ان تتم دراسات الجدوى للمشروعات الزراعية من قبل الاستشاريين وأكد الدكتور صادق انه لكي يتحقق الأمن الغذائى لابد من توفير ركائزه الثلاث المتمثلة في وفرة الإنتاج، وفي الأماكن المناسبة، فضلاً عن امتلاك المستهلكين للقدرة المالية لشراء السلع الغذائية.

مضيفاً أن تحقيق الأمن الغذائي العربي يتطلب تكامل الموارد الزراعية والتعاون الوثيق بين الدول العربية ومؤسساتها المتخصصة، مشيراً إلى أن تنفيذ برنامج العمل الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي انعقدت في دولة الكويت في يناير 2009، المتعلق بالأمن الغذائي والأمن المائي من شأنه تعزيز تحقيق الأهداف المنشودة.

وكان الدكتور صادق قد استعرض خلال الدراسة القضايا المرتبطة بقضية الأمن الغذائي، واستعرض كلا منها على حدة، وعلى رأسها عدد السكان في الدول

> **زيادة الاهتمام بالزراعة المطرية والتوسع في المروية باستخدام الوسائل الحديثة**

> **تحسين انتاجية السلع الغذائية وخاصة الحبوب وحسن كفاءة إدارة الطلب على المياه ركيزة مهمة لتحقيق الأمن الغذائي**

العربية وتوقعات النمو السكاني، ومفهوم الأمن الغذائي وأزمة الغذاء العالمية، وأوضاع الزراعة في الوطن العربي.. ومساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي، والوضع الراهن للأمن الغذائي العربي.. والموارد المائية في الوطن العربي وتطرقت الدراسة ايضاً إلى تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي والتي اوضح الدكتور صادق انها تتمثل في جملة من التحديات تفرضها ندرة المياه ومحدودية الأراضي الزراعية والممارسات في استخدام هذه الموارد، في ظل معدلات نمو مرتفعة نسبياً للسكان.

وحول ندرة المياه اوضح د. صادق الارتباط الوثيق بين تحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي مستعرضاً انخفاض نصيب الفرد من المياه سنوياً.. وتزايد نسب الانخفاض بمرور الزمن، بالإضافة إلى تأثير استنزاف الموارد المائية الجوفية بسبب السحب الجائر وعدم مراعاة التغذية اللازمة لها مما ادى لانخفاض منسوبها وتدهور نوعيتها وزيادة ملوحتها.

وفيما يتعلق بالممارسات الزراعية أشار د. صادق إلى ضعف الإنتاج الزراعي وتدني كفاءة انظمة الري وارتفاع نسبة الفاقد من المياه، فضلاً عن ضآلة المساحات المروية.. واستخدام نظام الري السطحي التقليدي، وعدم التقيد باستخدام المدخلات الزراعية استناداً إلى المعرفة والإرشاد الزراعي وازدياد تصحر الأراضي الزراعية والمهدرة بالتصحر وعن التمويل كأحد تحديات الأمن الغذائي أكد د. صادق ضآلة التمويل المتاح للبحوث، وعدم كفايته للاستثمارات ومحدودية المشروعات الزراعية كما أن ضعف الأداء الاقتصادي للمشروعات الزراعية حد من استقطاب استثمارات القطاع الخاص في هذا القطاع.

واختتم د. صادق حديثه عن تحديات التمويل منوهاً ببيانات أمانة مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية التي تشير إلى أن قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في الدول النامية استحوذ على حوالي 12 ٪ من مجموع التمويل التراكمي المقدم لكافة العمليات حتى 2009/12/31، ونفس النسبة لذات القطاع في الدول العربية.

وأشار د. صادق إلى إن استقطاب التمويل الميسر من الجهات المانحة للمشروعات الزراعية يتطلب إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لتلك المشروعات إعداداً جيداً، وإيلاءها الأولوية التي تستحقها في استراتيجيات التنمية.

• الدراسة قدمت إلى مؤتمر الإعلام الاقتصادي الذي عقد مؤخراً بمشاركة الصندوق الكويتي

الصندوق شارك في مؤتمر الإعلام الاقتصادي

رؤية المستشار الاقتصادي بالصندوق الكويتي د. عبدالكريم صادق والتي حملت عنوان الأمن الغذائي في الوطن العربي، تضمنتها ورقة ألقاها في الجلسة الثانية لمؤتمر الإعلام الاقتصادي الذي عقد مؤخراً وشارك فيه الصندوق الكويتي، وهي الجلسة التي أدارها معالي وزير المالية الأسبق السيد بدر مشاري الحميضي.

وتمثلت مشاركة الصندوق الكويتي في المعرض - إلى جانب محاضرة الدكتور صادق عوض شامل تبادل فيه الصندوق الكويتي مسيرته وجهوده الانمائية على مدى 49 عاماً مضت، وذلك من خلال جناح خاص استقبل فيه زواره الذين استمعوا من ممثل الصندوق في المعرض إلى شرح من تلك الجهود التي شملت العديد من الدول العربية والنامية الأخرى.. كما عرض خلاله لاحدث الاصدارات الإعلامية من كتب ومطبوعات القت مزيداً من الضوء على هذه المسيرة.

سمو رئيس مجلس الوزراء شرف فعالياته بحضوره ورعايته وكرم المدير العام

الصندوق الكويتي رعى الملتقى المالي الكويتي الثاني

سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد مكرماً المدير العام عبدالوهاب البدر

كرم سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية عبدالوهاب البدر وذلك خلال انعقاد الملتقى المالي الثاني الذي عقد بدولة الكويت مؤخراً.. وشارك فيه الصندوق الكويتي. وقد حضر الملتقى 600 من قيادات المال والأعمال في المنطقة والعالم تقدمهم عدد من محافظي المصارف المركزية ووزراء المالية منهم محافظ المركزي الكويتي ورئيس مؤسسة النقد العربي السعودي ومحافظو مصارف لبنان المركزي والبحرين والأردن وسلطنة عمان.

وفي كلمته في افتتاح الملتقى أكد محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح أن قانون تعزيز الاستقرار المالي هدف إلى مواجهة أي انعكاسات سلبية للأزمة المالية العالمية على النظام المالي وعلى الوضع الاقتصادي للبلاد. وقال الشيخ سالم الصباح أن القانون الذي أعده البنك جاء في إطار السياسات والإجراءات الاحترازية والاستباقية في مواجهة أي انعكاسات سلبية على النظام المالي ولاقتصادي على البلاد.

ترسيخ الثقة بالنظام المالي

وأوضح أن برنامج القانون يرتكز على مجموعة من المحاور تستهدف تحصين القطاع المصرفي وترسيخ دعامات الثقة بالنظام المالي وتحفيز النشاط الاقتصادي وإيجاد معالجات خاصة بقطاع شركات الاستثمار وذلك للشركات المليئة.

وأضاف أن البنك باشر منذ بداية شهر أكتوبر 2008 بضخ السيولة داخل الجهاز المصرفي وإدخال تعديلات في مجموعة النسب الرقابية بهدف تخفيف ضوابط الاقراض إضافة إلى إجراء خمسة تخفيضات في سعر الخصم.

وأشار إلى أن آخر التخفيضات التي تمت كانت في 14 مايو 2010 ليصل سعر الخصم إلى 3٪ بعد أن كانت

وزير التجارة يتلقى درعاً تذكارية من ممثلي الصندوق في الملتقى

البدر: الصندوق احد عناصر خطة التنمية ضمن منظومة الدعم الحكومي

5.75٪ في الثامن من أكتوبر 2008 إضافة إلى صدور قانون بشأن ضمان الودائع في البنوك المحلية في البلاد.

وأكد أن تلك الخصوات أتت ضمن إطار مواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي والوضع الاقتصادي في دولة الكويت.

وأشار إلى أن البنك ينظر بصورة إيجابية إلى بعض جوانب الأزمة المالية منها أهمية إرساء أطر عمل سليمة لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية حيث أثبتت المنهجية والمفاهيم التقليدية عدم قدرتها على كبح الأسواق المتأزمة.

إلى ذلك قال المدير العام عبدالوهاب البدر في تصريحات له على هامش الملتقى ان الصندوق الكويتي احد عناصر خطة التنمية التي تسعى حكومة دولة الكويت إلى تنفيذها واضاف: إن التعاون بين المؤسسات المحلية يعد وسيلة مهمة لتنفيذ خطة الكويت التنموية وجهود الحكومة واضحة ودعم سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح كبير لإنجاز الخطة الخمسية التنموية التي تهدف لرفع أداء الدولة ونجاح مساعيها في التمويل.

وقال البدر إن صندوق التنمية الكويتي له دوره الإيجابي في تنفيذ المشاريع حول العالم ولاشك أننا أمام واقع يتطلب منا المشاركة والتعاون واستغلال خبرات الصندوق

أحد الزوار يتسلم حقيبة مطبوعات الصندوق

العياف: زخم المشاركات الدولية اكسب الملتقى أهمية قصوى

الكويتي لتحقيق الأهداف العامة للخطة والتي تسعى إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي تجاري.

وشدد البدر على أن خطة التنمية هي إحدى ركائز الحكومة، وأن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يعمل ضمن منظومة الحكومة على جميع المستويات، مشيداً بتكريم الصندوق من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء والقائمين على ملتقى الكويت المالي مبيناً ان هذا التكريم للصندوق الكويتي للتنمية ترسيخا للدور المهم للصندوق.

من جهتها قالت مديرة إدارة الإعلام بالصندوق الكويتي منى العياف، إن مشاركة الصندوق في فعاليات المؤتمر إلى جانب رعايته الرسمية له تمثلت بالمشاركة في المعرض المصاحب للمؤتمر، حيث خصص الصندوق جناح خاص استقبل فيه زواره وقدم لهم شرحاً عن طبيعة عمل الصندوق الكويتي وأنشطته التنموية وإسهاماته في التنمية العالمية، بالإضافة إلى عرض أحدث المطبوعات والاصدارات للتعريف بجهوده الإنمائية في الدول التي يتعاون معها منذ إنشائه عام 1961 وحتى الآن.

وأكدت العياف أهمية هذا الملتقى الذي حظي بمشاركة العديد من الوزراء ومحافظي البنوك المركزية إلى جانب حضور نخبة من المسؤولين والقياديين المصرفيين مما أعطى زخماً خاصا لفعالياته وجلساته وتوصياته.

أقام جناحاً خاصاً عرض فيه اصداراته .. وقدم لزواره شرحاً عن جهوده الإنمائية

الصندوق الكويتي شارك في مؤتمر «المدن العربية»

انطلقت برعاية سامية وبحضور صاحب سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، فعاليات مؤتمر منظمة المدن العربية الخامس عشر خلال الفترة من 3 إلى 5 أكتوبر المقبل.

وشارك الصندوق الكويتي في المعرض الخاص بالمؤتمر الذي شارك فيه أكثر من 400 مشارك يمثلون المدن العربية والأجنبية بالإضافة إلى وزراء وممثلي الجهات المانحة والجامعة العربية ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها.

وتمثلت مشاركة الصندوق في المعرض بجناح خاص عرض فيه مجموعة متنوعة لأحدث إصداراته الإعلامية التي تروي مسيرته التنموية على مدى نصف قرن تقريباً ساهم خلالها في تمويل العديد من مشاريع التنمية في مختلف القطاعات والتي ساهمت بدورها في تطور وتنمية المدن في أكثر من 104 دول، وبشكل خاص في الدول العربية، هذا واكتسب المؤتمر الخامس عشر لمنظمة المدن العربية أهمية خاصة في ضوء المتغيرات والمستجدات التي تشهدها المدن العربية.

من جهته أشار رئيس مجلس الإدارة المدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عبداللطيف يوسف الحمد إلى أن 60٪ من العرب يعيشون في المدن والأوساط الحضرية بالمقارنة مع أقل من 40٪ في أوائل السبعينات الأمر الذي فرض ضغوطاً هائلة على المدن من ازدحام وتلوث وانعدام الأمن إضافة إلى ظهور أنماط معمارية جديدة لاتنسجم مع الخصوصيات الثقافية والتراثية العربية، مضيفاً أن الدول العربية تزخر بوجود 66 موقعاً ضمن لائحة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو ويعتبر هذا دليلاً على العمق التاريخي للحضارات التي مرت على هذه الدول.

وأكد حرص الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على إيلاء جوانب دعم المدن العربية والحفاظ على هويتها وتراثها جانباً كبيراً من الاهتمام حيث شملت مساهماته المباشرة في التنمية الاجتماعية منذ بداية نشاطه حتى نهاية عام 2009 حوالي 1.7 مليار دولار لتمويل مشاريع في مجالات الصحة والتعليم والإسكان والتنمية الاجتماعية، مضيفاً أن الصندوق قدم ايضاً 600 معونة فنية بلغت قيمتها 93 مليون دينار لتمويل

عبداللطيف الحمد: ٩٣ مليون دينار قدمها «الصندوق العربي» للنهوض بالمدن العربية

عدد من زوار جناح الصندوق في المؤتمر

برامج اجتماعية مختلفة خصص بعضها للنهوض بالمدن العربية والحفاظ على التراث والآثار كما هو الحال في مجال دعم انشطة منظمة المدن العربية والمعهد العربي لإنماء المدن والمساهمة في عدة مشاريع رائدة على غرار مشروع إنشاء المتحف الأثري في مدينة صيدا والمتحف المصري الجديد ومشاريع الحفاظ على التراث والمعالم التاريخية في القدس والخليل وترميم جامع الزيتونة في تونس والجامع الأموي في حلب وإعادة تأهيل الجامع الكبير في صنعاء وترميم الأسوار والأحياء العتيقة في عدد كبير من الدول العربية إضافة إلى إنشاء وصيانة وتجهيز المكتبات والمتاحف ودور الآثار.

إلى ذلك اتفق سفراء عرب على أهمية المؤتمر الخامس عشر لمنظمة المدن العربية وأكدوا على الدور الفريد والمتميز لمنظمة المدن العربية في تحسين أوضاع المدن العربية وبحث مشاكلها وتقديم المساعدات الممكنة لها بالنهوض بمستوياتها وساكنيها وذلك من خلال مختلف مؤسسات المنظمة بهدف الحفاظ على هوية المدن العربية وتراثها وتنمية وتحديث المؤسسات البلدية والمحلية في

عميد السلك الدبلوماسي العربي: دور الكويت رائد في التنمية عبر الصندوق الكويتي

المدن العربية وكذلك تحسين الخدمات والمرافق في المدن العربية والعمل على تطويرها.

وأشادوا بما يقوم به صندوق تنمية المدن العربية من تمويل لمشروعات في المدن الأعضاء من خلال قروض متوسطة الأجل وبفوائد رمزية بالإضافة إلى ما تقوم به منظمة المدن العربية من توثيق العملات مع معظم المدن.

في البداية أكد عميد السلك الدبلوماسي العربي سفير الصومال لدى الكويت عبدالقادر أمين شيخ أن احتضان الكويت اجتماعات منظمة المدن العربية برعاية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد له أكثر من دلالة أهمها سياسة الدولة المبنية على دعم كل الأعمال العربية المشتركة.

وكذلك دور الكويت الرائد في التنمية لصالح البلدان العربية من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وانطلاقاً من سياسة الصندوق في دعم مشاريع التنمية المستدامة وأخيراً كون الكويت التي تستعد لتبوؤ مركز اقتصادي يتماشى مع توجيهات سمو أمير البلاد أمام الفرص لمواجهة كثير من التحديات وتحقيق كثير من الآمال.

وأضاف: كما شهد المؤتمر أكبر تجمع عربي بالإضافة إلى ممثلين عن الصناديق المعنية ومنظمات ومؤسسات مختلفة تعني بشؤون المدن في العالم وسيسجل هذا بلاشك خطوة إيجابية في تفعيل القرارات وحل كثير من المشاكل وتحقيق آمال عدة ليس في مجال التعاون بين المدن فحسب إنما في تنفيذ المشاريع المهمة ذات الصلة في المدن والبلديات العربية. وما يبشر بالخير والأمل ويستحق الإشادة هو جهود الأمانة العامة لمنظمة المدن والبلديات وقد تحقق الكثير من تلك الخطوات لما فيه المصلحة العامة لمدننا.

الصندوق الكويتي رعى منتدى المشروعات الصغيرة

الفهد: حريصون على دعم المشروعات الصغيرة لأنها ركيزة التنمية

العياف: نشاطنا الإنمائي تطور ... ونساهم في التنمية الخارجية والمحلية

جانب من الجلسة الافتتاحية

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ أحمد الفهد أن فكرة منتدى «المشروعات الصغيرة والمساهمة الفعالة في خطة التنمية» تستحق الدعم والتشجيع، لأنه يستهدف تشجيع الشباب على الاندماج في العمل الحر، ويضع أمامهم الكثير من الأفكار المتميزة لمشاريع صغيرة تناسب قدراتهم وتحقق طموحاتهم لامتلاك أعمال تخصهم ما يدفعهم إلى الاجتهاد والسعي نحو تطوير هذه المشاريع والنهوض بها.

وأضاف الفهد ان المنتدى تتوافق أهدافه مع مبادرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بتأسيس صندوق لدعم المشاريع المتوسطة والصغيرة، التي اطلقها سموه في قمة الكويت الاقتصادية، وتابعتها الجهات المعنية في الدول العربية حتى تم توقيع اللائحة التنفيذية لحساب ذلك الصندوق منذ أيام إيذاناً بمباشرة التنفيذ على أرض الواقع.

وأكد أن الحكومة أولت الشباب اهتماما كبيراً في خطة التنمية باعتبارهم التنمية الحقيقية للمستقبل، لافتا إلى أن 63٪ من سياسات الخطة خلال السنوات الأربع المقبلة تركز على التنمية البشرية، مضيفاً ان المشروعات الصغيرة تعزز هذه السياسات خاصة أنها أصبحت تمثل أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة، وتبرز أهميتها بوضوح إذا ما اخذنا في الاعتبار أن المشروعات الكبرى لاتزدهر أو تنمو إلا بوجود مشاريع صغيرة تمولها باحتياجاتها وتشتري منتجاتها.

وتطرق الفهد إلى حرص الحكومة على توفير المناخ التشريعي اللازم لهذه المشروعات فضلاً عن مساندتها بالتمويل. وفتح مجالات متعددة للتسويق، لافتا إلى أن ذلك يعتمد في الأساس على أهمية دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تحقيق التنمية، وإيماناً بما يضمه هذا القطاع من خبرات مميزة وإمكانات كبيرة تجب الاستفادة منها ودعمها، لأن ذلك يصب في النهاية في ازدهار جميع قطاعات الدولة.

الجدير بالذكر ان المنتدى الذي تنظمه الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة بالتعاون مع شركة ليدرز جروب للاستشارات والتدريب يحظى برعاية رئيسية من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والصندوق الكويتي للتنمية

الاقتصادية إضافة إلى مشاركة الهيئة العامة للصناعة.

وحول مشاركة الصندوق قالت مديرة إدارة الإعلام بالصندوق الكويتي منى العياف، إن مشاركة الصندوق في المنتدى ورعايته له، تأتي انطلاقاً من كونه يهدف إلى تفعيل دور المشروعات الصغيرة ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية، بالإضافة إلى أن هذا المنتدى يأتي متزامناً مع تنفيذ الدولة لخطة التنمية التي تهدف ضمن أهدافها الأخرى، إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في قيادة النشاط الاقتصادي.

وأضافت العياف إن مشاركة الصندوق في مثل هذه التجمعات تأتي بهدف دعم النشاطات المحلية التي تنظمها المؤسسات والاتحادات الوطنية بالإضافة إلى إبراز جهود الصندوق في مجالات التنمية المختلفة خاصة وأن دور الصندوق لم يعد يقتصر على العمل التنموي الخارجي فقط، حيث له العديد من البصمات الواضحة على الصعيد المحلي كتشجيعه ودعمه للقطاع الخاص الكويتي وذلك من خلال اعطاء هامش أفضلية للشركات الكويتية وكذلك للشركات الأجنبية المتآلفة معها، لتنفيذ المشروعات التي يمولها إلى جانب تشجيع الشركات الكويتية والأجنبية على استخدام المواد والمنتجات الوطنية والزام الشركات الكويتية الاستعانة بالخدمات المالية والمصرفية الوطنية والاتفاق مع الدول المقترضة حول الاستعانة بالخدمات المالية والمصرفية الوطنية وحصر تنفيذ الأعمال والخدمات الاستشارية المتعلقة بالمنح والمعونات على الشركات الكويتية المتآلفة مع شركات أجنبية. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشاريع التي نفذت من قبل شركات كويتية وشركات متآلفة منذ تأسيس الصندوق حتى 31 أكتوبر 2010 بلغ نحو 215 مشروعاً من إجمالي مشروعات الصندوق تجاوزت قيمتها 287 مليون دينار توزعت على 335 مقاولا وموردا واستشارياً.

وتمثلت مشاركة الصندوق في المؤتمر إلى جانب رعايته الرسمية له، بالمشاركة في المعرض المقام على هامش المنتدى، حيث خصص جناح للصندوق الكويتي لاستقبال الزوار وعرض أحدث المطبوعات والاصدارات للتعريف بجهوده الإنمائية في الدول التي يتعاون معها منذ إنشائه عام 1961 وحتى الآن.

الصندوق الكويتي شارك في فعاليات مؤتمر اتجاهات الرابع

د. موضي الحمود تزور جناح الصندوق

تحت رعاية سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، شارك الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في فعاليات مؤتمر اتجاهات الرابع والذي نظمته كلية العلوم الإدارية تحت عنوان (الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي) والذي عقد في الفترة من 15 × 16 ديسمبر في مبنى المؤتمرات بجامعة الكويت.

تمثلت مشاركة الصندوق في فعاليات المؤتمر بجناح خاص له في المعرض المصاحب للمؤتمر يستقبل فيه الزوار من الباحثين والأكاديميين والمهتمين بمجالات العلوم الإدارية بالإضافة إلى رجال الأعمال ومؤسسات القطاعين الخاص والعام، ليقدم لهم شرحاً عن عمل الصندوق الكويتي وأنشطته التنموية وإسهاماته في التنمية العالمية، كما يعرض الصندوق في جناحة الخاص أيضاً مطبوعاته وإصداراته الإعلامية للتعريف بجهوده الإنمائية في الدول التي يتعاون معها منذ إنشائه عام 1961 وحتى الآن.

وتأتي مشاركة الصندوق الكويتي في هذه الفعاليات ونظيراتها بهدف إبراز جهوده في مجالات التنمية المختلفة، بالإضافة دعم النشاطات المحلية التي تنظمها المؤسسات والاتحادات الوطنية.

أقيم تحت رعاية صاحب السمو بمشاركة العديد من الشخصيات الإعلامية العربية

الصندوق الكويتي رعى انطلاقة ملتقى الكويت الإعلامي للشباب

وزير النفط ووزير الإعلام في جناح الصندوق الكويتي بالمعرض وممثلي الصندوق يقدمون له درعاً تذكارية بهذه المناسبة

تحت رعاية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد والذي أناب عن سموه وزير النفط ووزير الإعلام الشيخ أحمد العبدالله وعقدت فعاليات وانشطة ملتقى الكويت الإعلامي الأول للشباب وتسليم جائزة الإبداع الإعلامي والتي أقيمت على مسرح عثمان عبدالملك في كلية الحقوق بالشويخ.

وقد شارك الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في فعاليات الملتقى.

وقالت مديرة إدارة الإعلام بالصندوق الكويتي منى العياف ان مشاركة الصندوق في فعاليات الملتقى تأتي انطلاقا من أهميته كونه يعد الأول من نوعه الذي يختص بالتركيز على طلاب وطالبات الإعلام في جامعة الكويت بالإضافة إلى الطاقات الشبابية الإعلامية.

وأضافت العياف التي أدارت الجلسة الثانية للملتقى وهي بعنوان أسس النجاح الإعلامي أن الملتقى يعد فرصة لإبراز إسهامات الإدارة الإعلامية بالصندوق الكويتي ونتاجها الإعلامي على مدى السنوات الماضية، ودورها في خدمة التنمية وتوصيل المعرفة والتوعية الإعلامية لمواطني الدول المستفيدة منذ إنشائه عام 1961 وحتى الآن والتي يزيد عددها على 100 دولة.

وأوضحت العياف أن مشاركة الصندوق الكويتي في مثل هذه التجمعات تهدف إلى دعم النشاطات المحلية التي تنظمها المؤسسات والاتحادات الوطنية، بالإضافة إلى إبراز جهود الصندوق في مجالات التنمية المختلفة عبر جناحه الخاص في المعرض المقام على هامش الملتقى والذي استقبل زوار الملتقى حيث قدم لهم شرحا عن طبيعة عمل الصندوق الكويتي وأنشطته التنموية وإسهاماته في التنمية العالمية.

من جانبه صرح الأمين العام لهيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس بأن ملتقى الكويت الإعلامي الأول يحظى بتواجد العديد من الشخصيات الإعلامية العربية على جميع المستويات، الأمر الذي يكسب الملتقى في دورته الأولى ميزة كبرى وهي تنوع الخبرات التي ستتواجد على أرض الكويت خلال هذه الأنشطة الإعلامية الفريدة مضيفا أن ذلك التنوع يساعد شبابنا على اكتساب اكبر قدر ممكن من الخبرات والمهارات، ذلك أنه يفتح الباب أمامهم للتحاور المباشر وطرح كل الأسئلة والاستفسارات التي تدور في أذهانهم على نخبة من رواد العمل الإعلامي العربي. وأضاف الخميس أن الملتقى الإعلامي الأول لشباب الكويت شهد مشاركة وحضور العديد من الشخصيات الإعلامية البارزة في عالمنا العربي وعلى

العياف أدارت الجلسة الثانية: النجاح الإعلامي .. له شروط وثمن

جميع المستويات الرسمية والأكاديمية والإعلامية والصحافية مثل محمد بن عيسى وزير خارجية المغرب السابق وأمين عام مؤسسة منتدى اصيلة الثقافي وعز الدين ميهوبي وزير الإعلام الجزائري السابق ونبيل الحمر المستشار الإعلامي لملك البحرين وصالح القلاب وزير الإعلام الأردني السابق ومحمد الخمليشي الأمين العام المساعد لشؤون الإعلام في جامعة الدول العربية ود. ليلى عبدالمجيد عميدة كلية الإعلام السابقة ونائبة رئيس أكاديمية أخبار اليوم ود. حسين أمين أستاذ الإعلام بالجامعة الأميركية في القاهرة ود. محمود يوسف رئيس قسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام بجامعة القاهرة ود. شبل بدران عميد كلية التربية بجامعة الاسكندرية.

كما شهد الملتقى حضورا صحافيا مميزا للعديد من اقطاب الصحافة العربية مثل تركي السديري رئيس تحرير مجلة نصف الدنيا وجابر الحرمي رئيس تحرير جريدة الشرق القطرية ومطر الأحمدي رئيس تحرير مجلة لها وطلال طعمة رئيس تحرير مجلة زهرة الخليج ومحمد الحارثي رئيس تحرير مجلة سيدتي.

هذا وشهد الملتقى كذلك مشاركة عدد من نجوم الإعلام، حيث شارك كل من الإعلامي جورج قرداحي وكريمة اسماعيل مقدمة برامج في التلفزيون التركي ونيشان درار ثيان مقدم برامج في أم. بي. سي وداما الكردي مقدمة برامج في التلفزيون الأردني والإعلامي محمود شمام ومصطفى الآغا مقدم برامج في أم. بي. سي. والإعلامي يسري فودة مقدم برامج على «اون. تي. في» والإعلاميتين لميس ضيف وعلا فارسي.

وأشار الخميس إلى أنه صاحب هذه الدورة معرض الفرص الوظيفية للشباب الإعلامي والذي يجسد الاهتمام الحقيقي لدفع الشباب نحو الواقع العملي. وأوضح أن معرض الفرص الوظيفية للشباب الإعلامي اقيم برعاية مشاركة كبرى الشركات في الكويت منها شركة الوطنية للاتصالات والشركة الكويتية المتحدة ورعد وافيوني للدعاية والإعلان والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. بالإضافة إلى مشاركة أبرز الصحف الكويتية كجريدة الراي والأنباء والقبس والنهار

الخميس: نسعى لتطوير الخطاب الإعلامي العربي على أسس علمية

وعالم اليوم والوسط وعرب تايمز والحرية والصباح والدار والراصد والحدث وكويت تايمز ومجلة الإعلامي، وكذلك لم يخل المعرض من الفضائيات ومنها على سبيل المثال تلفزيون العدالة وقناة الكوت وقناة سكوب.

وكان المجلس التأسيسي العربي للتنمية الإعلامية قد عقد اجتماعاً قبل انطلاقة فعاليات الملتقى ناقش فيه البنود الأساسية للمجلس وكان أبرز ما خرجت به الجلسة تغيير مسماه من المجلس الأعلى للإعلاميين العرب إلى المجلس العربي للتنمية الإعلامية فضلا عن تأكيد استقلالية المجلس كهيئة مجتمع مدني لاتمثل أي هيئات رسمية.

وأكد أمين عام هيئة الملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس أن رؤية المجلس التأسيسي الذي يتكون من ثلاثة عشر عضوا تتجسد في وضع استراتيجية محددة لمفردات الخطاب الإعلامي العربي يضاهي في قوته الخطاب الإعلامي الغربي من حيث التأثير والانتشار فضلا عن العمل على تنمية وسائل الإعلام العربية وتأهيل كوادرها للتعامل مع هذا الإعلام الموجه ومواجهة التحديات المختلفة التي تشهدها الساحة العالمية إضافة إلى تنمية وعي المتلقي وعدم تركه فريسة للآلة الإعلامية السلبية من خلال تبصيره بحقيقة وطبيعة الحملات الموجهة إليه واختلاف دوافعها سياسية كانت أو اقتصادية وتعريفه بمحاولات فرض الهيمنة.

وأضاف «ان المجلس العربي للتنمية الإعلامية سيكون معنيا بشكل مباشر بتقديم الدراسات والمشاريع التي تخدم التوجهات التنموية لوسائل الإعلام في عالمنا العربي حيث يتألف المجلس من نخبة من رواد الإعلام العربي في تخصصات ومجالات إعلامية مختلفة على الأصعدة.

وقال الخميس إن الحالة الراهنة التي تمر بها الأمة العربية تتطلب تكاتف جميع الجهود لبناء وتطوير خطة إعلامية استراتيجية ذات خطاب إعلامي مؤثر وأسلوب جذاب ولغة واضحة تستند إلى دراسات علمية رصينة تعايش واقع الإعلام العربي فيها باعتبارهم حجر اساس النهوض بالمهنة.

المدير العام استقبل ممثل الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين

البدر يستقبل ممثل الأمم المتحدة

استقبل المدير العام عبدالوهاب البدر ممثل الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والوفد المرافق له بمناسبة زيارته للبلاد وبحث الجانبان خلال الاجتماع سبل التعاون المشترك. حضر اللقاء المدير الإقليمي للدول العربية مروان الغانم.

واستقبل وزير التجهيزات في السنغال

استقبل المدير العام عبدالوهاب البدر وزير الدولة ووزير التجهيزات والبنية التحتية والنقل الجوي السنغالي كريم واد والوفد المرافق له بمناسبة زيارته للبلاد، حيث بحث الجانبان سبل التعاون المشترك والمشاريع التنموية التي يمولها الصندوق في السنغال.

حضر اللقاء نائب مدير عام الصندوق هشام الوقيان والمدير الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية عبدالله المصيبيح ومساعد المدير الإقليمي إبراهيم الكليب والمستشار الهندسي باسم الروماني.

البدر يستقبل وفداً من جمهورية أوروغواي

استقبل المدير العام عبدالوهاب البدر السيدة إيفون باسادا المتحدث الرسمي لمجلس النواب في جمهورية أوروغواي والوفد المرافق لها وذلك خلال زيارتهم للبلاد. حيث بحث الجانبان العلاقات الثنائية وسبل التعاون المشترك.

حضر الاجتماع كلا من هشام الوقيان نائب المدير العام، وعبدالله المصيبيح المدير الاقليمي لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

... ووفداً من جمهورية أوكرانيا

كما استقبل المدير العام عبدالوهاب البدر، وزير الخارجية في جمهورية أوكرانيا - قسطنطين غرشنكو - والوفد المرافق له وذلك خلال زيارتهم للبلاد.. حيث بحث الجانبان العلاقات الثنائية وسبل التعاون المشترك.

حضر الاجتماع كلا من هشام الوقيان نائب المدير العام، و وليد البحر المدير الاقليمي لدول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، يوسف البدر مساعد المدير الاقليمي لدول وسط آسيا وأوروبا.

الوقيان استقبل وفداً من المملكة المغربية

استقبل نائب المدير العام هشام الوقيان وزير التجارة والصناع والتكنولوجيا الحديثة في المغرب، أحمد رضا الشامي ووزير السياحة والصناعة التقليدية في المغرب ياسر الزنكي والمدير العام للوكالة المغربية لانعاش الاستثمار فتح الله السجلماسي والوفد المرافق لهم بمناسبة زيارتهم للبلاد، حيث بحث الجانبان سبل التعاون المشترك والمشاريع التنموية التي يمولها الصندوق في مملكة المغرب.

حضر اللقاء مدير إدارة العمليات فوزي الحنيف، المدير الإقليمي للدول العبرية مروان الغانم ومجموعة من خبراء ومستشاري الصندوق.

... ووفداً من جمهورية ليبيريا

كما استقبل نائب المدير العام هشام الوقيان، وزير المالية في جمهورية ليبيريا - أوغستين في نجفون - والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارتهم للبلاد، حيث بحث الجانبان العلاقات الثنائية والمشاريع التنموية في ليبيريا.

وقد حضر اللقاء مدير إدارة العمليات فوزي الحنيف، والمدير الإقليمي لدول غرب أفريقيا ثامر حسين.

... وبحث التعاون مع «توغو»

كما استقبل الوقيان وزير الاقتصاد والمالية في جمهورية توغو أرجي اوتيت، ووزير الأشغال العامة تشامدجا اندجو، والوفد المرافق لهما بمناسبة زيارتهما للبلاد.

حيث بحث الجانبان التعاون المشترك والمشاريع التنموية التي يمولها الصندوق في جمهورية توغو، حضر الاجتماع مدير إدارة العمليات فوزي الحنيف ومدير إدارة المصرفية أسامة العتال والمدير الإقليمي لدول غرب أفريقيا ثامر حسين.

كما استقبل الوقيان في وقت لاحق، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي لجمهورية توغو ايساو والوفد المرافق له بمناسبة زيارته للبلاد. حيث بحث

الجانبان التعاون المشترك والمشاريع التنموية التي يمولها الصندوق في توغو.

حضر اللقاء المدير الإقليمي لدول غرب أفريقيا ثامر حسين.

... ومع مملكة ليسوتو

كما استقبل نائب مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية هشام الوقيان وفداً من مملكة ليسوتو ضم كلا من وزير المالية والتخطيط الاقتصادي تيموثي تهاني، ووزير الأشغال العامة والنقل تسيلي تشاكيلا وباقي اعضاء الوفد وذلك لدى زيارتهم للبلاد مؤخراً. وقد بحث الجانبان الكويتي وليسوتو التعاون المشترك والمشاريع التنموية التي يمولها الصندوق في المملكة.

حضر الاجتماع مدير إدارة العمليات فوزي الحنيف.

الغنيمان يحث التعاون الثنائي مع جنوب افريقيا

استقبل ولي عهد سلطنة بروناي دار السلام الأمير الحاج المهتدي بالله الأمير عبدالقوي والوفد المرافق له بقصر بيان لدى زيارته مؤخراً للبلاد نائب المدير العام غانم الغنيمان حيث دارت المباحثات حول جهود دعم التنمية في السلطنة ودور الصندوق في هذه الجهود.

من جهة أخرى اجرى نائب المدير العام غانم الغنيمان مباحثات مع نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في جنوب افريقيا إبراهيم إبراهيم وذلك لدى زيارته الأخيرة لدولة الكويت على رأس وفد جنوب افريقي ضم ممثلين عن وزارة العلاقات الدولية والتعاون ووزارة الفنون والثقافة.

واستقبل وفد جورجيا

استقبل نائب المدير العام العام لشؤون الاستثمار غانم الغنيمان، وزير الطاقة في جمهورية جورجيا الكسندر ختاجوري والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارتهم للبلاد.

حيث حضر اللقاء يوسف البدر مساعد المدير الإقليمي لدول وسط آسيا وأوروبا.

واستقبل وزير السلام في حكومة السودان

كما استقبل الغنيمان وزير السلام في حكومة السودان باقان أموم والوفد المرافق له حيث بحث معهم المشاريع التنموية التي يحتاج إليها السودان.

حضر اللقاء المدير الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية عبدالله المصيبيح.

عودة بعثة الصندوق من جمهورية سيراليون

قامت بعثة الصندوق الكويتي المكونة من المستشار الاقتصادي د. صقر أحمد صقر والمستشار القانوني مصطفى الكيال والمستشار الهندسي د. ماجد العنزي بزيارة إلى جمهورية سيراليون لتقييم مشروع دعم ثلاثة مستشفيات تخصصية في العاصمة فري تاون. يهدف المشروع المقترح إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سيراليون، ودعم خطة الحكومة المتعلقة بتطوير القطاع الصحي في البلاد. حيث سيسهم المشروع في تحسين الوضع الصحي والاجتماعي وتلبية الحاجة المتزايدة للرعاية الصحية وتوفير وتوسعة الخدمات الطبية التشخيصية والعلاجية الحديثة وتكاملها.

ضباط دورة القيادة والأركان في زيارة للصندوق الكويتي للتنمية

زار وفد من الضباط المشاركين في دورة القيادة والأركان المشتركة، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ... هذا وقد كان في استقبالهم مدير إدارة العمليات فوزي الحنيف، الذي حاضر عن أهمية دور الصندوق في دعم التنمية ... حضر اللقاء المدير الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عبدالله المصيبيح، ومساعد المدير الإقليمي لدول شرق وجنوب آسيا، والمحيط الهادي أياد الغربللي.

المبادرة الأميرية السامية بانعقاده في الكويت ورعايتها ودعمها له لاقت ترحيباً دولياً وعربيا لافتا

مؤتمر «شرق السودان» اختتم فعالياته .. وبدأ تنفيذ مقرراته

سمو رئيس الوزراء ورئيس الوفد السوداني لحظة دخولهما القاعة

وجه البيان الختامي للمؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان التحية لدولة الكويت لاستضافتها المؤتمر.. وأعرب المشاركون في المؤتمر عن عميق تقديرهم لأمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وحكومة وشعب دولة الكويت لهذه الاستضافة «الكريمة التي تعكس رسوخ قيم المروءة والكرم لدى الشعب الكويتي الاصيل كما عبروا عن امتنانهم لما بذل من جهد عظيم في الإعداد والتنظيم المتقن للمؤتمر الأمر الذي ساهم في نجاحه..

وقال البيان إن معظم ممثلي الدول والمؤسسات التمويلية والاقليمية والوطنية والدولية المشاركة اعربوا عن تعاضدهم ودعمهم للتنمية في شرق السودان، كما تضمنت بياناتهم الإعلان عن تعهدات بتوفير مبلغ يفوق 3 مليارات دولار امريكي.

سمو رئيس الوزراء ورئيس الوفد السوداني وكبار الضيوف أثناء عزف السلام الوطني

سمو رئيس الوزراء يلقي كلمته في افتتاح المؤتمر

كما ذكر البيان الختامي ايضا ان المنظمات الخليجية المشاركة في الملتقى قررت إنشاء صندوق العمل الخيري في شرق السودان برأسمال قدره 100 مليون دولار، وقامت المنظمات غير الحكومية بتغطية هذا المبلغ.

كما اتفق المؤتمرون على أهمية النظر في انشاء آلية لمتابعة وتنفيذ قرارات المؤتمر.

وكان سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح حفظه الله رئيس مجلس الوزراء قد افتتح المؤتمر بكلمة اعرب خلالها عن ترحيبه بالمؤتمرين في بلدهم الثاني الكويت، ونقل لهم خلالها تحيات حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى، الذي شمل هذا المؤتمر برعايته الكريمة كما اعرب سموه عن سعادته البالغة بالحضور وبالمشاركين في هذا المؤتمر الهام للتشاور وتقديم الدعم لجمهورية السودان الشقيقة من أجل إنجاح جهودها الرامية لإعمار وتنمية شرق السودان، وأكد سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء أن استضافة دولة الكويت لهذا المؤتمر والمشاركة الواسعة فيه من قبل الدول الشقيقة والصديقة إنما يدل على الاهتمام الكبير من قبل الدول والمؤسسات المشاركة في تداول الرأي والاستماع إلى وجهات النظر من أجل إيجاد أفضل السبل لمساعدة السودان الشقيق ليتمكن من تجاوز المشاكل والصعوبات التي تواجهه حاليا ويكون قادرا على المضي قدما في تحقيق التنمية تحت مظلة من السلام والأمن.

الشيخ أحمد العبدالله وعبدالرحمن العطية و د. موضي الحمود

أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى ورئيس غرفة تجارة وصناعة دولة الكويت علي الغانم

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د. محمد الصباح يلقي كلمته في افتتاح المؤتمر

استلهاماً من هدي التوجيه السامي

من جهته استهل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية رئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي الشيخ د. محمد صباح السالم الصباح كلمته بعبارات «نيرة وجهها صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد إلى القادة العرب في قمة سرت 2009 وقال فيها:

إن بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته هو أحد أهم السبل الكفيلة بتحقيق النهوض الحضاري والإنساني المنشود، فالإنسان هو صانع الحضارات والنواة الأولى لرقي المجتمعات، وعليه فإننا مدعوون للارتقاء وتطوير مستوى الإنسان في كافة أوجه الحياة ليحيى حياة كريمة محفزة للإبداع والارتقاء.

وقال الشيخ د. محمد الصباح:

فعلى هدي هذا التوجيه السامي وترجمة صادقة لمراميه وأهدافه النبيلة جاءت الرغبة في استضافة هذا المؤتمر الهام لتنمية شرق السودان.

من هيئة الجنوب .. إلى الصندوق الكويتي

وأكد الشيخ د. محمد الصباح إن دعم جهود التنمية في جمهورية السودان قد نال اهتماما كبيرا ومتزايدا من قبل دولة الكويت، فقد كان هذا البلد الشقيق أول

> **د. محمد الصباح: 500 مليون دولار مساهمة من دولة الكويت لتنفيذ مشاريع البنية التحتية لشرق السودان 50 مليونا منها منحة للمشروعات الاجتماعية**

الدول العربية المستفيدة من المساعدات المقدمة من الصندوق الكويتي بعد إنشائه وذلك لتمويل مشروع سكك حديد السودان في العام 1962، وتتواصل مسيرة هذه المساعدات إلى يومنا هذا، حيث أسهم الصندوق في تمويل العديد من المشروعات الإنمائية التي حظيت بالأولوية في قطاعات الطاقة والري والزراعة والنقل، كان آخرها مشروعا سد مروي وتعلية الرصيرص العملاقين، ولقد كانت لهذه المساعدات، بحمد الله، آثار إيجابية على الاقتصاد القومي السودان.

واستذكر الشيخ محمد الصباح في هذا الصدد أيضاً جهود حكومة دولة الكويت في دعم التنمية الاجتماعية من خلال الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي التي امتد نشاطها ليشمل جنوب السودان، إذ قامت خلال الفترة من 1972 وحتى 1981 ببناء عدد من المدارس والمراكز الصحية ومستشفى للأطفال ومساكن للأطباء والممرضين، بالإضافة إلى بناء 241 مسكناً شعبياً شاملة كافة مستلزماتها الرئيسية والفرعية مشدداً على ضرورة مواصلة تقديم الدعم المطلوب لتعزيز جهود الحكومة السودانية الرامية إلى إعادة إعمار وتنمية شرق السودان.

موسى محمد أحمد رئيس وفد السودان

> **موسى أحمد: الكويت أرض الشموخ والعزة وبيت العرب وفخر المسلمين وأحيي شعبها العظيم لمواقفه الداعمة للشعب السوداني قديماً وحديثا**

المشروعات اعدت بعناية فائقة

وأكد د. محمد الصباح في ختام كلمته أن الوثائق المعروضة على المؤتمر والمتضمنة قائمة بالمشاريع التنموية والاستثمارية قد جرى إعدادها بعناية فائقة من قبل لجنة وقد أثمرت اجتماعاتها المتتالية عن إعداد قائمة مشروعات تمثل أولويات الحكومة السودانية في تطوير البنية التحتية في مختلف القطاعات وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية باعتبارها الدعائم الرئيسية التي ترتكز عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دور فعال للقطاع الخاص

وشدد د. محمد الصباح على أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص كشريك فعال في الجهود الإنمائية للحكومة السودانية من خلال مساهمته في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، مما يتطلب تقديم كافة التسهيلات اللازمة لتحفيزه وتشجيعه للقيام بدوره في توفير المزيد من فرص العمل لمواطني السودان في ولايات الشرق إسهاماً في رفع مستواه المعيشي وتخفيفاً من حدة الفقر في هذه الولايات مؤكداً استعداد دولة الكويت لمواصلة دعمها لحكومة السودان وشعبها لتحقيق أهدافها الإنمائية وتعزيز جهودها النهضوية في ولايات شرق السودان بصفة خاصة. معلناً عن مساهمة دولة الكويت بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية، 450 مليوناً منها لتنفيذ مشاريع البنية التحتية لشرق السودان، و 50 مليوناً منحة لتنفيذ المشاريع الاجتماعية.

وفي الكلمة التي القاها مساعد رئيس الجمهورية ورئيس وفد السودان امام المؤتمر السيد موسى محمد احمد وصف الكويت بأنها أرض الشموخ والعزة، وبيت العرب وفخر المسلمين. وحيا الرعاية الكريم لصاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح التي أكسبت هذا المؤتمر كل التقدير والاحترام والفعالية. كما أعرب عن تقدير السودان حكومة وشعباً لدور الكويت الريادي في متابعة هذا المؤتمر والحرص على نجاح أهدافه كما حيا شعب الكويت العظيم لمواقفه الداعمة للعشب السوداني قديماً وحديثاً.

وقال في وصف العلاقات بين الشعبين بأنها «علاقات تاريخية»، ذات جذور عميقة وقوية من خلال الأخوة العربية والإسلامية والعمل المشترك في المجالات الإنمائية إبان هيئة الجنوب والخليج العربي التي أنشأتها دولة الكويت قبل الاستقلال،

مـليـــار و 572 مليون دولار رصدتها الحكومة السودانية لتمويل مشروعات إنمائـيـة في ولايـات الشرق الثلاث

والتي نمت وتطورت مع إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية ومشاركته الراسخة في كل المشاريع التنموية في السودان.

كما حيا أحمد كل الدول الصديقة والشقيقة، التي وقعت مع السودان وتطرق رئيس الوفد السوداني في كلمته إلى موقع شرق السودان الجغرافي ومميزاته وموارده وثروته الطبيعية والحيوانية والمعدنية.. وتنوعه الأمني والمناخي ومعاناته من جراء التخلف والحرمان الاقتصادي وانعدام الخدمات وإهمال البني التحتية.

وذكر أن الحرب الأهلية هي الأخرى عقدت وزادت الأوضاع الإنسانية والتنموية سوءاً. مؤكداً أن اتفاقية سلام شرق السودان الموقعة بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق في أكتوبر من عام 2006 بمدينة أسمرا عاصمة دولة أرتريا الشقيقة اوقفت الحرب وحققت السلام وهيأت للمنطقة الظروف الملائمة للتنمية، مشيداً في هذا الصدد بدور دولة ارتريا الشقيقة حكومة وشعباً لاستضافتهم لتلك الاتفاقية. كما أشاد بكل الدول والمنظمات والاتحادات التي استجابت لنداء الشرق.

وقال احمد في كلمته إنه استكمالاً للخطوات التي

جانب من الدول المشاركة ويُرى وفد النرويج وأندونيسيا

بدأت لإعادة إعمار وتنمية الشرق وإنجاحاً لهذا المؤتمر الهام، فإننا نعلن باسم الحكومة السودانية عن الالتزام بمليار، وخمسمائة واثنين وسبعين مليون دولار (1.572.000.000) لتمويل مشروعات في قطاعات التعليم والصحة والمياه والكهرباء والنقل والزراعة والري والثروة الحيوانية في ولايات شرق السودان الثلاث. هذا بالإضافة إلى مشروعات كبرى في مجال البنية التحتية بدأت إجراءات تنفيذها وزارة الكهرباء والسدود.

وختم كلمته بتوجيه الشكر مجدداً لدولة الكويت وسمو الأمير الشيخ محمد الصباح وكل الوفود والشخصيات المشاركة.. وخص بالشكر اللجنة الفنية والتحضيرية في الصندوق الكويتي والجهات الأخرى المنظمة.

عدد من ممثلي الدول المشاركة في المؤتمر

عمرو موسى أمين عام جامعة الودل العربية أثناء إلقاء كلمته

التكامل هدف مطلوب وعاجل

وفي كلمته امام المؤتمر أكد امين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى أن السودان عانى من حروب تواصلت مستمرة أو متقطعة منذ ما قبل استقلاله، وأن التكامل والتضامن الهادف إلى عملية التنمية وبصفة خاصة إعمار وتنمية شرق السودان، وهو هدف المؤتمر، عمل مطلوب وعاجل.. وقال يسعدني أن أتوجه بكل التهنئة لدولة الكويت أميراً وحكومة وشعبا على عقد مؤتمرنا هذا الذي ندرك اهمية أبعاده وأهدافه وتأثيرها الإيجابي في حفز التنمية والاستثمار بشرق السودان مضيفاً: كان لدولة الكويت قصب السبق في دفع العمل التنموي في السودان وكان لها مبادرتها المبكرة في تحفيز التنمية في جنوب البلاد منذ سبعينات القرن الماضي.

الوفد المصري برئاسة الوزير عثمان محمد عثمان خلال المؤتمر

> **عمرو موسى: للكويت قصب السبق في دفع العمل التنموي في السودان ونقدر كل الجهود المبذولة للإعداد للمؤتمر**

وأعرب الأمين العام للجامعة العربية عمر موسى عن تقدير الجامعة للجهود التي بذلت على مدار عام ونيف للتحضير الفاعل لهذا المؤتمر.. وهو تحضير راعي تضمين المشاركة الشعبية الواسعة عند تحديد الأولويات الإنمائية والاستثمارية للمشروعات المعروضة او المقترحة.

خارطة عمل للتنمية والاستثمار

كما اشار موسى إلى ما تقوم به الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة وعلى رأسها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، موضحاً انهما رسمتا خارطة عمل شاملة للتنمية والاستثمار الزراعي والتدريب المهني في مجالات واسعة بشرق السودان.

إنقاذ ما يمكن إنقاذه

مؤكداً أن المشاريع التي طرحت هي ما كان مطلوباً، وهو ما يحفظ للسودان كيانه، ويدعم سيادته، ويطلقه نحو المستقبل الأفضل والأكثر اماناً. منوهاً بان انعقاد المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان يأتي في لحظة سياسية فارقة، تجمع في ظلها العمل العربي والدولي في حركة

إحدى لقطات الفيلم الذي عُرض عن شرق السودان خلال المؤتمر

أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطية

جماعية من أجل دفع المحاور السياسية والأمنية والتنموية سوياً.. ومتسائلاً هل تأخرنا في ذلك؟ والاجابة: ربما ... ولكن فلننقذ ما يمكن ويجب انقاذه، وبطريقة واعية وعملية وجادة.

وتطرق موسى إلى استفتاء 9 يناير 2011 تنفيذاً لاتفاق السلام الشامل.. معتبراً أنه أمر يستوجب تكثيف الجهود وتنشيط التحركات لتسوية المشاكل العالقة لتنفيذ هذا الاستحقاق بما يخلق ويؤسس لمناخ السلام والاستقرار للسودان وجيرانه.

نحن مع الوحدة ... بكل صراحة

مضيفاً: وبكل صراحة، فنحن مع وحدة السودان ونرى في تقسيمه ضرراً بالغاً، ونأمل أن يؤدي الاستفتاء إلى تأكيد الوحدة، وفي الوقت نفسه فإننا نرقب الاستفتاء ونحترم إرادة المشاركين فيه .. وهنا فمن الأهمية أن يكون الاستفتاء ذا شفافية ليكون ذا مصداقية ومن ثم ذا قبول شامل وطنياً وفيما وراء حدود الوطن.

تحية واجبة للتعهد الكويتي

واختتم موسى كلمته بتوجيه التحية إلى التعهد الكويتي بخمسمائة مليون دولار لإعادة إعمار وتنمية شرق السودان الذي يطلق عملية التعهدات المالية بطريقة سريعة وفاعلة.

منوهاً بتزايد الدور العربي التنموي نحو السودان في السنوات الأخيرة والذي يبشر بإمكانية التأثير الإيجابي للعمل العربي الجماعي موجهاً رسالة سلام إلى كل الأطراف السودانية تناشدهم فيها النبذ الكامل للاحتكام إلى السلاح، وعدم اللجوء إلى العنف والقوة، والتوجه إلى تحقيق الأخذ بلغة الحوار القائمة على المنطق والالتزامات المتبادلة والتكامل والتعايش والتنمية والسلام المشترك، باعتبار أن ذلك هو الخيار الوحيد الذي يتيح لجميع مكونات الشعب السوداني استئناف حياتهم الطبيعية بعزة وكرامة، وكذلك بشراكة تحقق المستقبل المزدهر والمستقر للجميع.

دول الخليج تتصدر صفوف المبادرين لدعم السودان

وفي كلمته التي القاها خلال المؤتمر نوه الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن العطيه باحتضان الكويت لهذا المؤتمر الهام الذي يشكل رسالة جديدة تؤكد أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتقدم دوماً صفوف المبادرين إلى مد يد العون للسودان في كل ربوعه.

حضور ومشاركة كثيفة في المؤتمر

جانب آخر من الدول المشاركة

مشدداً على أننا كنا في مجلس التعاون وسنبقى في صدارة الدول التي تبادر دوماً إلى المشاركة في أي محفل إقليمي أو دولي لدعم السودان، انطلاقاً من هذا المرتكز والرؤية المبدئية.

ونوه العطية بالاهتمام الخليجي بأزمة دارفور، وكذلك باستقرار كل مناطق السودان وخاصة العلاقة بين الشمال والجنوب.

مشدداً على أن دول مجلس التعاون تؤمن بأن على المجتمع الدولي مسؤولية رصد الاحتياجات الإنسانية الملحة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وتطوير البنى الأساسية من خلال المؤسسات الدولية ذات الصلة، والعمل على تحقيق تنمية اجتماعية في شرق السودان، جنباً إلى جنب مع الأقاليم الأخرى في السودان.

كما شدد العطية على أن الحاجة ملحة في شرق السودان للاستثمار في القطاعات الإنتاجية مشيراً إلى أن تطوير هذه الإمكانيات بشكل اقتصادي يتطلب استثمارات خارجية، ويتطلب اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في توفير الموارد والمعرفة والخبرة لتطوير موارد السودان الذاتية.

ضرورة تطوير البنى التحتية

وبين أن قدرة القطاعات الإنتاجية على النمو، وقدرة البيئة الاستثمارية على توفير مردود مجز للمستثمرين، تتوقف إلى حد كبير على تطوير البنية التحتية.

ومن هذا المنطلق، فإن تنفيذ المشاريع المطروحة في هذا المؤتمر لتطوير البنية التحتية سيسهم إلى حد كبير في زيادة معدلات النمو وعوائد الاستثمار، ويشمل ذلك مشاريع البنية الأساسية، وتنمية الموارد البشرية، والحد من الفقر.

أهمية تطوير الطاقة الفنية

وقال العطية: هناك موضوع آخر لايقل أهمية عن تعزيز البيئة الاستثمارية وهو تطوير الطاقة الفنية لاستيعاب الاستثمارات الأجنبية وفق برامج زمنية محددة، وهو ما يتطلب تعزيز آليات التنفيذ والمتابعة، وتحسين قدرة الأجهزة التنفيذية على الأداء، كما يتطلب على وجه الخصوص الاستثمار في تدريب وتأهيل الأيدي العاملة المحلية لتمكينها من الإسهام في تنفيذ برامج الاستثمار بكفاءة.

وأكد العطية ايضاً أهمية وضع أجندة مهنية قابلة للتطبيق، وفق برامج تنفيذية محددة، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ومواصلة مسيرتها.

أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي د. أكمل أوغلو

جانب آخر من الدول المشاركة

أجواء الكويت داعمة لتنمية السودان

واختتم العطية حديثه بالإعراب عن ثقته بأن أجواء الكويت الداعمة للسلام في شرق السودان، وفي كل ربوعه، قادرة على بلورة مشاريع عملية، وفتح صفحة تعاون جديدة، تجعل من التنمية فيه مفتاحاً لنجاح جديد تتكامل فيه خطانا جميعاً.

تحية واجبة للمبادرات الأميرية السامية

وفي كلمته اعرب امين عام المؤتمر الإسلامي د. أكمل الدين احسان أوغلو عن بالغ التقدير للمبادرة العظيمة لدولة الكويت حكومة وشعباً بتنظيم المؤتمر معتبراً انها تمثل واحدة من المبادرات الكريمة التي يجود بها صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت والتي رعاها سمو رئيس الوزراء، وكما عهدنا حكومة الكويت فإنها لاتتوانى للحظة في البذل والعطاء كلما اشتدت الحاجة عظم الطلب كلما تطلعت الأمة إلى رتق الفتق وضم الصف لتحقيق تضامنها ووحدتها.

وما هذا المؤتمر إلا واحدة من مبادرات كثر رفد بها صاحب السمو أمير دولة الكويت تضامن ووحدة هذه الأمة.

نولي اهمية لمشروعات بناء السلام

وأكد أوغلو أن المنظمة تولي اهتماماً خاصاً بمشروعات بناء السلام في السودان، وفي هذا الإطار فقد تمكنت المنظمة من تنظيم المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة الإعمار والتنمية في إقليم دارفور برئاسة مشتركة من حكومتي مصر وتركيا، كما تعمل المنظمة على حث دولها ومؤسساتها المختلفة لدعم مشروعات بناء السلام، وقد أرسلت عدة وفود لهذا الغرض، كما عملت

رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بالسودان علي الشرهان لـ « الصندوق »

مؤتمر المانحين يشبه بَوْتَقة تنصهر فيها جهود الخيّرين

قال رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بالسودان علي بن سعيد الشرهان إن المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان يعتبر بادرة في غاية الأهمية، واصفاً إياه بأنه يشبه بوتقة تنصهر فيها جهود اصحاب النفوس الطيبة من الكويت وغيرها من الدول التي تدعم الشعوب الفقيرة.

وأضاف الشرهان في تصريح خاص لمجلة «الصندوق» على هامش فعاليات المؤتمر إن فكرة انعقاد المؤتمر

الدكتور أحمد محمد علي يلقي كلمته

المدير العام يدير الجلسة

المنظمة طوال الشهور الماضية على التنسيق مع الجهات المعنية لتنظيم مؤتمر الشرق وعملت على حث الدول ومؤسساتها المانحة للمشاركة الفاعلة في إنجاحه من اجل تعزيز عملية التنمية الشاملة في شرق السودان.

واختتم أوغلو كلمته بقوله ان المنظمة بصدد إرسال وفد يشمل ممثلين من اجهزتها المختصة إلى شرق السودان لدراسة المشروعات التي تنوي المنظمة تمويلها أو تنفيذها هناك.

علي بن سعيد الشرهان

تستحق الإشادة والتقدير لكل من ساهم في بلورتها إلى أن خرجت إلى النور وحققت المرجو منها كخطوة أولى في طريق إعادة إعمار شرق السودان، مؤكداً أن تبرع الكويت لشرق السودان بمبلغ 500 مليون دولار يعتبر اللبنة الأولى في إعادة إعمار منطقة شرق السودان.

وأوضح الشرهان أن هذه البادرة الطيبة تعكس دلالات كثيرة أهمها حرص الكويت على إنجاح المؤتمر والمساهمة في ترسيخ السلام في هذه المنطقة التي عانت ويلات الحروب.

د. علي يتعهد بالدعم .. والبدر يدير الجلسات

ثم القى رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية د. احمد محمد علي كلمته وكان مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر الذي ناب عن معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية رئيس مجلس الإدارة الشيخ د. محمد الصباح في إدارة الجلسة والجلسات التالية لها.

وقال الدكتور علي في كلمته التي استهلها بالإعراب عن تقديره باسمه وباسم البنك لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد امير دولة الكويت.. وإلى دولة الكويت حكومة وشعبا.

وخص بالشكر وزارة الخارجية بدولة الكويت بتوجيهات معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح، والصندوق الكويتي على جهودهم الكبيرة في تنظيم هذا المؤتمر الهام معرباً عن سعادة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالمشاركة في جانب من الجهود التي بذلت للتحضير لهذا المؤتمر الذي ندعو له بكل التوفيق والنجاح.

وأضاف مما يدعو للتقدير والثناء أن هذا المؤتمر لشرق السودان حظي بالرعاية والدعم من جميع القطاعات الثلاثة في الكويت: القطاع الحكومي

نحيي التعهد الكويتي بتقديم 500 مليون دولار لإعادة إعمار وتنمية شرق السودان

ممثلاً في رعاية صاحب السمو أمير البلاد يحفظه الله وجميع الأجهزة الحكومية، ومن القطاع الخاص ممثلاً في غرفة التجارة والصناعة وأود أن أشيد بورش العمل الثلاث التي نظمتها غرفة التجارة والصناعة التي تناولت المشروعات الاستثمارية وفرص الاستثمار في شرق السودان.

كما أن القطاع الخيري هب للقيام بدوره في دعم أهلنا في شرق السودان، وأود أن أشير بصفة خاصة إلى اجتماع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الذي استضافته الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية والذي ناقشت فيه المنظمات الخيرية الكويتية الرئيسة مجموعة من البرامج والمشاريع الرامية لدعم شرق السودان، فحيا الله أهل الكويت أميرا وحكومة وشعبا، وأدام خيرهم وعزهم.

لمحة من تعاون البنك والسودان

وتطرق د. علي إلى علاقات التعاون بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مع السودان، فاوضح أن البنك ظل شريكاً تنموياً لهذا البلد خلال سنين عجاف.

فشهد هذا التعاون تمويل عشرات المشروعات الحيوية والعمليات التجارية في السودان، بما يناهز 2.6 مليار دولار أمريكي.

ملتزمون بدعم السودان

موضحاً أن «المجموعة» كلها ملتزمة بتقديم كل ما في استطاعتها من دعم ومساندة لجمهورية السودان في جميع المجالات والميادين لا سيما في الظروف الحالية التي يمر بها السودان، وخاصة بما ينعكس إيجاباً على تطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ولايات شرق السودان.

ونوه د. علي بمشاريع البنك التي ساهم في تمويلها في شرق السودان المساهمة والتي شملت تشييد مطار بورت سودان وحصاد المياه بالقضارف في محطة مياه مدينة القضارف ومستشفى كسلا وخط تمويل للبنك الزراعي السوداني ومدارس بالقضارف وكسلا، بمجموع يناهز 115.4 مليون دولار.

كما تستفيد ولايات شرق السودان من مشاريع على المستوى الوطني على غرار مشروع التمويل الدقيق الذي يموله البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع بنك السودان بمبلغ 15 مليون دولار امريكي. معرباً عن عزم البنك الاستمرار في هذا الاتجاه في مناطق شرق السودان بل وتطوير عمله بوتيرة أسرع.

وسيتم بإذن الله حشد جميع آليات مجموعة البنك لدعم مشاريع الإنماء في ولايات شرق السودان بما لايقل عن 250 مليون دولار أمريكي. موضحاً ان هذه هي المساهمة المتوقعة من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا.

إضافة إلى 10 ملايين دولار منحة لمياه الشرب والخدمات الاجتماعية

الحمد: الصندوق العربي يتعهد بتقديم 200 مليون دولار لتمويل شبكات الطرق في شرق السودان

عبداللطيف الحمد يلقي كلمته وإلى جواره عمرو موسى

قال رئيس مجلس إدارة ومدير عام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عبداللطيف الحمد إن منطقة شرق السودان تعتبر من أهم مناطق السودان بوجه عام وهي في أمس الحاجة للدعم لتأكيد الاهتمام الدولي بها للحفاظ على الأمن في هذه المنطقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

واستعرض الحمد ما قدمه الصندوق العربي للسودان خلال تاريخه قائلاً: «ان الصندوق قام بتمويل 33 مشروعاً في السودان بوجه عام تضمنت مشروعات في منطقة شرق السودان»، مشيراً إلى أن إجمالي ما قدمه الصندوق العربي من تمويلات بلغ حجمها ملياري دولار كمنح للخدمات الاجتماعية في مناطق الجنوب ودارفور وعدد من المناطق الأخرى التي كانت في أمس الحاجة للدعم.

وأشار الحمد إلى أن هناك العديد من المشروعات التي تنفذ حالياً في السودان سيكون لها تأثير إيجابياً على شرق السودان.

منها على سبيل المثال سدا أعالي عطبرة وستيت، لافتاً إلى أن الصندوق ساهم في هذين المشروعين بـ 180 مليون دولار، مؤكداً التزام الصندوق العربي باستكمال المشروعين.

وفي إطار التنمية في شرق السودان أعلن الحمد التزام الصندوق بتقديم نحو 200 مليون دولار لتمويل شبكات الطرق، إضافة إلى تقديم 10 ملايين دولار كمنحة تخصص لمياه الشرب والخدمات الاجتماعية لشرق السودان.

وأعرب عميد مؤسسات التنمية في العالم العربي يجب تقديم مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر له خلال الجلسة عبداللطيف الحمد عن أمله في أن يشهد شرق السودان مزيداً من الاستقرار والأمن والتقدم.

بالإضافة إلى دراسة المشاريع المقدمة في المؤتمر

البسام: الصندوق السعودي سيوفد خبراءه لتقييم مجمع سدي عطبرة وستيت

وفي كلمته أمام المؤتمر قال نائب الرئيس العضو المنتدب بالصندوق السعودي للتنمية يوسف البسام:

أود في البداية أن أشكر الحكومة الكويتية على استضافتها لهذا المؤتمر، كما أن الشكر موصول لجميع من ساهم في الإعداد لأنعقاده مشدداً على ان مشاركة المملكة في المؤتمر تنبع من القناعة التامة بأهمية هذا المؤتمر الذي يأمل الجميع أن يمثل انطلاقة كبرى لمشاريع الإعمار والتنمية بشرق السودان بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في تلك المنطقة.

ونوه البسام بأن حكومة المملكة العربية السعودية قد بدأت بالفعل بالمساهمة في تنمية شرق السودان بوقت سابق من خلال مشاريع متعددة منها مشروع مطار بورت سودان ومشروع طريق (هيا - كسلا) بمبلغ إجمالي قدره (130) مليون ريال سعودي، علماً بأن حكومة المملكة العربية السعودية قد قدمت لحكومة السودان عن طريق الصندوق السعودي للتنمية حتى الآن مبلغ بحدود (2334) مليون ريال على هيئة منح وقروض ميسرة للمساهمة في العديد من المشاريع الإنمائية ضمن قطاعات التنمية المختلفة، بالإضافة إلى تمويل وضمان الصادرات السعودية إلى السودان والتي ترتبط باحتياجات القطاع الخاص والمشاريع الإنمائية. تجاوزت قيمتها (1500) مليون ريال سعودي.

أعلن البسام انه وتأكيداً لاستمرار دعم حكومة المملكة العربية السعودية لبرامج التنمية في جمهورية السودان بصفة عامة ولأقاليم شرق السودان بصفة خاصة فان وفداً من الصندوق السعودي للتنمية سيقوم بزيارة جمهورية السودان بهدف تقييم مشروع مجمع سدي أعالي عطبرة وستيت في شرق السودان، كما أن الصندوق السعودي للتنمية سيقوم بدراسة المشاريع المقدمة في هذا المؤتمر والتنسيق بشأنها مع المؤسسات الإنمائية الوطنية والاقليمية والدولية والجهات المانحة المهتمة للمساهمة في تمويلها.

سمو رئيس مجلس الوزراء افتتح المعرض الإعلامي المصاحب للمؤتمر

عقب انتهاء جلسة الافتتاحية

قام سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح بافتتاح المعرض الرسمي المصاحب للمؤتمر، والذي استمر يومين، واستغرق الإعداد له شهر تقريباً.. وشاركت فيه الجهات الإحدى عشر المشاركة في المؤتمر إلى جانب الصندوق الكويتي.. وحرص سمو الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء على تفقد المعرض وكان بصحبة سموه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية رئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي الشيخ د. محمد الصباح. ورئيس الوفد السوداني موسى أحمد والوفد المرافق له.. وكبار المسؤولين الكويتيين والسودانيين وضيوف الكويت يتقدمهم الأمين العام في جامعة الدول العربية عمرو موسى وأمين عام مجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطيه ورؤساء المؤسسات التنموية واستمع سمو رئيس مجلس الوزراء إلى شرح مفصل عن المعرض وأجنحة الجهات المشاركة فيه من المدير العام عبدالوهاب البدر الذي رافق سموه خلال جولته في المعرض، واستمع ايضاً إلى شرح عن جهود الصندوق الكويتي تنظيم المؤتمر والمعرض وذلك لدى تفقده جناح الصندوق الكويتي حيث كان استقبال سموه رئيس اللجنة الإعلامية في المؤتمر مدير إدارة الإعلام بالصندوق الكويتي منى العياف (تفاصيل الاستعدادات الإعلامية وتنظيم المعرض في التصريح التالي لمنى العياف)

سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ورئيس الوفد السوداني والمدير العام عبدالوهاب البدر في الطريق لافتتاح معرض المؤتمر

سمو رئيس الوزراء ورئيس الوفد السوداني يقصان شريط الافتتاح

سمو الشيخ ناصر المحمد ورئيس الوفد السوداني ومتكي وعمرو موسى يتفقدون معروضات جناح السودان

تفاعلنا مع الرعاية الأميرية السامية للمؤتمر .. والدعم الكامل من الدولة لإنجاحه

العيـاف: نفذنا الخطة الإعلامية للمؤتمر بسلاسة ويسر .. لهذه الأسباب

سمو الشيخ ناصر وعبدالوهاب البدر خلال جولة بالمعرض

سمو الشيخ ناصر المحمد محاطاً بعدد من الزملاء بإدارة الإعلام حيث تبدو عن يمينه مديرة الإعلام منى العياف وسارة الكندري وعلياء الموسوي وعن يساره أميرة الكندري وحنان المنيس ومريم أحمد وساره الفارسي ودلال الخالد وأحمد الحيدر

سمو الشيخ ناصر يتفقد جناح منظمة المياه العالمية للمياه يرافقه موسى أحمد ومنى العياف

أكدت مدير الإدارة الإعلامية بالصندوق الكويتي رئيس اللجنة الإعلامية لمؤتمر المانحين والمستثمرين لشرق السودان منى العياف أن اللجنة نفذت عناصر الخطة الإعلامية الموضوعة مسبقاً، ذلك أنها استعدت جيداً للمؤتمر .. مشيرة إلى أن جميع العناصر الإعلامية أدت دورها بشكل مهني من أجل تنفيذ أهداف الخطة.

وأوضحت العياف أن اللجنة الإعلامية وضعت خطة مدروسة ومتكاملة، منذ البدايات الأولى للتحرك الفعلي لإقامة المؤتمر، وذلك بما يتوازى مع أهمية الحدث لكونه يعقد بمبادرة من دولة الكويت، ويحظى برعاية أميرية سامية، واهتمام إقليمي ودولي غير مسبوق.

وقالت العياف إن الخطة المذكورة ركزت كعادة الإدارة الإعلامية عموماً على استخدام وسائل العمل الإعلامي كافة من صحافة وتلفزيون وإذاعة وانترنت وإعلانات موضحة أنه تم نشر العديد من الأخبار واللقاءات الصحفية في إطار التمهيد لانطلاقة المؤتمر ... والتي أبرزتها جميع الصحف العربية والأجنبية ووكالات الأنباء وذلك على مدى شهركامل نذكر منها الأخبار والتصريحات الخاصة لممثلي اللجنة التحضيرية بالصندوق الكويتي، ورئيس اللجنة العليا المنظمة ومدير صندوق إعمار شرق السودان وغيرهم، كما تم إجراء مقابلات صحفية للسفير السوداني ومستشار الرئيس السوداني ورئيس صندوق شرق السودان وتم نشرها بالصحف المحلية.

وأشارت العياف أيضاً إلى أنه في إطار الاستعدادات الإعلامية لانطلاقة المؤتمر تم عقد (2) مؤتمر صحفي، أولهما في 30 نوفمبر الماضي بمقر الصندوق الكويتي للرد على كافة الأسئلة والاستفسارات الإعلامية قبل انطلاق المؤتمر، والثاني عقد يوم 2 ديسمبر الماضي بفندق الشيراتون الذي تضمن القاء البيان الختامي

للمؤتمر منوهة في السياق نفسه بأن اللجنة الإعلامية تواصلت مع جميع وسائل الإعلام (صحافة – تلفزيون – إذاعة – الإعلام الإلكتروني) لترتيب مواعيد لإجراء مقابلات مع المسؤولين، كما تم أيضاً تجهيز أكثر من استوديو للجهات التلفزيونية الراغبة في عمل لقاءات تلفزيونية.

وذكرت العياف أنه تم ايضاً إعداد وتنظيم مؤتمر صحفي لوزير الخارجية الإيراني منوجهرمتكى اجاب فيه عن اسئلة الصحفيين والإعلاميين في المؤتمر.

مؤكدة أن المؤتمر حظي بتغطية جيدة من قبل وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية التي حرصت على نشر فعالياته بالكلمة والصورة موضحة أن عدد الجهات الإعلامية التي شاركت في التغطية يزيد على 30 جهة إعلامية منهم رؤساء تحرير وصحفيون وقنوات تلفزيونية كالعدالة وشبكة الجزيرة وتلفزيون عربية CNBC ومن النيويورك تايمز.. ومن وزارة الإعلام وقنوات الحرة والجزيرة، ووكالة الأنباء الإيرانية والسودانية الكويتية (كونا) وتلفزيونات دبي والوطن والصباح.

مشددة على أنه كان هناك تنسيق كامل قبل المؤتمر وأثناءه بشهر كامل مع وسائل الإعلام المدعوة لتغطية المؤتمر حول احتياجاتهم للتغطية الإعلامية.

وأشارت العياف إلى أنه تم التعاون مع شركات لإعداد مواد إعلامية وإجراء مقابلات مع المدير الإقليمي السوداني المشارك في المؤتمر والجالية السودانية بالكويت، وكذلك للقيام بإجراء إضافات ضرورية على الفيلم الوثائقي الذي تم عرضه خلال حفل الافتتاح وفي ورش العمل التي أقيمت في إطار المؤتمر وقد تم تغطية هذه الورش إعلامياً ونشر تغطيتها في الصحف.

إلى ذلك والكلام للعياف تم إطلاق حملة إعلانات متكاملة .. منها إعلانات مدفوعة الثمن في الصحف المحلية بالإضافة إلى صحيفتي الشرق الأوسط والحياه وعلى المواقع الالكترونية واسعة الانتشار وايضاً على القنوات التلفزيونية، فقد تم إنتاج رسالة تلفزيونية تعريفية عن المؤتمر مدتها 30 ثانية، وتم بثها على قنوات (الوطن – الراي – العربية – دبي – العدالة – الصباح – LBC – MBC – BBC – CNN) وهي الأكثر انتشاراً ومشاهدة.

فقد تمت الاستعانة بإحدى الشركات لاطلاق حملة إعلانات على المواقع الالكترونية والتي استمرت أسبوعاً وتم من خلالها الإعلان عن المؤتمر في (Google – Hotmail – E-mail shots).

كما تم أيضاً تجهيز مركز إعلامي وصحفي قام ببث فعاليات المؤتمر online مصحوبة بترجمة فورية بثلاث لغات (عربي – انجليزي – فرنسي) بالإضافة إلى موقع الصندوق الالكتروني. وقد حظى المركز باقبال إعلامي غير عادي في جميع أوقات المؤتمر للحصول على الخدمات التي اتاحها لجميع الإعلاميين.

هذا وقد تم تقديم خدمة الترجمة الفرية عبر التعاقد مع إحدى الشركات، وذلك لترجمة جميع الجلسات والفعاليات، وقد وفرت معدات وتجهيزات خاصة وكبائن للمترجمين وسماعات وخدمات البث

جانب من المركز الإعلامي الذي أعد لخدمة الإعلاميين على مدار ساعات المؤتمر

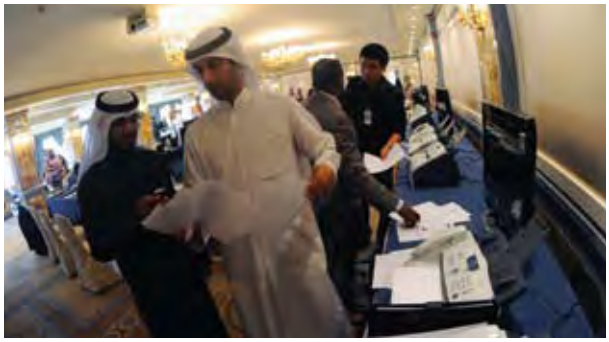

خدمات إعلامية متكاملة للإعلاميين

والاستقبال بعدة لغات.

وقد كان المركز مزوداً بنحو 20 لاب توب، وطابعات وهواتف (دولية – أرضية) وأجهزة فاكس وآلات تصوير مستندات وشاشات عرض LCD جدير بالذكر ايضاً أنه تم تجهيز ستديو خاص مع ديكورلإجراء المقابلات التلفزيونية وتم توفير كل الوسائل التي ساهمت في تسهيل مهمة الإعلاميين. كما تم أيضاً تجهيز معرض إعلامي متكامل للجهات الإحدى عشرة المشاركة في المؤتمر، إلى جانب الصندوق الكويتي.

اوضحت العياف انه في إطار الاستعداد لهذا المعرض حرصت اللجنة على مراسلة العديد من الجهات وحثها على المشاركة في المعرض، حيث خصص لكل المشاركين مساحات فيه، وتم إصدار كتيب تعريفي عن هذه الجهات باللغتين العربية والانجليزية وتم توزيعه على الزوار والمشاركين في المعرض.

وقدتم الاتفاق مع شركة فينكيس للدعاية والإعلان لتخطيط وتصميم مساحة 3X3 لكل جناح والذي تم تزويده بشاشة عرض و DVD Player، بالإضافة إلى طاولة وكراس لعرض مطبوعاتهم.

وقد زودت الأجنحة بمطبوعات ودراسات خاصة تم طباعتها خصيصاً لأجل المؤتمر حيث تم طباعة 24 منتجاً إعلامياً عن المؤتمر بلغات عدة.

نص رسالة تلفزيونية تم إنتاجها وبثها قبل وأثناء المؤتمر

السودان وتحديداً إقليمه الشرقي الذي انتهت معاناته بعد 11 عاماً مستعد اليوم بثرواته الطبيعية والتاريخية أن ينمو باتجاه مستقبل واعد وبدعو الجميع إلى الاستثمار.

ثامر حسين المدير الإقليمي لدول غرب أفريقيا بالصندوق الكويتي

عريف حفل الافتتاح لمؤتمر المانحين والمستثمرين بشرق السودان .. كان أحد عناصر حفل الافتتاح

المدير الإقليمي لدول غرب أفريقيا بالصندوق الكويتي.. استطاع أن يضفي على حفل الافتتاح حضوراً في كلماته وتقديمه الواثق والهادئ.

متكي: 200 مليون دولار من إيران للسودان

وزير الشؤون الخارجية (السابق) في الجمهورية الإسلامية الإيرانية منوجهر متكي قال في مؤتمر صحفي عقده ونظمه المركز الإعلامي للمؤتمر: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تولي أهمية خاصة للسودان بصفته أكبر بلد افريقي وأحد الدول الهامة الفاعلة في منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، معرباً عن شكره لجميع الدول الصديقة للسودان لاسيما دولة الكويت في مساعيها الحكيمة لدعم هذه المسيرة معلنا أن إيران ومن خلال توفير اعتماد قدره 200 مليون دولار لتعزيز علاقات التعاون مع السودان سوف تأخذ بصفة خاصة بنظر الاعتبار دعم إعادة بناء شرق السودان في إطار هذا الاعتماد.

في اجتماع المنظمات غير الحكومة الخليجية والدولية بشأن إعمار شرق السودان

إنشاء صندوق الخليج الخيري برأسمال أولي 100 مليون دولار

شهد ملتقى المنظمات غير الحكومية الطوعية ومنظمات المجتمع المدني الذي استضافته الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بمقرها ضمن أنشطة المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان مشاركة فاعلة من الجمعيات الخيرية الخليجية، حيث أعلنت في بادرة إيجابية منها عن إنشاء صندوق الخليج الخيري في شرق السودان برأسمال أولي 100 مليون دولار أمريكي.

وخلال فعاليات الملتقى رحب رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية وزير الاوقاف والشؤون الإسلامية السابق د. عبدالله المعتوق بالوفد السوداني، مشيراً إلى أن الملتقى جاء تلبية لمبادرة صاحب السمو الأمير بضرورة أن يكون للمنظمات غير الحكومية الخليجية والدولية دور فاعل في دعم برامج ومشاريع إعمار شرق السودان خلال مؤتمر المانحين الذي تنظمه الكويت.

مبادرات سامية

وأضاف قائلاً: منذ أسابيع أطلق صاحب السمو الأمير مبادرة إنسانية لإغاثة الشعب الباكستاني من جراء الفيضانات، وكلفنا سموه بحملة شعبية لجمع التبرعات لتخفيف معاناة الضحايا، وقد تكللت هذه الحملة بالنجاح بدعم من جهود المحسنين وأهل الخير في هذا البلد المعطاء، وها هي المبادرة السامية الثانية تأتي في غضون فترة قصيرة ويدعونا فيها صاحب السمو الأمير للمشاركة في إعمار شرق السودان، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ثقة سموه في مؤسسات العمل الخيري، وحرص القيادة السياسية على مد جسور التعاون مع منظمات المجتمع المدني.

وأكد المعتوق على أن ذلك يدل ايضاً على قدرة العمل الخيري على الشراكة الحقيقية في عملية التنمية لاسيما في ظل ارتفاع معدلات الفقر في العالم الإسلامي وكثرة الكوارث والمصائب والنزاعات الأهلية التي تخلف وراءها ملايين المنكوبين.

وقال المعتوق أن الكويت تحرص كل الحرص على إنجاح المؤتمر انطلاقاً من مبادئها الراسخة في خدمة الإنسانية وسياستها في دعم الاستثمار في الدول الشقيقة والصديقة فضلاً عن تجربتها الثرية والطويلة في مجالات العمل الخيري والإنمائي التي غطت مختلف أنحاء العالم، معتبراً أن هذا المؤتمر يعد فرصة استثمارية حقيقية أمام منظمات المجتمع المدني للدخول في مجالات التنمية المختلفة في شرق السودان كالبنية التحتية والطاقة والمياه والزراعة والقطاعات الاجتماعية والتعليمية والصحية والسياحية وتنمية الموارد البشرية وغيرها.

فرصة ... للعمل الانمائي

وزاد قائلاً «إننا في مسيرة العمل الخيري نحرص على الانتقال من دائرة العمل الإغاثي التقليدي إلى دائرة العمل التنموي والانتاجي، وها هي الفرصة أمامكم، تتطلب حشد الجهود وتضافرها من أجل مشاركة حقيقية ببرامج ومشاريع طموحة في منطقة شرق السودان المعروفة بأهميتها التاريخية والسياسية والاقتصادية وهي تضم ولايات القضارف وكسلا والبحر الأحمر، ولهذه المنطقة أهمية استراتيجية حيث تحتضن كل الموانئ البحرية السودانية، كما أنها تمثل منفذه الوحيد إلى البحر الأحمر والمعبر الأساسي لواردات السودان وصادراته.

المعتوق يترأس ملتقى المنظمات غير الحكومية

السلام والاستقرار .. والتنمية

من جهته أكد رئيس مجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية المستشار عبدالرحمن سوار الذهب أن هذا المؤتمر عقد في الوقت الذي يشهد فيه شرق السودان استقرار وسلاماً شاملين عقب إبرام اتفاقية سلام الشرق عام 2006.

وشدد على أن الأمن والطمأنينة والاستقرار من العناصر المهمة لنمو البلاد وازدهارها ورفاهية شعوبها.

وقال سوار الذهب «لقد تحقق السلام بفضل هذه الاتفاقية ونحن الآن علي اعتاب النمو والتنمية والازدهار عبر بوابة المؤتمر الدولي الذي نأمل أن يكون فاتحة خير لأهلنا في شرق السودان خاصة وكل البلاد عامة».

وأشاد بجهود القائمين على هذا المؤتمر واصفاً إياها بالجهود الجبارة التي امتدت على مدار سنوات مما ينبغي أن تقابله المنظمات الدولية والاقليمية والوطنية بالتقدير والنظر الفاحص في المشروعات التنموية.

وأضاف «الخبرة الدولية التي تتمتع بها قيادات المنظمات ومعرفتهم التامة بالسودان وخاصة الجزء الشرقي منه ستجعل من اليسير تبني المشروعات ودفعها نحو التنفيذ على أرض الواقع».

عبدالرحمن سوار الذهب يلقي كلمته

فيما أكد مستشار رئيس السودان رئيس اللجنة العليا للمؤتمر د. مصطفى عثمان اسماعيل أن شرق السودان بحاجة إلى إعادة الإعمار والتنمية في ظل السلام والأمن اللذين اوجدتهما اتفاقية سلام الشرق، مشيراً إلى أن الحكومة السودانية لديها قناعة راسخة منذ سنوات عدة بضرورة العمل الخيري الإنساني التطوعي، داعياً كل المنظمات الدولية والاقليمية الخيرية والإنسانية إلى الاستجابة للمشروعات المطروحة في شرق السودان الذي عانى كثيراً من آثار الحروب والفقر والأمراض.

وأوضح اسماعيل أن اللجنة الفنية المسؤولة عن إعداد المشروعات أولت اهتماماً للمشروعات التي تغطي

مجالات الخدمات العامة كالتعليم والصحة والإيواء والمياه، ومجموعة أخرى من المشروعات في مجالات البنى التحتية والتي ترتكز على الطرق والكهرباء والسدود، لافتاً إلى أن هناك مجموعة ثالثة من المشروعات تركزت على مجالات الاستثمار في مجالات الزراعة والتعدين.

بدوره استعرض وزير الري والموارد المائية لولاية القضارف المهندس عبدالله الريح الضوء اهم المشروعات المقترحة، مشيراً إلى أنها تنقسم إلى قسمين اساسيين، الأول عبارة عن مشروعات تنموية للمانحين تقدر تكلفتها الكلية بـ 2.445 مليار دولار امريكي، والثاني عبارة عن مشروعات تنموية مقترحة للمستثمرين تقدر تكلفتها الكلية بـ 1.990 مليار دولار أمريكي.

البيان الختامي

وفي ختام الملتقى اصدرت الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بياناً اكدت من خلاله أن الملتقى يأتي استجابة لمتطلبات ومقتضيات اتفاقية سلام الشرق، ونقل البيان تثمين المشاركين في الملتقى جهود الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية لتنظيمها ورعايتها للملتقى الذي خرج في أبهى حلله فلها كل الشكر والثناء وذلك بعد الاستماع لكل الإفادات والمعلومات والبيانات المتوافرة حول الأوضاع الإنسانية بشرق السودان، والوقوف على مدى الحاجة لإعادة الإعمار وتغيير الواقع خاصة في مجالات التعليم والصحة والأمن الغذائي والمياه والبيئة واللجوء والنزوح وإعادة الدمج والتسريح.

وأعلن البيان عن إنشاء صندوق الخليج للعمل الخيري في شرق السودان برأسمال أولي يبلغ 100 مليون دولار اميركي، وقد اعلنت الجمعيات والمنظمات التي حضرت الملتقى التزامها بالمساهمة في جمع معظم هذا المبلغ، داعياً كل المنظمات الخيرية الأخرى إلى المساهمة الفاعلة في هذا الصندوق وقررت المنظمات غير الحكومية المشاركة في الملتقى ودعم برامج ومشروعات إعمار الشرق ذات العلاقة بالعمل الإنساني والخيري والطوعي من موجودات الصندوق بالتنسيق فيما بين الهيئات والجمعيات التي التزمت بتغطية الـ 100 مليون دولار.

اوضح البيان من بين المشروعات والبرامج مشروعات في مجال التنمية البشرية والحرفية ومكافحة الأمراض المتوطنة والتغذية الصحية ومحو الأمية وتدريب المخرجات واستيعاب الفاقد التربوي وكفالة الايتام واصحاح البيئة وغيرها من المشروعات التي ستقوم بها المنظمات المشاركة في الملتقى ضمن الوثائق الختامية للمؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان.

وختم البيان باعراب المشاركين من المنظمات غير الحكومية الخيرية والإنسانية المشاركة في الملتقى عن تقديرهم للرعاية الكريمة لصاحب السمو الأمير للمؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين للشرق.

تبرعات سخية في مزاد الخير

اقترح ممثل جمعية الخليج للتنمية إنشاء بنك في السودان لمكافحة الفقر على غرار بنك «جرامين» وابدى استعداد الجمعية للمشاركة في تمويله، كما أكد أن الجمعية لديها توجه لإنشاء جامعة مفتوحة في إقليم شرق السودان.

اعلن د. المعتوق أن «الهيئة الخيرية» ستشارك في صندوق الخليج الخيري بمبلغ 10 ملايين دولار كمساهمة منها في الصندوق على أن يكون هناك تنسيق مع الهيئات الخيرية في الكويت وخارجها للمشاركة فيه.

- افاد ممثل هيئة الأعمال الخيرية في الإمارات أن الهيئة تبرعت بمبلغ 10 ملايين دولار خلال السنوات الخمس المقبلة للأعمال الخيرية في السودان.
- قال ممثل جمعية العون المباشر أن الجمعية ستضاعف انفاقها في السودان بدءاً من العام المقبل ليصل إلى مليون دولار سنوياً.
- أعلن رئيس جمعية إحياء التراث الإسلامي التزام الجمعية بإنفاق سنوي بقيمة مليوني دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.
- اشار ممثل هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية إلى أن الهيئة ستكثف من جهودها في السودان خلال السنوات المقبلة وذلك في مجالات التعليم والصحة والتنمية البشرية والمشاريع المتناهية الصغر بالتمويل الذاتي، كما أعلن التزام الهيئة بإنفاق مليوني دولار سنوياً لمدة 5 سنوات.
- أكد ممثل المنتدى الإسلامي التزام المنتدى بتقديم 50 منحة دراسية للطلاب في السودان فضلاً عن حفر 100 بئر وعدد من البرامج الخاصة بصحة الامهات

يوسف الحجي رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية السابق

وإقامة مراكز توليد.

- ممثل مؤسسة الوقف الإسلامي تفاعل مع التبرعات السخية وأكد أن المؤسسة ستشارك في تمويل صندوق الخليج الخيري لكنه لم يعلن عن رقم معين إلا بعد الرجوع للقائمين على المؤسسة.
- أوضح ممثل مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية أن المؤسسة ستشارك في تمويل صندوق الخليج الخيري، وسيتم الإعلان عن حجم المشاركة في وقت لاحق.
- أعلن سوار الذهب ان منظمة الدعوة الإسلامية ستقدم 7 ملايين دولار لإعمار شرق السودان على مدار السنوات الخمس المقبلة.
- افاد ممثل مؤسسة الزبير الخيرية بأن المؤسسة ستشارك في إعمار شرق السودان بحفر 20 بئراً وكفالة 1000 يتيم وبناء 3 مراكز صحية في ولايات الشرق الثلاث.
- ذكر ممثل منظمة ذو النورين الخيرية بالسودان عزم المنظمة إنشاء 3 مجمعات خيرية متكاملة في ولايات الشرق الثلاث، لافتاً إلى أن المركز يتكون من مسجد ومركز لتحفيظ القرآن الكريم وبئر ووحدة صحية.
- أعلن رئيس جمعية الإحسان الخيرية عن مشاركة الجمعية في تمويل الصندوق الخيري المزمع انشاؤه بقيمة 10 مليون دولار على مدار 5 سنوات.
- أكد ممثل مؤسسة سالم بن عبدالله في قطر أن المؤسسة ستلتزم بتقديم مبلغ 10 ملايين دولار لإعمار شرق السودان.

طرحت الفرص الاستثمارية في الإقليم بهدف مكافحة الفقر وتحقيق التنمية

الغانم: 3 ورش عمل صاحبت المانحين لشرق السودان

مروان الغانم

أكد مروان الغانم المدير الإقليمي للدول العربية في الصندوق الكويتي للتنمية وعضو اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين في شرق السودان أن المؤتمر ركز على إبراز حاجة الإقليم الماسة إلى المساعدات وطرح فرص الاستثمار على المستثمرين من أجل استقطاب الأموال والاستثمارات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق المصلحة المشتركة لجميع الأطراف وتصب في قناة إعادة الإعمار وإنعاش التنمية في شرق السودان.

وكشف الغانم في تصريحات صحافية عن أن ورش العمل الثلاث التي صاحبت المؤتمر جمعت في الأولى أصحاب العمل وممثلي الغرف التجارية والصناعية وأنها ستتناول المشروعات الاستثمارية وفرص الاستثمار في شرق السودان خاصة في مجالات النفط والغاز والتعدين والزراعة والموانئ والعقارات والطاقة المتجددة والسياحة والمياه. كما تناولت الورشة العقبات التي تحول دون ممارسة الأعمال التجارية وكيفية تحسين مناخ الاستثمار بالمنطقة بالإضافة إلى إقناع المستثمرين بأن شرق السودان بموارده الطبيعية الهائلة يتيح فرصة نادرة لإقامة شراكات ذكية يربح فيها الجميع وتحقق طموحات التنمية في الإقليم.

كما أوضح الغانم أن ورشة العمل الثانية التي استهدفت مناقشة مشروعات الحد من الفقر وتتمثل في تقديم الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها المواطنون وذلك من خلال مشروعات التنمية المستدامة وتحسين مستوى البنية التحتي الأساسية، وتحسين مستويات التعليم والصحة.كما أشار الغانم إلى أن ورشة العمل الثالثة تعلق بمشاريع تحسين البنية التحتية من أجل تحسين مستوى المعيشة وفتح الآفاق المستقبلية أمام السكان المهمشين، ولاسيما في المناطق التي تأثرت بالحرب. ويعد تطوير البنى التحتية الأخرى مثل الطرق الكبرى والمطارات من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي بصفة عامة.

غرفة التجارة والصناعة استضافت أولى ورش العمل بالمؤتمر

اقيمت على هامش المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان أولى ورش العمل بمقر غرفة تجارة وصناعة الكويت تناولت المشروعات الاستثمارية في اقليم شرق السودان وأعرب خلالها رئيس الغرفة علي الغانم عن اعتزاز الكويت باستضافتها للمؤتمر بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقليم شرق السودان، واستقطاب المستثمرين العرب لمشاركة الصناديق والجهات المانحة في مشاريع تطوير البنى التحتية والطاقم، ومشروعات محاربة الفقر والارتقاء بالتعليم والصحة والزراعة والصناعة والمشروعات الصغيرة وغيرها.

وقال الغانم خلال هذه الورشة إن الغرفة أسعدها أن يكون لها دور في المشاركة من خلال تهيئة الأجواء لتحقيق النجاح للمؤتمر، لافتاً إلى أن الهدف من ورشة العمل هو التقاء ممثلي أصحاب الأعمال من جمهورية السودان بنظرائهم من دولة الكويت، الأمر الذي يعبر عن قناعة مشتركة بأهمية دور القطاع الخاص في اقتصاد البلدين الشقيقين، وهذا ما يضع على الطرفين مسؤولية كبيرة.

دور مطلوب .. ومقاييس مختلفة

واضاف «علينا في إطار هذه الشراكة أن نؤدي الدور المنوط بنا بكل ما اوتينا من قدرة على البذل وبكل ما يجمع بيننا من تعاون الشركاء وجهد الأكفاء ومحبة الاشقاء».

وزاد قائلاً: «إننا لانقيس جدوى الاستثمار في السودان بأرقام التكلفة والمردود فقط بل نولي اهتماماً كبيراً بمدى انعكاس هذا الاستثمار على استقرار المنطقة وأمنها».

وذكر الغانم أننا نتطلع إلى أن يكون التعاون التجاري والاستثماري بين الكويت والسودان هدفاً استراتيجياً

الغانم: نتطلع إلى أن يكون التعاون التجاري والاستثماري بين الكويت والسودان هدفا استراتيجيا ومسؤولية قومية وأخلاقية

ومسؤولية قومية وأخلاقية، وهو ما يفرض بدوره على مجتمع الأعمال في كلا البلدين بذل جهود مكثفة لتعميق التفاهم واستيعاب ما تمليه المصالح المشتركة، مؤكداً أن تبادل الزيارات والحوار المباشر يمثلان الجسر الأقوى والقناة الأجدى لتوثيق التعاون وتنمية العلاقات، وأنه لابد من وجود آلية فاعلة لرصد مسيرة التعاون وتحليل نتائجه، واستخدامها كمؤشر ودلالات لاستقراء معالم الحاضر وتكوين رؤية للعمل المشترك.

ودعا الغانم الجانب السوداني إلى تقديم المزيد من المعلومات عن كل جوانب النهضة الاقتصادية التي شهدها السودان، وما تم تحقيقه على أرض الواقع

البرير: السودان يمتلك مشاريع استثمارية طموحة تشكل عوامل جذب للمستثمرين

لتوفير المناخ المواتي لاجتذاب المستثمرين، والتسهيلات المتعلقة بهذا الموضوع.

اقصر الطرق للتنمية

من جانبه اشاد رئيس الوفد السوداني ورئيس الاتحاد العام لأصحاب الأعمال سعود البرير بجهود دولة الكويت في مجال دعم السودان لاسيما عبر استضافتها للمؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرقي السودان الذي حقق نتائج إيجابية.

وأكد البرير أن التنمية الاقتصادية هي اقصر الطرق للتنمية الاجتماعية والقيام باستقطاب رؤوس الأموال وتنفيذ شراكات اقتصادية مطروحة على الساحة، لافتاً إلى أن المؤتمر الدولي للمانحين يعد إنجازاً حقيقياً لشرق السودان، ونحن نبحث عن مستثمرين كويتيين يرغبون في الاستثمار والمساهمة في تطوير السودان، ونتطلع لتنفيذ العديد من المشروعات في قطاعات الأعمال للمستثمرين في الكويت الذين ابدوا موافقاتهم على المشاركة في تنمية شرق السودان لرفعة إنسان شرق السودان.

وأضاف إن المشروعات الاقتصادية المطروحة تحمل كل المبادئ والقيم الإنسانية ووجه البرير دعوة لرجال الأعمال في الكويت وفي كافة دول العالم للمشاركة في المشاريع الاستثمارية في شرق السودان كي يستطيع الاقليم من خلال هذه المشاركات إزالة الفقر الذي

اسماعيل: زين وسكر كنانة دليلان بارزان على نجاح الاستثمارات الكويتية في السودان

يعاني منه إنسان شرق السودان.

ووجه البرير الشكر للمنظمات التي أبدت اهتماماً بتنمية السودان التي أصبحت تتطلب مشاركة المجتمع الدولي، مشيراً في هذا الإطار إلى أن السودان اصبح لديها قانون جديد للاستثمار بإمكانه أن يكون جاذباً للاستثمارات، مؤكداً أنه وضع على أسس تضمن جودة الاستثمارات في السودان، والتي تتطلع لخلق شراكات إستراتيجية جديدة مع المستثمرين الكويتيين.

«زين» .. «سكر كنانة»

من جهته قال مستشار الرئيس السوداني ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر مصطفى عثمان إسماعيل، إن الاستثمار في بلاده مجد، خصوصاً بعد ما تمت إزالة جميع العقبات التي كانت تعترضه، مشيراً إلى شركتي «زين» و«سكر كنانة»، دليلين على الاستثمارات الكويتية الناجحة في السودان، مشيراً إلى أن قانون الاستثمار الجديد سيكون له دور كبير في تحفيز الاستثمار وتقديم التسهيلات المناسبة في السودان.

من جانبه قدم مدير صندوق إعادة إعمار شرق السودان المهندس ابو عبيدة محمد دج عرضاً شاملاً عن فرص الاستثمار المتعددة والمتوافرة في شرق السودان، والتي شملت قطاعات الزراعة والأمن الغذائي والصناعة، والتعليم والطاقة، والبنية التحتية.

المشاركون من السودان: المشروعات مدروسة وستعمل على ترسيخ السلام في الشرق

الحد من الفقر وتحسين البيئة التحتية محور نقاشات ورشتي العمل الثانية والثالثة في المؤتمر

في إطار فعاليات المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان اقيمت ورشتا العمل الثانية والثالثة اللتان ترأسهما السفير السوداني لدى الكويت د. إبراهيم الميرغني وسفير الكويت لدى السودان سليمان الحربي.

السفيران الكويتي سليمان الحربي والسوداني إبراهيم الميرغني خلال الورشة

جانب من الحضور

المدير المالي لصندوق إعمار شرق السودان محمد الطاهر

وناقشت الورشة الثانية مشروعات تستهدف الحد من الفقر من خلال استعراض الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها المواطنون السودانيون من خلال مشروعات التنمية المستدامة وتحسين مستوى البنية التحتية الأساسية وتحسين مستويات التعليم والصحة، فيما تطرقت الورشة الثالثة إلى مشاريع تحسين البنية التحتية من أجل تحسين مستوى المعيشة وفتح الآفاق المستقبلية أمام السكان المهمشين ولاسيما في المناطق التي تأثرت بالحرب.

بدوره استعرض مقرر اللجنة الفنية التي قامت بإعداد الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات التي طرحت خلال المؤتمر والمدير المالي بصندوق إعادة إعمار شرق السودان محمد احمد الطاهر أهم مشروعات البنى التحتية في شرق السودان وهي عبارة عن مشروعات صرف صحي وطرق وجسور

وزير الري والموارد المائية السوداني بولاية القضارف عبدالله الريح

عضو المجلس الوطني بالخرطوم أحمد الأمين

ومشروعات كهرباء وطاقة في الولايات الثلاث.

من جانبه القى وزير الري والموارد المائية لولاية القضارف عبدالله الريح الضوء على عدد من المشروعات المهمة التي من شأنها حفظ السلام في منطقة الشرق والحد من الفقر الذي تعانيه المنطقة.

وفي هذا السياق فتح السفيران المجال للمشاركين السودانيين في المؤتمر للتعبير عن آرائهم في نوعية المشروعات واهميتها بالنسبة لولايات الشرق الثلاث، حيث اشادت استاذ مساعد جامعة البحر الأحمر د. مريم علي أونور بموقف الكويت من السودان، مؤكدة أن المشاريع التي أعدت كانت مدروسة وتطرقت لمواجهة الفقر والجهل والأمية والصحة وغيرها من المشروعات الملحة لاقليم شرق السودان.

من جانبه قال عضو المجلس الوطني بالخرطوم احمد محمد الأمين إن المشروعات التي تمخضت عن المؤتمر سيكون لها دور كبير في ترسيخ السلام في منطقة الشرق، مشيراً إلى أنه يجب التركيز على توظيف الشباب السوداني في هذه المشروعات، مؤكداً أن القضاء على البطالة يعد أحد أهم اسباب نجاح اتفاقية السلام.

أما عميد كلية المجتمع بجامعة كسلا د. زينه ادريس فقالت ان المشروعات المطروحة طموحة ولكنها أغفلت إلى حد ما التركيز على المرأة.

جهود شاقّة

من جهته عقب سفير الكويت لدى السودان سليمان الحربي على آراء المواطنين السودانيين بقوله «ان منطقة شرق السودان شاسعة وتحتاج للكثير من المشروعات سواء التنموية أو الاستثمارية، لافتاً إلى أن المشروعات التي قدمها المؤتمر هي نتيجة جهود شاقة امتدت لـ «7 أشهر»، مشيراً إلى أن هذه المشروعات تم دراستها بعناية فائقة من قبل 5 جهات متخصصة.

وذكر الحربي أن مشاريع البنية التحتية في السودان ملحة جداً وترتكز على 3 محاور اساسية هي الاستقرار والبنى التحتية والاستثمار، مؤكداً أن السودان تعتبر بيئة جاذبة للاستثمار ويوجد بها العديد من الفرص الاستثمارية في كافة القطاعات.

ودعا الحربي سكان الولايات الثلاث إلى المساهمة في إنجاز المشروعات وإبداء المقترحات التي يرونها في صالحهم خلال فترة التنفيذ لأن هذه المشروعات من اجلهم.

على هامش ورشة العمل حول المشروعات الاستثمارية المتاحة

رجال وسيدات اعمال لـ «الصندوق»: المؤتمر فرصة ذهبية للتعريف بالفرص الاستثمارية الواعدة في شرق السودان

يعتبر المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان فرصة ذهبية لرجال وسيدات الأعمال في السودان لكونه ركز خلال فعالياته على الفرص الاستثمارية الواعدة التي ينطوي عليها اقليم الشرق، ومن أجل الاستفادة المثلى من هذه الفرصة المهمة توافد إلى أرض دولة الكويت التي شهدت استضافة المؤتمر عدد من رجال وسيدات الأعمال للمشاركة في المؤتمر بهدف عرض بعض المشروعات التي يمكن تنفيذها من خلال شركات مع مستثمرين كويتيين.

مجلة «الصندوق» حرصت على الالتقاء بعدد من رجال وسيدات الأعمال السودانيين على هامش ورشة عمل خاصة بالمشروعات الاستثمارية المتوافرة في الإقليم للتعرف منهم على أهم هذه الفرص التي جاؤوا ليسوقوا لها في الكويت فضلاً عما يمثل لهم هذا المؤتمر من أهمية استثمارية في اقليم شرق السودان.

في البداية قال رئيس مجلس إدارة مجموعة التاك بالسودان كمال الحسن إن المؤتمر مثّل فرصة مؤاتية لعرض بعض من المشروعات الكثيرة التي يمكن ان تنفذ في شرق السودان في ولاياته الثلاث، لافتاً إلى أن اقليم الشرق يتمتع بثروات ضخمة منها المعدنية والزراعية والحيوانية وغيرها من الثروات التي تحتاج لمجهودات كبيرة للاستثمار فيها والاستفادة منها.

وأضاف الحسن انه كرجل أعمال سوداني جاء إلى الكويت لعرض مشروعات عقارية وزراعية في ولاية كسلا، مشيراً إلى أن كسلا تتمتع بالبساتين الزراعية التي تنتج أفضل عوائد مجزية من الاستثمار فيها، مؤكداً أن المؤتمر يعد فرصة رائعة لتسويق مثل هذه المشروعات الواعدة.

الحسن: شاركت كرجل أعمال سوداني لعرض مشروعات عقارية وزراعية في ولاية كسلا

من جانبها أكدت إيمان الزبير وهي سيدة أعمال سودانية أهمية المؤتمر بالنسبة لشرق السودان، مشيرة إلى أنها من ولاية كسلا وأن هذا المؤتمر سيسهم إلى حد كبير في تنفيذ مشروعات كثيرة ومتنوعة من خلال جلب مستثمرين من الكويت وغيرها للولايات الثلاث.

وأشارت الزبير إلى أن أهم المشروعات من وجهة نظرها التي يجب أن تحظى باهتمام أكثر من غيرها هي مشروعات البنى التحتية في كافة القطاعات، لافتة إلى أنها جاءت لتسويق عدد من المشروعات الاستثمارية في مجالات الصحة والتعليم.

وذكرت أن المأمول من المؤتمر هو تحقيق نقلة نوعية في شرق السودان، معربة عن ثقتها في التزام المانحين بتمويل المشروعات المهمة في شرق السودان.

من جهته قال الزين عوض وهو رجل أعمال سوداني أن المؤتمر يعتبر نقلة نوعية في السودان ككل وليس اقليم الشرق فحسب، حيث أنه سيعرف المستثمرين في الكويت وغيرها من الدول على حجم الفرص الاستثمارية الكثيرة في اقليم شرق السودان الذي باعتقادي أنه ليس قاصراً على ولايات القضارف وكسلا والبحر الأحمر وإنما يبدأ من منطقة الكاملين إلى بورسودان.

وأفاد عوض بأنه جاء إلى الكويت ليعرض على المستثمرين الكويتيين الشراكة في تنفيذ مشروع زراعي كبير على مساحة 25 الف فدان.

أما هيبة أحمد صديق وهي سيدة أعمال من ولاية القضارف فقالت إن أهمية المؤتمر تكمن في تنمية وإعمار ولايات الشرق الثلاث خاصة وأنها تأثرت إلى حد كبير بالحرب التي شهدتها مؤخراً، معربة عن أملها في أن يكون هناك تطور كبير يتلمسه المواطن السوداني في كافة ولايات الشرق بعد المؤتمر.

ولفتت إلى أن أهم المشروعات التي جاءت إلى الكويت لتسوقها هي مشاريع زراعية خاصة وأن ولاية القضارف

الزبير: مشروعات البنى التحتية يجب أن تحظى بالاهتمام .. وأسوّق لمشروعات صحية وتعليمية

تتمتع بتوافر الأراضي الزراعية الصالحة لاستزراع الكثير من المحاصيل من الخضراوات والفواكه، مشيرة إلى هذه المشروعات يمكن أن يكون لها دور كبير في توفير الأمن الغذائي لمنطقة الشرق.

وأوضحت صديق ان الشرق يتمتع ايضاً بثروات هائلة من المعادن وعلى رأسها الذهب التي يمكن الاستفادة منها من خلال إقامة مشروعات صناعية متنوعة.

وتوجهت بالشكر للكويت أميراً وحكومة وشعباً على استضافة هذا المؤتمر الذي سيكون له دور بارز في إحداث نقلة نوعية وجذرية في إقليم شرق السودان.

إلى ذلك شهدت ورشة العمل حضور مستثمرين من خارج السودان، حيث التقت «الصندوق» بالعضو المنتدب للشركة المصرية لمنتجات الألمنيوم (اليومصر) صالح موسى الذي قال إن الهدف من تواجده في هذا المؤتمر الدولي هو تفكير الشركة المصرية في دخول السوق السوداني الواعد من خلال صناعة الالمنيوم، مشيراً إلى أن المؤتمر يمثل فرصة لفتح سوق جديد واعد بالنسبة لشركته.

وأضاف موسى أنه يمكن من خلال المؤتمر الالتقاء برجال أعمال من السودان والكويت وطرح فكرة عمل شراكة لإنشاء مصنع الومنيوم في شرق السودان.

أما مديرة عام الاستثمار في بنك مصر د. سوزان حمدي فقالت إنها جاءت على رأس وفد من البنك للتعرف على الفرص الاستثمارية في السودان عن كثب، لافتة إلى أن بنك مصر بصدد افتتاح فرعين له في شمال وجنوب السودان خلال الفترة القليلة المقبلة، ومن ثم فإن التواجد يعني التعرف على الفرص الاستثمارية هناك وخاصة في إقليم شرق السودان بهدف الاستثمار فيها بما يتناسب مع استراتيجية البنك.

وأضافت حمدي انها ترى أن المؤتمر الدولي للمانحين فرصة مؤاتية لتحقيق تنمية حقيقية في شرق السودان في كافة المجالات والقطاعات.

أكد أن مؤتمر تنمية السودان كان فرصة لعقد شراكات ذكية

اسماعيل لـ «الصندوق»: للكويت أياد بيضاء في تنمية جنوب السودان.. منذ «هيئة الجنوب»

أكد مستشار الرئيس السوداني مصطفى عثمان اسماعيل ان من مؤتمر المانحين المستثمرين لشرق السودان نجح في إقناع المستثمرين بان شرق السودان بموارده الطبيعية الهائلة يمثل فرصة نادرة لإقامة شراكات ذكية يربح فيها الجميع وتحقق طموحات التنمية في الأقليم.

وقال اسماعيل في حوار له بمناسبة انعقاد المؤتمر ان مبادرة الكويت باستضافة المؤتمر ليست غريبة عليها، فللكويت أياد بيضاء سبقت في تنمية جنوب السودان، وكانت الرائدة في هذا المضمار.. مشدداً على أن الإرادة السياسية في الكويت والخرطوم عاقدة العزم على الاستمرار قدماً في هذا الطريق الذي يقود إلى الخير والنماء.

وأوضح اسماعيل أنه تم خلال المؤتمر عرض 177 مشروعاً على المستثمرين والمانحين .. معرباً عن الأمل في ان تشكل هذه المشروعات البنية الأساسية للبناء التنموي في الأقليم.

ورداً على سؤال حول تقييمه لجهود مؤسسات العون العربي المشاركة في المؤتمر اعرب اسماعيل عن تقديره وإشادته للصناديق المشاركة، خاصة الصندوق الكويتي والصندوق العربي والبنك الإسلامي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق دعم الشرق الممثل لحكومة السودان.

كما بين اسماعيل عزم الحكومة السودانية ابداء الاستثمار في السودان اهمية قصوى كاشفاً عن صدور قرار بتكليفه مقرراً للمجلس الأعلى للاستثمار وفيما

السودان غني بالأراضي الخصبة والموارد الطبيعية

يلي تفاصيل الحوار:

ما الأهداف التي تتطلعون إلى تحقيقها من انعقاد هذا المؤتمر؟

كما يدل الاسم الكامل للمؤتمر فإن هدفنا هو المساهمة في إعمار وتنمية شرق السودان وذلك عبر إشراك الدول الشقيقة والصديقة في برنامج متكامل ومدروس يرمي إلى إعادة تأهيل البنية الأساسية والخدمات في ولايات شرق السودان الثلاث .. ويتجاوز طموحنا ذلك إلى إقناع المستثمرين، بأن شرق السودان، بموارده الطبيعية الهائلة، يتيح سانحة نادرة لإقامة شراكات ذكية يربح فيها الجميع (win-win situation) .. وتندرج هذه الجهود في مجملها في إطار سعي لردم الهوة التنموية التي قعدت بهذا الأقليم عن تحقيق آمال وطموحات مواطنيه الكرام.

تبنت دولة الكويت الدعوة إلى إقامة هذا المؤتمر وانعقاده على أراضيها .. فما دلالة هذه الدعوة وما أصداؤها في الأوساط السودانية والعربية؟

لم نستغرب مبادرة دولة الكويت الشقيقة إلى إستضافة

> **الاستقرار في المنطقة وخلوها حالياً من النزاعات يساهم في تحقيق أهداف المؤتمر**

المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان.. فللكويت أياد بيضاء سبقت في تنمية جنوب السودان حيث كانت الرائدة في هذا المضمار. وقد جاءت مبادرة سمو أمير دولة الكويت باستضافة هذا المؤتمر متسقة تماماً مع مواقف الكويت المشرفة ودعمها الدائم للسودان وسعيها الذي لايفتر لتوطيد الوشائج التاريخية والدينية والثقافية التي تربط بين الشعبين الكويتي والسوداني.. ودعونا لاننسى أن البلدين يتشاركان بعض القبائل المشتركة مثل «الرشايدة» الذين نزحوا إلى السودان من الجزيرة العربية ومنطقة الخليج.

وكيف تنظرون إلى المؤتمر الذي يعد حلقة في سلسلة التعاون التنموي بين البلدين والذي يعود إلى الخمسينيات من القرن الماضي.. زمن هيئة الجنوب والخليج العربي؟

كما أسلفت، يجيء هذا المؤتمر بمثابة لؤلؤة غالية في عقد منظوم تواضع قادة البلدين على تزيينه، على مرّ السنوات، بكل ما هو جميل وبديع.. وقناعتي هي أن الإرادة السياسية في الكويت والخرطوم عاقدة العزم على الاستمرار قدماً في هذا الطريق الذي يقود إلى الخير والنماء.

ما المحاور التي سيركز عليها المؤتمر بشكل أساسي، وهل تعكس كل احتياجات الإقليم؟

يرتكز المؤتمر على ثلاثة محاور هي البنية الأساسية والخدمات والاستثمار.. وقد أعدت دراسات معمقة، عكف عليها عدد من المختصين في اللجنة التحضيرية للمؤتمر، رمت إلى مقابلة الاحتياجات الأساسية للأقليم في المجالات التي ذكرتها .. وأود أن أشير إلى

"المبادرة الأميرية السامية بعقد المؤتمر في الكويت تتسق مع مواقفها المشرفة الداعمة لبلادنا"

صور من الحياة في السودان (إقليم دارفور)

أن اللجنة التحضيرية أعدت 177 مشروعاً تم انتخابها بعد دراسة وتمحيص ونأمل أن تشكل البنية الأساسية التي يتم تشييد البناء التنموي للأقليم عليها.

تشارك في المؤتمر عدد من مؤسسات الدعم العربي مثل الصندوق العربي والبنك الإسلامي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما دلالات هذه المشاركة وما أهميتها وما انعكاساتها على نجاح المؤتمر وتحقيق أهدافه؟

لايخفى أن المشاركة الواسعة لهذه المؤسسات المرموقة والمحترمة تعكس جدية المنهج الذي روعي في التحضير لهذا المؤتمر الهام، كما تشير هذه المشاركة إلى إجماع هذه الجهات المختصة على أهمية الالتفات لتنمية وإعمار شرق السودان الذي عانى من التهميش طوال عقود مضت وتعرضت أراضيه لزراعة الألغام أثناء

"الإرادة السياسية في الكويت والخرطوم عازمة على المضي في طريق التنمية"

الحرب العالمية الثانية وقاسى أهله ويلات النزاع المسلح في السنوات التي سبقت التواصل إلى اتفاق الشرق عام 2006. وأجد لزاماً عليّ، في هذا المقام الإشادة بالصندوق الكويتي والصندوق العربي والبنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق دعم الشرق (الممثل لحكومة السودان) باعتبار أن هذه المؤسسات شكلت الأضلاع الخمسة في العمل التحضيري للمؤتمر.

يحظى المؤتمر باهتمام دولي بالغ وقد أعلنت دول كبرى عن ترحيبها بانعقاده في الكويت.. فهل يضاعف هذا من فرص نجاح المؤتمر في تحقيق تطلعات السودانيين؟

نعم، لمسنا اهتماماً دولياً وإقليمياً بالغاً بهذا المؤتمر.. وأبلغنا عدة دولة عربية وأوربية واسيوية وغربية عن عزمها على المشاركة الفاعلة في المؤتمر.. ويحدونا الأمل أن تجيء التزامات وتعهدات الدول والمؤسسات المشاركة في المؤتمر على قدر طموحاتنا وبما يتناسب مع تطلعات خمسة ملايين شخص هم سكان شرق السودان الذين يتطلعون إلى نقلة نوعية يحدثها هذا المؤتمر في حياتهم.

ما المشروعات التي تمثل أولوية لدى حكومة السودان والتي تتطلع إلى تنفيذها في ولايات الشرق حالياً ولماذا؟

كما أسلفت تعطى الحكومة أولوية لمشرعات البنية التحتية مثل الطرق والكهرباء والجسور وتتطلع إلى أن يخرج مؤتمر المانحين والمستثمرين بتعهدات والتزامات تسهم بشكل كلي، أو جزئي على أقل تقدير، في تحقيق هذا الهدف، على أن ذلك لا يعني إهمال المشاريع الأخرى في مجال الخدمات مثل بناء المستشفيات

١٧٧ مشروعاً عرضت على المستثمرين المانحين خلال المؤتمر

والمدارس وحفر آبار المياه التي وإن كانت كلفتها تقل كثيراً عن مشاريع البنية التحتية، إلا أنها تمثل احتياجات عاجلة ينبغي الوفاء بها بأسرع ما يمكن، وفي محور ثالث تجيء المشاريع الاستثمارية التي تستهدف قطاع الصناعة والسياحة والصيد البحري وغيرها من الأنشطة الشبيهة وهذه تمثل أيضاً أولوية باعتبار أن سياسة الحكومة السودانية تقوم على تشجيع الاستثمار الخارجي وبذل الجهود لتيسير مهمة المستثمر وإزالة العوائق والصعاب التي قد تعترض سبيله، وأود أن أنوه في هذا المقام إلى أن السيد رئيس الجمهورية قد اصدر مؤخراً قراراً بتشكيل المجلس الأعلى للاستثمار برئاسته شخصياً وقضى ذلك القرار بتعييني مقرراً لذلك المجلس .. ومن هنا ترون أن تشجيع الاستثمار بالدولة يقع ضمن مسؤولياتي المباشرة.

أنشئ صندوق إعمار وتنمية شرق السودان بعد اتفاق السلام وقع في 2006، إلى أي مدى استطاع الصندوق تنفيذ الأعمال والبرامج المنوطة به؟

خصصت الحكومة السودانية مبلغ 600 مليون دولار لصندوق إعمار وتنمية شرق السودان.. وقد قصد من ذلك مواجهة الاحتياجات الآنية بعد توقيع «اتفاق سلام شرق».. وكانت الحكومة السودانية تعلم سلفاً أن منطقة شرق السودان تحتاج إلى تخصيص موارد أكبر تمكن المنطقة من بناء بنياتها التنموية وتقديم الخدمات الأساسية (مثل المياه، الصحة، التعليم) للسكان وفي تقديري أن صندوق إعمار وتنمية شرق السودان قد أدى رسالته بشكل مرضي في حدود الإمكانات التي أتيحت له.

هل يمكن للعون العربي مجاراة الدعم الأجنبي في تلبية احتياجات العالم النامي.. أم أن الفجوة بين الاثنين لازالت متسعة ولصالح الدعم الأجنبي وأنه لايمكن ردمها على المستوى المنظور؟

هذا سؤال جيّد. أرى أن العون العربي بإمكانه لعب دور أكبر بكثير من ذاك الذي يقوم به الآن.. ولعل توفير فوائض مالية نتيجة للارتفاع النسبي لأسعار النفط والغاز يتيح سانحة لتنشيط العون العربي للعالم النامي بما يتيح للعالم العربي لعب دور أكثر أهمية في العلاقات الدولية. ودعونا لاننسى أن العون العربي يأتي بتسهيلات أفضل بكثير من تلك التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية والمانحون التقليديون في الدول الغربية.

عازمون على إيلاء الاستثمار أولوية كبرى في السودان.. والبشير كلفني مقررا للمجلس الأعلى للاستثمار

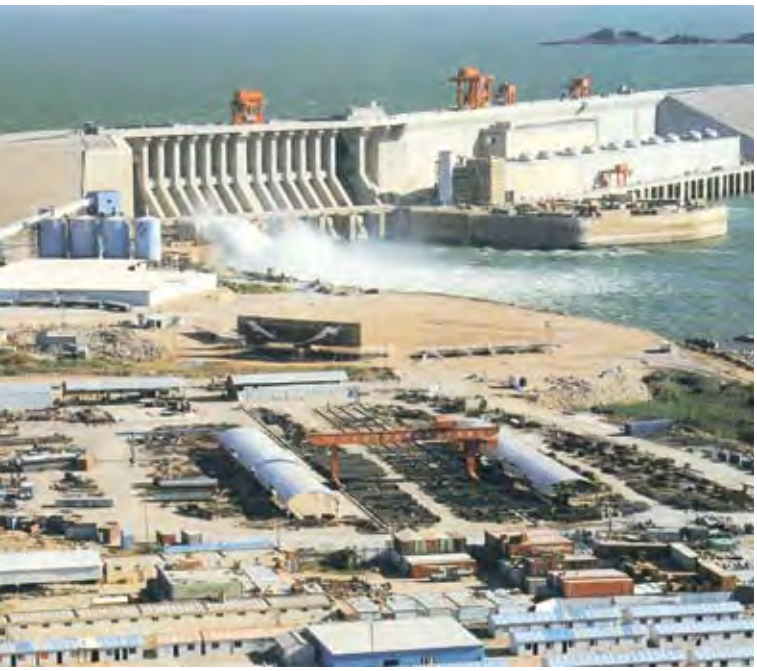

سد مروي أحد ثمار التعاون مع الصندوق الكويتي

انعقاده في ضيافة دولة الكويت بسمعتها الطيبة عالمياً يأتي في المقدمة

م. ابو عبيده دج: كل الظروف تهيأت لنجاح مؤتمر «شرق السودان» .. بالكويت

دعا المهندس ابو عبيدة دج المدير التنفيذي لصندوق إعادة بناء وتنمية الشرق ورئيس اللجنة الفنية لإعداد مؤتمر شرق السودان دعا اصدقاء السودان في المنطقة فضلاً عن مؤسسات المجتمع الدولي إلى العمل على دفع وتيرة التنمية في السودان، مؤكداً أنه حان الوقت للتنمية الشاملة والمستدامة في كافة أقاليم السودان خاصة وإن هناك جهوداً مبذولة للإصلاح على كافة المسارات.

وقال دج في مقابلة مع مجلة «الصندوق» إن منطقة شرق السودان غنية بالموارد الطبيعية وبالتالي فنحن نعول كثيراً عليها لتحقيق انطلاقة حقيقية على جميع مسارات التنمية التي ستعود على الإقليم بالنفع فضلاً عن جميع أنحاء السودان، مضيفاً أن منطقة شرق السودان أصبحت خالية من النزاعات وباتت تنعم بالأمن والاستقرار وذلك من خلال النسيج الاجتماعي المتماسك.

واعتبر دج أن مؤتمر شرق السودان مثل ركيزة اساسية في انطلاقة جهود التنمية في اقليم شرق السودان الذي يحتاج الكثير والكثير من المشروعات التنموية، مؤكداً على أن المواطن السوداني كان يتطلع بشغف لما سيتمخض عنه هذا المؤتمر.

وأشار إلى أن واحداً من أهم عوامل نجاح هذا المؤتمر كونه قد انعقد في ضيافة دولة الكويت التي تتمتع بسمعة طيبة وقبولاً في المنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام.

وأوضح دج أن هناك حاجة لأكثر من 177 مشروعاً متنوعاً في إقليم شرق السودان وكل هذه المشروعات اعدت لها دراسات جدوى استثمارية، لافتاً إلى أن القيمة التقديرية لهذه المشروعات ستكون في حدود 4.250 مليار دولار.

وفيما يلي تفاصيل اللقاء الذي ادلى به ابو عبيدة محمد دج لمجلة «الصندوق»..

ما أهمية مؤتمر شرق السودان بالنسبة للسودان بشكل عام وشرق السودان على وجه الخصوص؟

يمثل هذا المؤتمر أهمية قصوى بالنسبة للسودان، فهو فرصة لتحديد التزامات حكومة السودان وجبهة الشرق فيما يتعلق بالنزاع، وكانت هذه الاتفاقية تتضمن عدة محاور من بينها محور إدارة الثروة في شرق السودان، وهذا الصندوق منوط به أعداد مؤتمر المانحين بهدف الإسراع في عملية التنمية، وأود الإشارة إلى أن هذا المؤتمر كان تكريساً للاتفاقية الموقعة بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق، فصندوق إعادة بناء وإعمار شرق السودان يعمل في حدود التزاماته التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين، حيث اوصت الحكومة بأن يكون رأسمال الصندوق 600 مليون دولار تم الإنفاق منها على قرابة الـ 700 مشروع ما بين متوسطة وصغيرة الحجم.

ويضيف دج قائلاً: هذا المؤتمر يعتبر مدخلاً يحتوي على مشاريع كبيرة ومتعددة ومهمة جداً لمنطقة شرق السودان، حيث انها تركز على المشروعات الخدمية والبنية التحتية فضلاً عن الاستثمارات المتنوعة، والتي

"المؤتمر مثل مدخلاً مهماً من مداخل التنمية الحقيقية لمنطقة الشرق"

نأمل أن يتم إنجازها وفقاً لما هو معد لها وهذا المؤتمر كان بمثابة نقطة الانطلاقة الحقيقية للتنمية في شرق السودان الذي يحظى بموقع استراتيجي كونه يطل على ساحل البحر الأحمر ويضم عدداً من الموانئ المهمة أبرزها ميناء بورسودان، كما أن إقليم شرق السودان يضم أراضي زراعية شاسعة وتتميز بالخصوبة والتنوع، فهناك الزراعة البستانية والزراعة الآلية، فضلاً عن وجود العديد من المعادن على طول ساحل البحر الأحمر الذي يمتد لأكثر من 500 كيلو متر، كما تتمتع المنطقة بمشاريع الصيد، وهنا أود الإشارة إلى أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية وبالتالي فنحن نعول كثيراً عليها لتحقيق انطلاقة حقيقية على جميع مسارات التنمي التي ستعود على الإقليم بالنفع فضلاً عن جميع أنحاء السودان.

حان الوقت للتنمية

تأخرت عملية التنمية في الاقليم ردحا من الزمن.. هل تعتقد أن المعوقات والعراقيل قد زالت وأنه حان الوقت لانطلاق التنمية في هذه المنطقة؟

لم يترك المستعمر أي بنية تحتية في السودان ككل وليس منطقة شرق السودان فحسب، بل والأكثر من ذلك أن المستعمر ترك عدة معوقات للتنمية، وقد بذلك الحكومات السودانية المتعاقبة جهوداً حثيثة في مجال التنمية المستدامة في جميع أنحاء السودان، ولكن نظراً لأن السودان لا يمتلك الوفرة المالية الكافية لتحقيق التنمية كما يجب فإن ذلك انعكس بشكل جلي على بعض الخدمات الأساسية سواء الصحية أو التعليمية فضلاً عن البنية التحتية الأساسية من طرق وكباري إلى آخره وهو ما كان سبباً في نشوب النزاع في هذه المنطقة، أما الآن فيمكننا القول بأن المنطقة أصبحت خالية من النزاعات وباتت تنعم بالأمن والاستقرار وذلك من خلال النسيج الاجتماعي المتماسك، فكل القبائل تسعى للتكاتف مع

"الاستقرار في المنطقة وخلوها حاليا من النزاعات يساهم في تحقيق أهداف المؤتمر"

الحكومة في اتجاه التنمية والسودان الكل قطع شوطاً لابأس به في طريق الإصلاح في كافة المجالات، لذا ندعو إخواننا وأصدقاءنا في المنطقة فضلاً عن مؤسسات المجتمع الدولي إلى زيادة وتيرة التنمية في السودان، فقد حان الوقت للتنمية الشاملة والمستدامة في كافة أقاليم السودان خاصة وأن هناك جهوداً مبذولة للإصلاح على كافة المسارات.

استضافة الكويت للمؤتمر

استضافة دولة الكويت لهذا المؤتمر الذي يعد الأول من نوعه للتنمية في المنطقة.. ما الذي تعنيه ولماذا قدمت الكويت دعمتها ورعايتها لهذا المؤتمر؟

نحن نتوجه بالشكر لدولة الكويت أميراً وحكومة وشعباً لاستضافتها لهذا المؤتمر المهم للسودان، واؤكد أن هذا ليس بجديد على دولة الكويت المشهود لها بالكثير من المواقف سواء الإسلامية أو العربية، وبالتالي نحن نعتقد أن واحداً من أهم عوامل نجاح هذا المؤتمر كونه عقد في ضيافة دولة الكويت التي تتمتع بسمعة طيبة وقبول في المنطقة بشكل خاص والعالم بشكل عام.

وكيف استقبل الأشقاء في السودان هذه المبادرة .. وهل وصلت أصداؤها لسكان المناطق المستفيدة منها في ولايات (القضارف وكسلا والبحر الأحمر)؟

المواطنون في السودان استبشروا خيراً بانعقاد مثل هذا المؤتمر خاصة وأنه عقد في دولة الكويت كما أسلفت من قبل لأنهم يعتبرون إقامته فيها بمثابة ضمانة لنجاحه، خاصة وأن الكويت معروفة لدينا في السودان بالمشروعات الناجحة في كافة المجالات، لذا كان لذكر استضافة دولة الكويت لهذا الحدث المهم آثار إيجابية مهمة، ويمكنني القول إن هذا الأمر اثلج الصدور في السودان، فنحن نعول كثيراً على هذا المنتدى المؤثر والذي يمثل ركيزة اساسية

حان الوقت للتنمية في السودان

في انطلاقة جهود التنمية في إقليم شرق السودان الذي يحتاج الكثير والكثير من المشاريع التنموية، وهنا أود أن أؤكد على أن المواطن السوداني كان دائم التطلع بشغف لما سيتمخض عنه هذا المؤتمر.

177 مشروعاً

كيف حددتم المشاريع التنموية التي طرحتموها على المانحين والمستثمرين خلال المؤتمر وكيف توصلتم للكلفة التقديرية لهذه المشاريع؟

لقد قمنا بإعداد دراسات مستفيضة على مدار 3 سنوات، حددنا خلالها الاحتياجات الأساسية للولايات الثلاث، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الراهن في شرق السودان على كافة المستويات سواء اقتصادياً أو سياسياً أو خدمياً، حيث حددت الدراسات الفجوات في هذه المجالات وخرجت التوصيات بأن هناك حاجة لأكثر من 177 مشروعاً متنوعاً، وأود القول إن كل هذه المشروعات لها دراسات جدوى استثمارية معدة بالفعل، فهناك على سبيل المثال مشروعات في مجال الخدمات أبرزها في قطاعات الصحة والتعليم وكذلك مجال البنية التحتية أبرزها في قطاعات الكهرباء والمياه وشبكات الطرق والكباري، فضلاً عن المشروعات الاستثمارية في مجال الزراعة بكل أنواعها بما فيها المشروعات المتعلقة بالثروة الحيوانية، وسيتم عرض هذه المشروعات الاستثمارية خلال فعاليات المؤتمر.

وكم تبلغ القيمة التقديرية لهذه المشروعات المتنوعة؟

لقد قسمنا المشروعات إلى نوعين مشروعات بنية تحتية وهذه تقدر قيمتها بـ 2.250 مليار دولار، ومشروعات استثمارية في عدة مجالات وهذه تقدر قيمتها بـ 2 مليار دولار، وهذه المشروعات جاهزة للتنفيذ، حيث شاركت عدة جهات إنمائية في إعداد دراسات الجدوى الخاصة بها، حيث تم إعدادها بواسطة لجنة مشتركة تشكلت من الصندوق الكويتي للتنمية والصندوق العربي الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الصندوق الكويتي للتنمية قدم لنا دعماً كبيراً أثناء إعداد دراسات هذه المشروعات وهو ما مكننا في بلورتها في صورتها النهائية.

ما توقعاتكم لمستقبل التنمية في الولايات الثلاث على ضوء المشروعات التي يعتزم إنشاؤها في إطار المؤتمر؟

المشروعات التي سيتم تنفيذها في هذه الولايات كبيرة وتحتاج لمدى زمني لن يقل عن 5 سنوات للانتهاء منها، ولكن إنجاز مثل هذه المشروعات المتنوعة في كافة المجالات أتوقع أنه سيحدث تغيراً جذرياً في حياة المواطن السوداني في هذه المنطقة خاصة في مجالي الصحة والتعليم واخص بالذكر الفتيات اللواتي سيكون لهن نصيب من التعليم وكذلك الطلاب في المرحلة الابتدائية، كما أتوقع أن تشهد المنطقة تطوراً إيجابياً على مستوى مياه الشرب، كما أن مشروعات البنية التحتية ستربط السودان بدول حوض النيل وبالتالي فتح اسواق جديدة تنعش الحركة التجارية والصناعية في السودان، كما أن زيادة شبكات توليد الكهرباء ستزيد من الإنتاج في

كل الشكر للكويت أميراً وحكومة وشعباً لاستضافتها للمؤتمر

الصناعات المختلفة، فضلاً عن أن المشروعات الزراعية ستشهد طفرة بعد الانتهاء من إنجاز بعد بناء سد أعالي نهر عطيرة («ستيت») في هذه المنطقة يشارك الصندوق الكويتي للتنمية في تمويله، حيث إن هذا السد سيتيح استزراع حوالي 600 ألف فدان للزراعة، واعتقد أن مثل هذه المشروعات سترتقي بحياة المواطنين وستلبي احتياجات السكان في منطقة شرق السودان.

هل هناك ولاية تحتاج إلى تنمية في قطاعات مختلفة عن التنمية التي تحتاج إليها الولايات الأخرى؟

الولايات الثلاث تشكل نسيجاً متكاملاً، وكل ولاية لها طبيعة خاصة بها فهناك ولاية تتميز بمشروعات الصيد نظراً لتوافر الأسماك، وولاية تنطوي على موارد طبيعية مثل معدن الذهب وكذلك الغاز، وولاية تتميز بالمشروعات الزراعية البستانية والثروة الحيوانية، وبالتالي فإنه يمكن القول إن هناك تكامل بين الولايات وبعضها البعض وهذا يؤدي إلى إيجاد نوع من التنوع في الفرص الاستثمارية في الولايات الثلاث.

الصندوق الكويتي

يمثل الصندوق الكويتي - وهو شريك أساسي للتنمية في السودان منذ عام 1961 - دولة الكويت في المؤتمر ... فما تقييمكم لهذا الدور بصفة خاصة ولجهود الصندوق في تنمية السودان بصفة عامة؟

الصندوق الكويتي للتنمية يعتبر من انجح الصناديق العربية الإنمائية بل والعالمية، وهو صندوق ناجح بكل المقاييس لأنه يهتم بالدراسات الاقتصادية ويمنح الأولوية في مجالات التنمية لشركاته في المنطقة العربية، ونحن في السودان لدينا إمكانيات ومقومات نسعى للاستفادة منها من خلال دخول الصندوق الكويتي وإسهاماته في التمويل، منها على سبيل المثال مساهمته في سد ستيت،

الصندوق الكويتي قدم لنا دعماً كبيراً أثناء إعدادات الدراسات للمشروعات بما مكننا من بلورتها في صورتها النهائية

حيث من المتوقع أن يساهم في زيادة من المشروعا الزراعية وكذلك توليد الطاقة، وأود أن أشير إلى أننا لم نتعرف على الصندوق الكويتي عن كثب إلا من خلال الشراكة من أجل التنسيق لمؤتمر شرق السودان، فمن خلال التعاون مع الصندوق الكويتي اكتشفنا أنه يملك خبرة تراكمية عالمية كونه أول مؤسسة تنموية عربية، ونحن مدينون له بالكثير من الأعمال الطيبة التي تجري على أرض السودان.

أسباب النجاح

هل توقعتم هذا النجاح للمؤتمر ونتائجه؟

كنا متفائلين منذ البداية لوجود الكويت كدولة منظمة تتمتع بمكانة كبيرة في العالمين العربي والإسلامي، كما أنها مركز اقتصادي كنا نشعر أن هناك حرصاً كبيراً على إنجاح المؤتمر سواء على المستوى القيادي أو المستوى الشعبي، كما أن الإعداد الجيد للمؤتمر كان من أهم أسباب النجاح، حيث سبق الإعداد لهذا المؤتمر منذ بداية العام الجاري، كما أن الإعداد المبكر لطرح المشروعات ساهم أيضاً في إنجاح المؤتمر، حيث أنه منذ شهر أكتوبر بات في مقدور أي شخص الاطلاع على المشروعات المتنوعة في شرق السودان وكذلك الدراسات الخاصة بكل مشروع، ومن عوامل التفاؤل أيضاً قيمنا بالاتصال المبكر مع دول العالم والمنظمات الاستثمارية العالمية وهو ما أدى إلى مشاركة العالم الغربي في إطار التزاماته الدولية، كما أن الاستقرار الأمني الذي يتمتع به الإقليم وحرص كافة الإطراف المعنية ذات العلاقة ساهم في تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذا المؤتمر الذي يمكن أن يشكل ملامح مستقبل شرق السودان.

أكد أنه علامة بارزة من علامات التنمية في العالم

السفير الكويتي بالسودان لـ «الصندوق»:
نتائج المؤتمر تمنح الصندوق الكويتي للتنمية درجة الامتياز

قال السفير الكويتي لدى السودان سليمان الحربي ان نتائج المؤتمر تعكس الجهود الكبيرة التي بذلها القائمون عليه، مؤكداً أن ثقة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد الصباح في اسناد المؤتمر للصندوق الكويتي إنما هي ثقة مستمدة من الخبرة التراكمية العريقة التي يمتلكها الصندوق في مجال التنمية وتقديم التمويل والمنح والمساعدات الفنية لأكثر من 100 دولة حول العالم.

وأوضح الحربي في تصريح خاص لمجلة «الصندوق» ان نتائج المؤتمر تمنح الصندوق الكويتي للتنمية درجة الامتياز لكل العاملين فيه وعلى رأسهم المدير العام عبدالوهاب البدر الذي استطاع بمساعدة وبجهود العاملين في الصندوق النجاح في تنظيم فعاليات المؤتمر في الكويت بنجاح ساهم في ذلك الإعداد له منذ فترة والمشاركة في تحديد أولويات المشروعات التي يجب تنفيذها قبل غيرها في شرق السودان بحكم خبرته العريقة في هذا المجال وذلك بالتنسيق مع المسؤولين في الولايات الثلاث.

سليمان الحربي سفيرالكويت لدى السودان

وذكر الحربي في هذا السياق أن المشروعات التي تم طرحها خلال فعاليات المؤتمر لم يتم اختيارها بشكل عشوائي ولكنها جاءت بعد دراسات مستفيضة ومشاورات لحكومات الولايات الثلاث فضلاً عن الحكومة المركزية وقوى المجتمع المدني، بالإضافة للاستشارات الدولية.

وأكد السفير الكويتي لدى السودان أن هذا المؤتمر نجاح للكويت والصندوق الكويتي الذي يعد علامة بارزة من علامات التنمية في العالم.

الغنيم: استضافة الكويت لمؤتمر
«شرق السودان» ترجع إلى خبرتها في إدارة الصناديق الإنمائية

أكد مندوب الكويت الدائم لدى جامعة الدول العربي السفير جمال الغنيم أمس أن الكويت سوف تستضيف المؤتمر الدولي الخاص بإعادة إعمار شرق السودان في الأول من ديسمبر المقبل.

وقال أن «المؤتمر سيعقد تحت الرعاية السامية لسمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وبمبادرة من الكويت انطلاقاً من دورها القومي والتنموي والإنساني ورغبة منها في تطوير العمل العربي المشترك.

مؤكداً أنه نظراً لأهمي هذا المؤتمر رحب مجلس الأمن الدولي مؤخراً باستضافة الكويت له مضيفاً أن «المؤتمر يعقد بمبادرة من الكويت نظراً لخبرتها الطويلة في إدارة الصناديق الإنمائية وعملية التنمية».

السفير جمال الغنيم

أكد أن بلاده تحظى لأول مرة بمشروعات بمثل هذا التنظيم والتفصيل

د. ميرغني لـ «الصندوق»: الكويت تقدم الخير للجميع بلا منّ أو أذى

نثمن عالياً تبرعها بـ 500 مليون لـ «لشرق السودان» فقد أثلجت صدورنا

أكد السفير السوداني لدى الكويت إبراهيم ميرغني أن المؤتمر توافرت له كل سبل ومقومات النجاح خاصة أنه في ضيافة دولة الكويت التي لاتألو جهداً في مساعدة السودان، معرباً عن شكره للكويت أميراً وحكومة وشعباً على هذه البادرة الطيبة.

وقال ميرغني في تصريح خاص لمجلة «الصندوق» إن بلاده استفادت كثيراً من جهود الصندوق الكويتي للتنمية على مدار 5 عقود، لافتاً إلى أنه ساهم في إنجاز نحو 17 مشروعاً تنموياً كان أولها مشروع سكك حديد السودان بعد تأسيسه وهو أول قرض يقدمه الصندوق لدولة.

وأضاف أن الصندوق كان له دور بارز في إنجاح المؤتمر الدولي للمانحين، حيث ساهم في إعداد دراسات الجدوى والمشاركة في إعداد المشروعات التي تم طرحها في المؤتمر، مشيداً بهذه الجهود التي تمت بالتنسيق مع 4 جهات أخرى لإنجاز 177 مشروعاً في مختلف القطاعات في ولايات الشرق الثلاث القضارف وكسلا والبحر الأحمر، مؤكداً أنه لأول مرة في السودان يكون هناك مشروعات معدة ومجهزة بهذا التنظيم والتفصيل سواء من حيث تكلفة التمويل أو مدة الإنجاز المطلوبة.

ولفت ميرغني في هذا الإطار إلى أن هذه الجهود

إبراهيم الميرغني سفير السودان في دولة الكويت

الجبارة سيكون لها أثر كبير في نجاح المشروعات التي ستعيد إعمار شرق السودان، مشيراً إلى أن سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد وسمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد الصباح اكدوا اكثر من مرة على أن نجاح المؤتمر ليس في نجاح جلساته وإنما هو مرهون بالمتابعة الحثيثة لخطوات التنفيذ على أرض الواقع وهو ما يجعلنا كسودانيين نشعر بثقة كبيرة.

وحول تبرع الكويت بمبلغ 500 مليون دولار للسودان في بداية فعاليات المؤتمر قال السفير السوداني لدى الكويت إن هذا الإعلان أثلج صدورنا جميعاً، وكل السودانيين سعداء بمساعدات دولة الكويت التي تتميز بأنها تقدم الخير لكل الدول بلا مَن أو أذى، وبالتالي نحن نشكرهم على هذا العطاء اللامحدود.

البيان الختامي للمؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان

3 مليار دولار تعهد المانحون تقديمها لـ «شرق السودان» وصندوق العمل الخيري برأسمال 100 مليون دولار

د. محمد الصباح و د. أحمد علي وممثل السودان في الجلسة الختامية للمؤتمر

نص البيان

﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا، أَنتُمَا وَمَنِ إِتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾

تم بتاريخ 1 و 2 ديسمبر (كانون الأول) عام 2010 في مدينة الكويت عقد المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان برعاية سامية من حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ورئيس مجلس وزراء دولة الكويت سمو الشيخ ناصر المحمد الجابر الصباح وبحضور معالي مساعد رئيس جمهورية السودان السيد موسى محمد أحمد، ومعالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي الدكتور الشيخ محمد صباح السالم الصباح، ومستشار رئيس جمهورية السودان الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل، وسعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية، وسعادة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، وسعادة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وعدد من الوزراء وممثلي الدول والمنظمات.

قام على تنظيم المؤتمر الديوان الأميري في دولة الكويت، ووزارة خارجية دولة الكويت، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق إعادة بناء وتنمية الشرق في جمهورية السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان، وغرفة تجارة وصناعة الكويت.

> **42 دولة و 30 منظمة إقليمية ووطنية و87 منظمة مجتمع مدني و 84 شركة قطاع خاص و 43 مؤسسة إعلامية و675 شخصاً شاركوا في المؤتمر**

تم على هامش المؤتمر عقد اجتماع لممثلي جهات القطاع الخاص في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت واجتماع آخر لممثلي المنظمات غير الحكومية تم عقده في مقر الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية كما صاحب المؤتمر معرض لفعاليات عدد من مؤسسات التمويل الإنمائي والجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني.

د، محمد الصباح ومصطفى إسماعيل

البدر واسماعيل خلال الجلسة الختامية ويبدو عضو اللجنة العليا للمؤتمر مروان الغانم

خاطب الجلسة الافتتاحية رئيس مجلس وزراء دولة الكويت سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، ومعالي مساعد رئيس جمهورية السودان/ موسى محمد أحمد، ومعالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح، وبعد كلمات الافتتاح، استعرض المؤتمر الأوضاع الراهنة لولايات شرق السودان ممّا يعكس حاجتها الماسَة إلى التنمية والإعمار. كما تم تقديم المشاريع التنموية والاستثمارية المعروضة على المانحين والمستثمرين والتي بلغ عددها 149 مشروعاً تنموياً بقيمة تقارب 2.2 مليار دولار أمريكي في قطاعات دعم السلام والأمن ومكافحة الفقر والبنى التحتية وتنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى 82 مشروعاً استثمارياً تقدر قيمتها بحوالي 2 مليار دولار أمريكي في قطاعات الزراعة والثروة السمكية والسياحة والصناعة والاستثمار العقاري.

حضر المؤتمر ممثلون عن 42 دولة، وعن 30 منظمة دولية وإقليمية ووطنية، وعن 87 منظمة مجتمع مدني وعن 84 شركة من القطاع الخاص، كما قامت 43 مؤسسة إعلامية وعربية وأجنبية مشكورة بتغطية فعاليات المؤتمر، وقد بلغ إجمالي عدد المشاركين في المؤتمر 675 شخصاً.

قام معظم ممثلي الدول والمؤسسات التمويلية الإقليمية والوطنية والدولية المشاركة بالإدلاء ببيانات عبرت بمجملها عن تعاضد الجميع مع تنمية وازدهار منطقة شرق السودان.

كما تضمنت الإعلان عن تعهدات بتوفير مبلغ يفوق 3 مليارات دولار أمريكي. كذلك فقد أشار البيان الختامي الصادر عن ملتقى المنظمات غير الحكومية إلى أن المنظمات الخليجية المشاركة في الملتقى قررت إنشاء صندوق للعمل الخيري في شرق السودان برأسمال قدره 100 مليون دولار أمريكي، كما قامت المنظمات غير الحكومية المشاركة بتغطية هذا المبلغ (مشمول بالمبلغ المذكور أعلاه)، وقد اتفق المؤتمرون على أهمية النظر في إنشاء آلية لمتابعة وتنفيذ القرارات التي خرج بها المؤتمر، وكذلك متابعة أخبار ونوعية المشاركات الإضافية التي سيعلن عنها لاحقاً.

وفي ختام الجلسة عبر المشاركون في المؤتمر عن عميق تقديرهم وامتنانهم لأمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وحكومة وشعب دولة الكويت للاستضافة الكريمة التي تعكس رسوخ قيم المروءة والكرم لدى الشعب الكويتي الأصيل، كما عبروا عن إشادتهم لما بذل من جهد عظيم في الإعداد والتنظيم المتقن للمؤتمر، الأمر الذي ساهم في نجاحه تحقيقاً للأهداف المرجوة.

والله ولي التوفيق.

مستشار الرئيس السوداني: المؤتمر كان ناجحاً بكل المقاييس وهناك لجنة خماسية لمتابعة المقررات

البدر: المؤتمر خرج بنتائج ممتازة ونجاحه في اتساع المشاركة

قال المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر في مؤتمر صحافي بمناسبة اختتام أعمال المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين في شرق السودان، أن المؤتمر حقق نجاحه عبر المشاركة الواسعة فيه حيث بلغ عدد مشاركة الدول فيه 42 دولة و30 منظمة رسمية و78 منظمة أهلية.

البدر وإسماعيل خلال المؤتمر الصحفي الختامي

... وتغطية إعلامية واسعة

وأشار البدر إلى أن المؤتمر «خرج بنتائج ممتازة» من خلال المساهمات التي قدمتها الدول والمنظمات متمنياً أن تساهم المبالغ والالتزامات المالية بتحقيق التنمية لمنطقة شرق السودان.

من جهته أكد مستشار الرئيس السوداني د. مصطفى عثمان اسماعيل أن المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرقي السودان «كان ناجحاً بكل المقاييس» من خلال المشاركة الواسعة من الدول والمنظمات الاقليمية والاهلية فيه.

وقال المستشار اسماعيل في المؤتمر الصحافي في اختتام فعاليات المؤتمر ان حجم المساهمات والالتزامات التي قدمها المشاركون بلغت 3.547 مليارات دولار» ما يعني تحقيق المؤتمر لأهدافه المرصودة مشيداً بمساهمة الكويت بمبلغ 500 مليون دولار لدعم منطقة شرقي السودان.

ونوه بمشاركات بعض المنظمات التنموية العربية كالبنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 250 مليون دولار والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 210 ملايين دولار وصندوق إعمار الشرق بمبلغ 250 مليون دولار إضافة إلى المنظمات الخيرية والتطوعية التي قدمت نحو 100 مليون دولار.

وأوضح أن هناك آلية سيتم وضعها للتأكد من متابعة التزامات الدول في تقديم مساهماتها من خلال لجنة خماسية تضم الصندوق الكويتي للتنمية والصندوق العربي وصندوق شرق السودان والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية لتشرف على تنفيذ هذه الالتزامات.

البدر وإسماعيل... وإجابة عن أسئلة الصحفيين

وقال إن هذا المؤتمر لن يكون الأخير و«إنما سيتم عقد مؤتمر آخر عن الاستثمار في شرق السودان» دون أن يحدد موعداً له مشيرا من جانب آخر إلى أن بلاده ستصدر قانونا جديدا للاستثمار تحدد فيه الآليات والجهات التي يتعامل معها لتشجيع المستثمرين وتحسين البيئة الاستثمارية في بلاده.

وأعرب عن شكره لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على رعايته للمؤتمر وعلى المشاركة الكويتية عالية المستوى من قبل المنظمات الرسمية والأهلية وإلى الصندوق الكويتي للتنمية على تنظيمه للمؤتمر وخروجه بالشكل الناجح.

وأكد أن المؤتمر ناجح وخرج بالتزامات لتنمية شرق السودان مشيرا إلى ان الملتزمين هم الأكثر وفاء والتزاماً بما وعدوا به.

وبين اسماعيل أن هناك لجنة خماسية تضم الصندوق الكويتي والعربي وصندوق شرق السودان، والأمم المتحدة والبنك الإسلامي لمتابعة آلية تنفيذ المشاريع، مشيرا إلى أن هناك اقتراحا لإنشاء وحدة للمتابعة والتنسيق مع اللجنة الخماسية.

في مؤتمر صحفي عقد بمقر الصندوق الكويتي قبل ساعات من انطلاقة مؤتمر شرق السودن

البدر : الأمير أبدى دعماً وتأييداً كبيراً لعَقد المؤتمر بالكويت

المدير العام وإسماعيل خلال المؤتمر الصحفي الافتتاحي بالصندوق

أعرب مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر عن اعتزاز الصندوق بالمشاركة في تنظيم المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين في شرق السودان لما مثله من أهمية اقتصادية واستثمارية استهدفت الاهتمام بجهود الإعمار والتنمية وإبراز الفرص الاستثمارية الواعدة أمام المستثمرين في شرق السودان، وذلك بما يعود بالنفع على هذه المنطقة التي تتطلع إلى إقامة العديد من مشروعات البنية التحتية الأساسية وتطوير الموارد البشرية والمساهمة في تخفيف حدة الفقر والمرض في الإقليم والعمل على الاستفادة من الموارد الهائلة في هذه المنطقة الواعدة.

وأكد البدر في تصريحات له قبيل ساعات من انطلاق المؤتمر أن المؤتمر اكتسب أهمية دولية واقليمية وعربية كونه يحظى برعاية سامية ويعقد انفاذا لاتفاقية سلام الشرق التي تم التوقيع عليها في أكتوبر 2006 الرامية إلى العمل على تلبية متطلبات التنمية في الاقليم مؤكداً أن دعوة الكويت في تنظيمه واقامته لاقت أصداء واسعة النطاق في العالم مشيراً

الإعلام العربي والدولي حرص على الحضور بكثافة لمتابعة فعاليات المؤتمر

في هذا الإطار لعلاقات التعاون الوثيقة التي تربط ما بين دولة الكويت وجمهورية السودان، خاصة في المجالات الإنمائية والتي تعود إلى زمن هيئة الجنوب والخليج العربي التي أنشأتها الكويت قبل الاستقلال والتي تنامت واضطردت مع إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية عام 1961 وكان ذلك عندما وقع معها أول اتفاقية قرض عام 1962 لتمويل مشروع سكك حديد السودان، منوهاً في هذا العام بان هذا التاريخ يقترب من عمر مسيرة الصندوق، اذ يحتفل العام المقبل بمرور نصف قرن على تأسيسه (اليوبيل الذهبي)، مؤكداً أن استضافة الكويت لفعاليات المؤتمر تعكس إيمانها العميق بالتضامن العربي والتنموي وتؤكد دورها الريادي التنموي.

ونوه البدر إلى أن سموأمير البلاد أولى قضايا التنمية اهتماماً كبيراً وبصفة خاصة في السنوات الأخيرة، وهو ما تشهد عليه مبادراته التنموية والتي أطلقها سموه مؤخراً، بإنشاء صندوق الحياة الكريمة برأسمال قدره 100 مليون دولار ثم مبادر سموه بتأسيس حساب خاص لدعم مشروعات القطاع الخاص العربي برأسمال قدره 2 مليار دولار، دفعت الكويت منها نصف مليار دولار، وفي هذا الإطار ايضاً جاءت مبادرة سموه باحتضان مؤتمر شرق السودان ورعاية الكويت الكاملة له، مشيراً في هذا الصدد إلى اضطلاع الصندوق الكويتي بتنظيم المؤتمر مع الحكومة السودانية وعدد من الصناديق والجهات الإنمائية المختلفة، مبيناً أن الإعداد -للمؤتمر- جار منذ 6 شهور وهو ما ساهم في بلورة المشروعات والبالغ عددها 177 مشروعاً بتكلفة تتجاوز 4 مليارات دولار في شكلها النهائي.

وذكر البدر أن مشاركة عدد من المؤسسات الدولية والعربية اضفت ايضاً أهمية بالغة على هذا المؤتمر ودوره حيث يعقد بالتنسيق والتعاون مع الحكومة السودانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من الصناديق العربية في مقدمتها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق إعادة بناء وتنمية الشرق بالإضافة إلى غرفة تجارة وصناعة دولة الكويت.

وأوضح البدر أن المؤتمر سعى إلى التركيز على حاجة منطقة شرق السودان إلى المساعدات وفرص الأعمال والاستثمار والعمل على استقطاب الأموال والاستثمارات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق المصلحة المشتركة لجميع الأطراف في إعادة الإعمار والانعاش والتنمية في شرق السودان، وافاد البدر بأن المؤتمر تناول الاحتياجات المختلفة للانعاش وإعادة الإعمار والتنمية بدءاً من احتياجات الحد من مستوى الفقر والخدمات الأساسية إلى البنية التحتية والاستثمار وتنمية الموارد البشرية.

البشير: كل التقدير للكويت لاستضافتها مؤتمر المانحين

أعرب الرئيس السوداني عمر حسن البشير عن شكره لدولة الكويت لاستضافتها ورعايتها لمؤتمر المانحين والمستثمرين لشرق السودان.

وقال البشير في كلمة ألقاها في احتفال شعبي حاشد بمدينة (القضارف) الشرقية: «إننا نتقدم بوافر شكرنا وتقديرنا لإخوتنا في الكويت أميراً وحكومة وشعباً لاستضافتهم ورعايتهم الكريمة لمؤتمر المانحين والمستثمرين لشرق السودان والدعم السخي الكبير الذي قدموه لصالح تنمية منطقة الشرق».

الإعلام السوداني يشيد بالنجاح الباهر لمؤتمر المانحين والمستثمرين

الخرطوم - كونا: أجمعت وسائل الإعلام السودانية على النجاح الباهر الذي حققه المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان الذي اختتم اعماله بعد أن حقق قيمة مساعدات بلغت 3.547 مليار دولار.

وتصدرت النشرات الاخبارية في القنوات والاذاعات الرسمية والخاصة بالسودان والصحف الصادرة الاشادات الواسعة بنجاح الكويت في تنظيم المؤتمر وحشد حضور دولي واسع دلل على حرص الكويت الشقيقة لمساعدة السودان.

وقالت الفضائية السودانية الرسمية في تقرير مطول عن المؤتمر: «إن الكويت التي كانت الأولى في إنجاز مشروعا تنموية عملاقة بالسودان واصلت ريادتها بكل محبة وخير في استضافة المؤتمر وتقديم دعم كبير بلغ نصف مليار دولار لصالح اقليم شرق السودان».

وأضافت أن ذلك ليس بغريب على الكويت المعروفة على امتداد العالم بأياديها البيضاء في خدمة الإنسانية جمعاء.

من جانبها بثت الإذاعة السودانية في نشراتها تقريرا مطولاً عن افتتاح المؤتمر ونتائجه الأولية وامتدحت الرعاية السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وكذلك المجهود الجبار الذي قام به الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في الترتيب والإعداد للمؤتمر.

أما صحيفة «الرائد» الرسمية الناطقة بلسان الحزب الحكم بالسودان فكتب رئيس تحريرها الدكتور ياسر محجوب المشارك في المؤتمر: «كان نجاحاً منقطع النظير وليس أمام كل سوداني إلا أن يشكر بحرارة الكويت قيادة وشعباً على هذا العمل الكبير».

من جانبها صدرت صحيفة «أخبار اليوم» إحدى كبرى الصحف السودانية صفحتها الأولى بعنوان: «نجاح باهر لمؤتمر الشرق والكويت تتبرع بنصف مليار دولار».

وجاء العنوان الرئيسي لصحيفة «الأهرام اليوم» السودانية «مؤتمر الكويت لدعم الشرق يحصد ملياري دولار في اليوم الأول».

شكر خاص... وتحية واجبة

كل عمل له جنود.. معروفون ومجهولون. فأما المعروفون فكلنا نعرفهم ونقدر عملهم.. أما المجهولون فيستحقون التنويه بجهودهم.. وفي هذا الإطار نوجه الشكر للجهود المبذولة من جانب اللجنة الخماسية العليا المنظمة للمؤتمر، وخاصة لعضو اللجنة المدير الاقليمي للدول العربية بالصندوق الكويتي مروان الغانم.

.. اللجنة الفنية وجهود أخرى تستحق الإشادة

الشكر والتحية واجبة أيضا لكل الجهود المبذولة للجنة الفنية للمؤتمر.. وخاصة الخبراء الهندسيين بالصندوق الكويتي:

وضاح شحادة ومحمد الحديدي والخبير الاقتصادي طارق المنيس، والمشاركة المتميزة من ممثلي الصندوق العربي والبنك الاسلامي.

في إطار زيارة رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لأوغندا:
الرئيس الأوغندي يستقبل رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بقصر الرئاسة في كمبالا

بحث الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني ورئيس البنك الإسلامي د. أحمد محمد علي خلال لقائهما في أوغندا مؤخراً سبل تعزيز التعاون القائم بين الجانبين، كما تم بحث استراتيجية الشراكة والتعاون الجديدة الجاري إعدادها حالياً لتعزيز التعاون بين الطرفين للسنوات الخمس القادمة، لتتلاءم مع أولويات البرنامج الأوغندي الوطني للتنمية، ويأتي ذلك كنتاج لعمليات التغيير والتطوير الهادفة إلى رفع مستوى تفاعل البنك مع المتغيرات في شؤون التنمية الشاملة للدول الأعضاء بما فيها جمهورية أوغندا.

وأكد الرئيس موسيفيني خلال المقابلة أهمية أن تتركز استراتيجية الشراكة والتعاون الجاري وضعها حالياً بين جمهورية أوغندا ومجموعة البنك على دعم قطاعات البنية الأساسية وخاصة الصناعات الغذائية والتعليم والصحة.

ومن المتوقع حسب استراتيجية الشراكة والتعاون الجديدة الجاري إعدادها بين أوغندا ومجموعة البنك أن يصل حجم تمويلات المجموعة لصالح أوغندا خلال الثلاث سنوات القادمة أكثر من (300) مليون دولار أمريكي.

46 مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية
لصالح مشروعات إنمائية وتمويل عمليات تجارية مع جمهورية غامبيا

وقعت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بمقر البنك بجدة أربع اتفاقيات مع جمهورية غامبيا بمبلغ إجمالي (46) مليون دولار أمريكي وذلك لتمويل مشروعات إنمائية تتمثل في تطوير جامعة غامبيا بمبلغ (16) مليون دولار أمريكي، ومشروع لتحسين الحياة المعيشية وتطوير البنية التحتية بمبلغ (17) مليون دولار أمريكي، فضلاً عن تمويل عمليتين تجاريتين بمبلغ (13) مليون دولار أمريكي.

وقد وقع الاتفاقيتين المتعلقتين بتمويل المشروعات رئيس البنك الإسلامي الدكتور أحمد محمد علي، محافظ البنك عن جمهورية غامبيا عبده كولي، كما وقع الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الدكتور وليد الوهيب الاتفاقيتين التجاريتين مع محافظ البنك المركزي الغامبي.

مما يجدر ذكره أن إجمالي تمويلات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لجمهورية غامبيا بلغت حتى تاريخه (310) ملايين دولار أمريكي شملت العديد من القطاعات أبرزها الزراعة والصناع والبنيات التحتية والتعليم والصحة، بجانب عمليات تمويل التجارة.

15 مليون دولار من «التضامن الإسلامي» للتنمية الريفية في توغو

في إطار الجهود التي يبذلها البنك الإسلامي للتنمية لمكافحة الفقر والحد من البطالة، تم بمقر البنك بجدة توقيع اتفاقية يقوم بموجبها صندوق التضامن الإسلامي للتنمية (الذي يديره البنك) بتقديم قرض ميسر بمبلغ (10.4) ملايين دولار أمريكي، مدة القرض (25) سنة، بما فيها سبع سنوات فترة سماح، وذلك للمساهمة في مشروع التنمية المتكاملة في جمهورية توغو، ويهدف المشروع لمكافحة الفقر من خلال تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين الإنتاج الزراعي، وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة، وإيجاد بيئة مواتية لتمويل المشاريع الصغيرة، وتعزيز البنية التحتية في المناطق الريفية من خلال تحسين ظروف المعيشة وتطوير الأسواق الريفية الموجودة حالياً في حالة بدائية، إلى جانب تطوير القدرات المؤسسية للمشاركة في التنمية المتكاملة القائمة على مبدأ المشاركة.

كما تم توقيع اتفاقية أخرى يقوم بموجبها البنك الإسلامي للتنمية بتقديم مساعدة فنية في صورة منحة بمبلغ (266) ألف دولار أمريكي، من صندوق وقف البنك، لتقديم الدعم المؤسسي وتنمية قدرات وزارة التعاون والتنمية واستصلاح الأراضي بجمهورية توغو، من خلال تقديم الخبرات اللازمة لتحديث العمل وتقديم التدريب من خلال دورات متخصصة في تنفيذ وإدارة المشاريع وأخرى في مجال مهارات التفاوض وإدارة التنمية. إلى جانب شراء المعدات وأجهزة الحاسب الآلي اللازمة للوزارة.

وقد وقع الاتفاقيتين عن جمهورية توغو وزير التعاون والتنمية واستصلاح الأراضي آدجي أياسور ووقعهما عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية رئيس مجموعة البنك الدكتور أحمد محمد علي بصفته مديراً لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، ورئيساً للبنك.

د. علي بحث مع ميشيل تنسيق الجهود لمساعدة باكستان

بحث رئيس البنك الإسلامي الدكتور أحمد محمد علي مع وزير الدولة البريطاني، لشؤون التنمية الدولية أندرو ميتشيل والوفد المرافق له والذي ضم سفير المملكة المتحدة المعتمد لدى المملكة العربية السعودية توم فيليبس سبل تنسيق الجهود فيما يخص مساعدة باكستان لتجاوز الآثار المدمرة التي خلفتها السيول الجارفة التي اجتاحت مناطق شاسعة في باكستان، وتبادل الآراء فيما يخص مشاركة الطرفين تنسيق الجهود الرامية لتعزيز التنمية والحد من الفقر في الدول الأعضاء ولاسيما في فلسطين واليمن.

وعبر الوزير الضيف خلال المقابلة عن تقديره للدور الهام الذي تضطلع به مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مجالات الحد من الفقر والبطالة ودعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء بالبنك، التي هي تقريباً نفس الدول الأعضاء في مجموعة الكومون ويلث التي تسعى كذلك لتحقيق نفس الأهداف التنموية لمجموعة البنك.

«الإسلامي للتنمية» اصدر صكوكاً بقيمة 500 مليون دولار أمريكي

أصدر البنك الإسلامي للتنمية صكوكاً بقيمة (500) مليون دولار أمريكي بفترة استحقاق خمسة أعوام بنجاح تام، وكان ذلك الإصدار ضمن برنامج البنك الخاص بالصكوك والبالغ (3.5) مليارات دولار أمريكي.

10 ملايين دينار من الصندوق العربي لتمويل مشروع شبكة توزيع المياه بنواكشوط

وقع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في نواكشوط على اتفاقية قرض مع الحكومة الموريتانية يقدم الصندوق بموجبها قرضاً قيمته عشرة ملايين دينار للمساهمة في تمويل مشروع شبكة توزيع المياه في مدينة نواكشوط.

ووقع اتفاقية القرض نيابة عن الحكومة وزير الشؤون الاقتصادي والتنمية د. سيدي ولد ببيها ولد التاه ووقعها نيابة عن الصندوق العربي المدير العام رئيس مجلس الإدارة عبداللطيف يوسف الحمد.

ويهدف المشروع إلى تحقيق الاستفادة الكاملة من مياه الشرب التي سيوفرها مشروع افطوط الساحلي لتزويد نواكشوط بالمياه من نهر السنغال الذي أوشكت أعماله على الانتهاء وذلك من خلال توزيع تلك المياه وتوصيلها إلى سكان العاصمة نواكشوط لتغطية احتياجاتهم الحالية والمستقبلية.

لبناء محطة كهرباء دير الزور
الصندوق العربي للإنماء يقرض سورية 30 مليون دولار

وقع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي اتفاقية قرض بقيمة 30 مليون دينار مع الحكومة السورية يقدم الصندوق بموجبها قرضاً للحكومة السورية بقيمة 30 مليون دينار للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء محطة توليد كهرباء دير الزور.

وتقع محطة الكهرباء المزمع انشاؤها في المنطقة الشرقية «دير الزور» في سورية وقد وقع اتفاقية القرض نيابة عن الجانب السوري وزير المالية د. محمد الحسين ووقع اتفاقية القرض نيابة عن الصندوق العربي المدير العام رئيس مجلس الإدارة عبداللطيف يوسف الحمد.

يهدف المشروع إلى المساهمة في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في المنطقة الشرقية في سورية ومقابلة الزيادة المتوقعة في الحمل في تلك المنطقة وذلك عن طريق إنشاء محطة توليد وربطها بالشبكة الكهربائية في البلاد وسيؤدي المشروع كذلك إلى تحسين مستوى الشبكة وتقليل الفاقد فيها.

وبهذا القرض تبلغ مساهمة الصندوق في تمويل مشاريع التنمية في سورية نحو 666.975 مليون دينار.

«البنك الأفريقي للتنمية» يموّل طريقاً سريعه في تونس

منح «البنك الأفريقي للتنمية» تونس قرضاً بقيمة 360 مليون دولار، لتمويل مشاريع بنية أساسية، في مقدمها استكمال الطريق السريعة بين تونس العاصمة والحدود الجزائرية. وأكمل التونسيون القسم الأول من الطريق، التي تربط بين تونس ووادي الزرقاء بطول 64 كيلومتراً العام الماضي، وهم يستعدون لإنجاز القسم الثاني بين وادي الزرقاء وبوسالم بطول 100 كيلومتر.

وطرحت وزارة التجهيز التونسية عرضاً دولياً لاختيار الشركة التي ستتولى إنجاز المشروع، الذي يندرج في إطار خطة ترمى إلى مد أكثر من 1200 كيلومتر من الطرقات العامة والمحلية والزراعية.

وتساهم في تمويل المشروع مؤسسات مالية عربية ودولية، بينها «الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي» و «البنك الأوروبي للاستثمار».

واستكمالاً لـ «الطريق السريعة المغاربية» طرح التونسيون الأسبوع الماضي عرضاً دولياً لإكمال القسمين الثاني والثالث بين مدينة صفاقس (جنوب البلاد) وقرية رأس جدير على الحدود التونسية الليبية. وسيكون القسم الثاني صفاقس – قابس بطول 140 كيلو متراً جاهزاً في عام 2010، لحل مشاكل السير المتفاقمة على الطرقات الجنوبية بسبب توافد الليبيين إلى تونس بسياراتهم.

تكلفتها 2.156 بليون دولار

«صندوق أوبك» يساهم في تمويل مشروعي كهرباء مصريين

وقعت وزيرة التعاون الدولي المصرية فايزة أبو النجا مع المدير العام لـ «صندوق أوبك للتنمية الدولية» في فيينا، اتفاقي قرض قيمتهما 70 مليون دولار، للمساهمة في تمويل «محطة كهرباء بنها» ذات الدورة المركبة بقدرة 750 ميغاوات، و«محطة كهرباء شمال الجيزة» بنظام الدورة المركبة وبقدرة 1500 ميغاوات، ويهدف المشروع إلى تعزيز كفاءة استغلال احتياط الغاز الطبيعي ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة من خلال إنشاء محطات أقل كلفة وتلويثاً، في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية.

يذكر أن الكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ 806 ملايين دولار منها 235 مليوناً تمول محلياً، و30 مليوناً مواد ذاتية لشركة «وسط الدلتا لإنتاج الكهرباء» (الجهة المنفذة للمشروع)، و 527 مليوناً من الخارج انتهت وزارة التعاون الدولي من توفيره، منها 167 مليوناً من «الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي» و 120 مليوناً من «البنك الإسلامي للتنمية» و 100 مليون من «الصندوق الكويتي للتنمية» و 50 مليوناً من «الصندوق السعودي» و 50 مليوناً من «صندوق أبو ظبي للتنمية».

يذكر أن «صندوق أوبك للتنمية الدولية» اسهم في دعم تمويل مشاريع وبرامج تنمية اقتصادية واجتماعية في مصر خلال مسيرته التمويلية التي تزيد على 33 سنة، قدم خلالها مساعدات مالية لمشاريع تنموية بشروط ميسرة لتخفيف العبء عن الحكومة واستفادت مصر من قروضه وبلغ حجم محفظة التعاون الجارية بينهما نحو 260 مليون دولار، تشمل 13 مشروعاً في مجالات الصحة والتعليم والري ومحطات توليد الكهرباء والقطاع الاجتماعي.

د. الدقير : ستبقى أياديكم البيضاء رمزاً للمودة والصداقة والإخاء

الكويت منذ استقلالها واستقلالنا كانت شريكا مميزا في مسيرتنا التنموية وما من صرحٍ تنموي سما في بلادنا إلا وللكويت فيه يد سلفت ويد مستحقه.

ألا حيّا الله الكويت أميراً وحكومةً وشعباً – وقد حق لنا أن نقول فيه:

أخاك أخاك إن من لا أخاً له

كساع إلى الهيجاء بغير سلاح

إن الإحساس النبيل بقضايا الأمة المصيرية وروح المبادرة والحماس الدافع والتنظيم الرائع، كل ذلك كان سبباً رئيساً في إنجاح ونجاح هذا الملتقى التاريخي الكريم والذي سيبقى في ذاكرة شعبنا السوداني عنواناً لقيم الإخاء والوفاء وومضة واعدة بالفجر الصادق لإنسان شرقنا الحبيب.

إن السودان في كل شبرٍ منه، وفي شرقه الواعد خاصةً، زاخر بموارده الظاهرية والباطنية وبعنصره البشري الوثاب إلى آفاق التنمية الفاعلة مؤكداً أن هذا المؤتمر الرائع من إعداده والعظيم في عطائه يظل تاجاً فوق رأسنا وحامياً لنا نحو غاياتٍ تنفع الناس، وهذا المال الكريم الذي بذلتموه بلا منٍ أو أذى هو مالٌ مبارك بإذن الله سيلمُ نواله أهل الشرق فيأتي يوم نراه قريباً يقفون هم فيه وقفة كهذه يمدون يد الوفاء والعطاء لغيرهم ممن أصابتهم يدُ الدهر وحروفه.

فالتحية لكم أهل مودتنا التحية والتقدير للكويت أميراً وحكومة وشعباً والتحية والعرفان لكل الحكومات الشقيقة والصديقة لكل المؤسسات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية الذين ساندونا وآزرونا ستبقى أياديكم البيضاء رمزاً للمودة والصداقة والإخاء.

د. جلال يوسف الدقير
وزير التعاون الدولي بجمهورية السودان

• جانب من كلمة د. جلال الدقير خلال الجلسة الختامية للمؤتمر

بوش وميجور في زيارة تاريخية للصندوق الكويتي

أقيم في عام 1999 حفل استقبال بالصندوق الكويتي
للرئيس جورج بوش الأب ورئيس وزراء بريطانيا السابق جون ميجور

وثيقة تاريخية

بتاريخ 1 / 8 / 1990 أرسلت وزارة الصناعة
العراقية موافقة بالفاكس إلى الصندوق
الكويتي على توقيع اتفاقية قرض تمويل
مشروع المنظومة الكهربائية..
(اليوم التالي "كان" 2 أغسطس 1990)

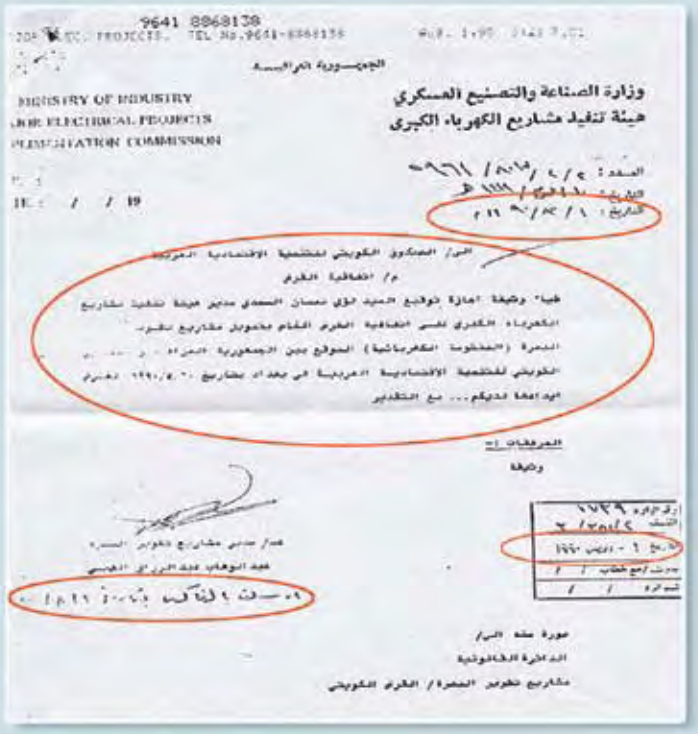

الجمهورية العراقية

وزارة الصناعة والتصنيع العسكري
هيئة تنفيذ مشاريع الكهرباء الكبرى

MINISTRY OF INDUSTRY
FOR ELECTRICAL PROJECTS
IMPLEMENTATION COMMISSION

مجلة فصلية تصدر عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (العدد 58) يناير 2011